A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/GA/40/19
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 5 أكتوبر 2011

# الجمعية العامة للويبو

## الدورة الأربعون (الدورة العادية العشرون)
**جنيف، من 26 سبتمبر إلى 5 أكتوبر 2011**

## التقرير
*الذي اعتمدته الجمعية العامة*

1. تناولت الجمعية العامة البنود التالية من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة: A/49/1) 1 و2 و3 و4 و5 و6 و8 و9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و21 و22 و23 و24 و25 و26 و27 و28 و29 و30 و31 و32 و33 و38 و39 و44 و45.

2. وترد التقارير عن البنود المذكورة، باستثناء البنود 8 و10 و23 و24 و25 و26 و28 و29 و30 و31 و32 و33 و34 و35 و36 و37 و38 و39 و40 و41 و42 و43، في التقرير العام (الوثيقة A/49/18).

3. وترد في هذه الوثيقة تقارير عن البنود 8 و10 و23 و24 و25 و26 و28 و29 و30 و31 و32 و33 و38 و39.

4. وترأس الاجتماع رئيس الجمعية العامة، أوغليشا زفيكتش (صربيا)، وفي غيابه تولى رئاسة الاجتماع نائباه ، السفير ألفريدو سوسكوم (بنما) والسيد ماكيزي كينكيلا أغوستو (أنغولا).

البند 8 من جدول الأعمال الموحّد:
تكوين لجنة البرنامج والميزانية

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/1.

6. ودعا الرئيس المستشارَ القانوني إلى تقديم الوثيقة WO/GA/40/1.

7. ولفت المستشار القانوني نظر الدول الأعضاء إلى وثيقة إضافية غير رسمية تم توزيعها، وتتناول اقتراحا بتكوين لجنة البرنامج والميزانية للفترة من أكتوبر 2011 إلى أكتوبر 2013، كما جاء في الوثيقة WO/GA/40/1.

*8. وعقب مشاورات بين منسقي المجموعات، انتخبت الجمعية العامة بالإجماع الدول التالية أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية للفترة من أكتوبر 2011 إلى أكتوبر 2013: الجزائر وأنغولا والأرجنتين وبنغلاديش وبيلاروس والبرازيل وبلغاريا وبوركينا فاصو والكاميرون وكندا وشيلي وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وفرنسا وألمانيا وغانا واليونان وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية - الإسلامية) وإيطاليا واليابان وقيرغيزستان والمكسيك والمغرب وعمان وباكستان وبيرو وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسنغافورة وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسويد وسويسرا (بحكم الموقع) وطاجيكستان وتايلند وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وزمبابوي (53).*

البند 10 من جدول الأعمال الموحّد:
البيانات المالية السنوية لعام 2010

9. استندت المناقشات إلى الوثائق التالية: WO/GA/40/12 وWO/GA/40/13 وWO/GA/40/14 وWO/GA/40/16 وA/49/16.

10. وأعلن الرئيس أنه نظرا إلى وجود مراجع الحسابات الخارجي فسيناقش البندان 10 و26 معا. وأشار إلى وجود أربع وثائق في إطار هذا البند من جدول الأعمال وهي: البيانات المالية لسنة 2010 (الوثيقة WO/GA/40/12)؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2011 (الوثيقة WO/GA/40/13)؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 20 سبتمبر 2011 (الوثيقة WO/GA/40/16)؛ وتقرير مراجع الحسابات الخارجي: تدقيق في البيانات المالية لعام 2010 (الوثيقة WO/GA/40/14). واقترح الرئيس النظر في الوثائق الأربع معا وقال إنه بعد تلخيصه لكل وثيقة من تلك الوثائق، فستعرض الأمانة مقدمة مقتضبة تليها ملاحظات مراجع الحسابات الخارجي. وقدم الرئيس البيانات المالية (الوثيقة WO/GA/40/12) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010، وأوضح أنها أُحيلت إلى لجنة البرنامج والميزانية وفقا للقاعدة 11.8 من النظام المالي ولائحته، التي تنص على أن تفحص لجنة البرنامج والميزانية البيانات المالية وتقارير المراجعة بشأنها وتقديمها إلى الجمعية العامة مع تعليقات وتوصيات، حسب الاقتضاء. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية كما جاء في موجز القرارات والتوصيات الصادرة عن دورتها الثامنة عشرة (الوثيقة A/49/16) الجمعية العامة بالموافقة على البيانات المالية لسنة 2010 الواردة في الوثيقة WO/PBC/18/3. وتتناول الوثيقة الثانية وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2011 (الوثيقة WO/GA/40/13) وتتضمن معلومات بشأن الاشتراكات السنوية المتأخرة والمدفوعات المتأخرة لصناديق رؤوس الأموال العاملة في 30 يونيو 2011. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية كما جاء في موجز القرارات والتوصيات الصادرة عن دورتها الثامنة عشرة (الوثيقة A/49/16) الجمعية العامة بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/18/18. وتتناول الوثيقة الثالثة تقرير مراجع الحسابات الخارجي: تدقيق في البيانات المالية لعام 2010 (الوثيقة WO/GA/40/14). وأشار الرئيس

إلى أن هذه الوثيقة تتضمن ما يلي: "1" ملخص توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن بيانات الويبو المالية لعام 2010 وردود الإدارة عليها، "2" والتقرير الكامل لمراجع الحسابات الخارجي بشأن البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لعام 2010 (والتقرير يضم جزءا بعنوان "تدقيق في البيانات المالية لعام 2010" وجزءا آخر بعنوان "تدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية" لعام 2010) وأوصت لجنة البرنامج والميزانية كما جاء في موجز القرارات والتوصيات الصادرة عن دورتها الثامنة عشرة (الوثيقة A/49/16) الجمعية العامة بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/18/4. وأما الوثيقة الرابعة بعنوان وضع تسديد الاشتراكات في سبتمبر 2011 (الوثيقة WO/GA/40/16) فتتضمن تحديثا للمعلومات الواردة في الجزء 2 من الوثيقة WO/PBC/18/18 بشأن الاشتراكات السنوية المتأخرة والمدفوعات المتأخرة لصناديق رؤوس الأموال العاملة.

11. وأوضحت الأمانة أن البيانات المالية لسنة 2010 تغطي فترة سنة واحدة وعُرضت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأضافت أنها أنجزت عملا كبيرا على مدى السنة للانتقال من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشارت إلى أن التسويات التي أجريت على أساس المعايير المحاسبية الدولية أدت إلى انخفاض في الأموال الاحتياطية، وذلك تماشيا مع ما كان متوقعا ومعلنا للدول الأعضاء العام الماضي. وأضافت أن هذا الانخفاض يرجع أساسا إلى تسوية إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات على أساس المعايير المحاسبية الدولية مما أدى إلى ترحيل بعض من هذه الإيرادات، ويرجع الانخفاض أيضا إلى تحديد قيمة استحقاقات الموظفين لما بعد الخدمة على أساس التقييم الإكتواري. وطمأنت الأمانة الدول الأعضاء أن الأموال الاحتياطية ظلت في مستوى مريح بلغ 195 مليون فرنك سويسري في نهاية 2010.

12. ودعا الرئيس مراجع الحسابات الخارجي السيد كورت كروتر إلى تقديم تقريره.

13. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن سروره بمخاطبة الجمعية العامة وقال إنه سيبدأ تقريره بإبداء ملاحظات عن تدقيق البيانات المالية لسنة 2010 (الوثيقة WO/GA/40/14). وبدأ بالقول إن ما يميز السنة المالية 2010 بالطبع هو الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وذكّر بما أخبر به العام الماضي الجمعية العامة بأن المنظمة إذا انتقلت إلى المعايير المحاسبية الدولية فإنها ستكون في الطريق الصحيح، ولكن هناك كم هائل من العمل ينبغي إنجازه من أجل ضمان امتثال البيانات المالية لسنة 2010 امتثالا كاملا للمعايير المحاسبية الدولية الجديدة. وقد تحقق هذا الهدف. ورأى مراجع الحسابات الخارجي أنه من الجدير بالذكر مرة أخرى أن البيانات المالية للويبو لسنة 2010 امتثلت من جميع النواحي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأوضح أن الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية كان تحديا حقيقيا لكل من المنظمة ومراجعي الحسابات. والواقع أن ذلك الانتقال انطوى على نقلة نوعية تطلبت كثيرا من إعادة معالجة بنود الكشوف المالية. وأكد مراجع الحسابات الخارجي أن الويبو قد وصلت الآن إلى نهاية الفترة المالية الأولى التي أُعدت بياناتها المالية على أساس المعايير المحاسبية الدولية. والحقيقة أن الطلب على الخدمات المالية لحل المشاكل التقنية لم يتوقف على مدى السنة الماضية وتعرضت هذه الخدمات لكثير من الضغوط لضمان أن تكون البيانات المالية لسنة 2010 جاهزة في الوقت المحدد. وأقر مراجع الحسابات الخارجي بأن المراجعين قللوا أحيانا من ضخامة المهمة التي كانت تنتظرهم. واضطر فريق مراجع الحسابات الخارجي إلى زيادة المدة الزمنية المخصصة للعمل من 180 يوما المتوقع في البداية إلى ما يقرب من 250 يوما. وشكر مراجع الحسابات الخارجي إدارة الويبو على دعمها، وخص بالشكر فريق الخدمات المالية والخبير الاستشاري الخارجي الذين لم يدخروا أي جهد لتحقيق هدفهم. وبالإشارة إلى محتوى التقرير، ركز مراجع الحسابات الخارجي على ثلاثة عناصر أساسية: أولا، تعيين متخصص يتولى مسؤولية رصد تنفيذ وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وأشار إلى أن ولاية الخبير الاستشاري الخارجي أشرفت على نهايتها. واعتبر أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للمنظمة أن تعين في أقرب وقت ممكن متخصصا له المهارات المطلوبة لكي يتاح له الوقت الكافي للتعرف على الممارسات المحاسبية والمالية الخاصة بالويبو. وينبغي القيام بذلك قبل وقت مبكر من إقفال البيانات المالية لسنة 2011. وفي هذا السياق نفسه، أضاف مراجع الحسابات الخارجي أن على المنظمة توفير التدريب "في مكان العمل" لموظفي الخدمات المالية من أجل ضمان مرونة في الطريقة التي يعملون بها. وأشار إلى أن الأمانة

أبلغته بأن المنظمة على وشك الانتهاء من إجراءات توظيف متخصص جديد في المعايير المحاسبية الدولية ولكن هذا الشخص كان لديه التزامات مهنية سابقة. ومن المأمول أن يبدأ شخص جديد عند بدأ إغلاق البيانات المالية لسنة 2011، وهو الوقت الذي سيكون فيه من الممكن تقييم وضع الموظفين. وثانيا، أكد مراجع الحسابات الخارجي أن مطابقة قيم الميزانية مع القيم الفعلية على أساس قابل للمقارنة أظهرت فائضا قدره 3,1 مليون فرنك سويسري قبل تسويات المعايير المحاسبية الدولية. وأضاف أن تطبيق هذه المعايير للمرة الأولى استلزم إجراء تقييم جديد وإعادة معالجة بنود الكشوف المالية. وكانت النتيجة النهائية لتلك التسويات تسجيل عجز قدره 13,6 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2010. وثالثا، لاحظ مراجع الحسابات الخارجي أن المنظمة لم تضع أية مدخلات محاسبية فيما يتعلق بالدين الاكتواري للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ولو وُضعت هذه المدخلات المحاسبية لكان لها تأثير بالغ في البيانات المالية للمنظمة. وبالإضافة إلى ذلك لم يتمكن الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وفقا لمعلومات مراجع الحسابات الخارجي، من تقديم حساب للالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المعنية (المعيار 25). بيد أن تطبيق هذا المعيار المحدد من المعايير المحاسبية الدولية لا يتعلق بالويبو وحدها. وأضاف مراجع الحسابات الخارجي أن نظراءه في فريق مراجعي الحسابات وغيرهم من أعضاء فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية يرون أن هذا الحساب ليس ضروريا. وبصفة شخصية، قال مراجع الحسابات الخارجي أنه يفضل أن يبقى أكثر حذرا في إبداء رأيه في هذه المسألة لأنه يعتقد أن الموضوع لم يُستعرض بما فيه الكفاية لإعطاء رأي نهائي بشأن تطبيق المعيار 25 من المعايير المحاسبية الدولية. وفي الختام، أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن هذه المسألة لا تقع ضمن اختصاص الويبو وحدها وقال إنه يود فقط لفت انتباه الدول الأعضاء إلى احتمال وجود خطر كبير. واعتبر أنه ليس من الضروري في الوقت الحاضر إبداء تحفظ على المسألة أو الإشارة إليها بشكل خاص في مراجعة البيانات المالية لسنة 2010. وبالإشارة إلى أهم التوصيات الواردة في تقرير مراجعة الحسابات، أفاد مراجع الحسابات الخارجي أن الأمانة طمأنته بأن التوصية الأولى بشأن نظام المراقبة الداخلية على وشك أن تنفذ في إطار برنامج التقويم الاستراتيجي وأنه من المتوقع الاستعانة بخدمات استشارية خارجية. وفيما يتعلق بالتوصية بألا يتجاوز عدد العملات التي تُدفع بها رسوم خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات أربع عملات، أحاط مراجع الحسابات الخارجي علما بالحجج التي قدمتها الأمانة والتي ركزت فيها على سلبيات تنفيذ تلك التوصية بالنسبة للويبو. ورأى أن حجج الأمانة مقبولة تماما، ولا سيما فيما يتعلق بنسبة التكاليف مقارنة بالفوائد. وأما التوصية المتعلقة بنقل المعارف لكي يتمكن الزملاء من تعويض بعضهم البعض في الخدمات المالية فهي مرتبطة بتعيين متخصص في المعايير المحاسبية الدولية. وأضاف مراجع الحسابات الخارجي أن توصيتيه الأخيرتين لهما طابع عملي بحت ولن تسببا للخدمات المالية أية مشاكل في تنفيذهما. واختتم كلمته قائلا إنه تحت تصرف المندوبين الراغبين في الحصول على تعليقات إضافية وأنه مستعد للإجابة عن أي أسئلة.

14. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالبيانات المالية لسنة 2010 التي عرضها مراجع الحسابات الخارجي. وأعرب عن سروره لإعداد بيانات الويبو المالية لسنة 2010 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وعن تقديره العميق للتوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وأشاد أيضا بأن هذه التوصيات أشارت إلى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في المستقبل وإلى الخبرة اللازمة داخل الأمانة لاستمرار هذا الامتثال.

15. وذكّر الرئيس بأن الجمعية العامة مدعوة إلى اتخاذ إجراء بشأن كل وثيقة من الوثائق الأربع المعروضة تحت هذا البند من جدول الأعمال. ثم شرع في تلاوة فقرات القرارات من كل وثيقة من الوثائق المعنية. والقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة هي كما يلي.

16. وافقت الجمعية العامة للويبو على البيانات المالية لسنة 2010 الواردة في الوثيقة WO/PBC/18/3.

17. وأخذت الجمعية العامة للويبو علما بوضع سداد الاشتراكات في 30 يونيو 2011 (الوثيقة WO/PBC/18/18).

18. وأخذت الجمعية العامة للويبو علما بوضع سداد الاشتراكات ووضع صناديق رؤوس الأموال العاملة في 20 سبتمبر 2011 (الوثيقة WO/PBC/40/16).

19. وأخذت الجمعية العامة للويبو علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي : تدقيق في البيانات المالية لعام 2010 (الوثيقة WO/GA/18/4).

البند 23 من جدول الأعمال الموحّد:
مراجعة اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

20. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/2.

21. ودعا الرئيس السيد دوغلاس غريفنس، رئيس لجنة البرنامج والميزانية، إلى تقديم عرض عن هذه الوثيقة.

22. وذكّر رئيس لجنة البرنامج والميزانية بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عملت على مراجعة اختصاصاتها للأخذ بالتغييرات (بما في ذلك آلية تعاقب أعضائها واختيارهم) التي كانت الجمعية العامة لسنة 2010 قد وافقت عليها، من خلال الموافقة على تقرير الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بلجنة التدقيق (الوثيقة WO/GA/39/13). وأضاف قائلا إن تعديل اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة نظرت فيها لجنة البرنامج والميزانية في دورتها السادسة عشرة التي انعقدت في يناير 2011. وقال إن الجمعية العامة، عملا بنظام الويبو المالي ولائحته، وافقت على اختصاصات لجنة الويبو للتدقيق بناء على توصية لجنة البرنامج والميزانية. واستطرد قائلا إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت في دورتها السادسة عشرة إلى الجمعية العامة بالموافقة على تعديلات اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة كما هي واردة في مرفق الوثيقة WO/PBC/16/3 Rev. . وقال إن ذلك يرد الآن في الوثيقة WO/GA/40/2.

23. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لجهود اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من أجل تعزيز المساءلة والرقابة في الويبو. وقال إن تقارير اللجنة تبرز القضايا المهمة التي ينبغي للدول الأعضاء ممارستها من حيث الحوكمة ومسؤوليات الرقابة. ورحّب الوفد جدا بمبادرة متابعة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بمعزل عن تلك الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي. واستفسر متى سيتسنى للدول الأعضاء أن ترى آلية معزّزة لرصد توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ولاحظ الوفد أن تقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة طرحت قضايا أخرى جديرة بالذكر ولو بإيجاز. وارتأى الاستماع إلى أحدث ما بذل من جهود لاستخلاص العبر من سائر منظمات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ أنظمة التخطيط للموارد المؤسسية. وقال الوفد إنه يدرك أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لا تنجز أعمال التدقيق في الواقع ولكنه يود أن يستمع إلى أية انشغالات قد تبديها اللجنة إزاء مشروعات التشييد الجديدة في الويبو.

24. إن الجمعية العامة للويبو:

"1" وافقت على الصيغة المعدلة لاختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، كما ترد في مرفق الوثيقة WO/GA/40/2،

"2" وأحاطت علما بأن المواد المعنية من النظام المالي ولائحته ستعدل وفق ذلك.

البند 24 من جدول الأعمال الموحّد:
اختيار مراجع الحسابات الخارجي

25. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/3.

26. وشرح الرئيس الوثيقة وقال إنها تحتوي على تقرير هيئة المحكمين وفيه استعراض لإجراء الاختيار الذي تابعته هيئة التحكيم والتوصية التي تقدمت بها هيئة التحكيم لاختيار مراجع حسابات الويبو الخارجي.

27. وذكّر رئيس هيئة التحكيم المعنية بتعيين مراجع حسابات الويبو الخارجي، السيد خوسي رامون لوبيز دي ليون إيبارا، من المكسيك، بأن الجمعيات الثالثة والأربعين التي انعقدت في سبتمبر 2007 قرّرت وضع إجراء لاختيار مراجع الحسابات الخارجي ليحل محلّ المراجع الحالي في نهاية ولايته. وقال إن الأمانة عملت على تنفيذ ذلك القرار فأصدرت طلبا للتقدم باقتراحات في 31 مارس 2010، ملتمسة التقدم باقتراحات تقنية ومالية لتعيين مراجع الحسابات الخارجي، وتم إنشاء هيئة تحكيم مؤلفة من منسقي كل المجموعات السبع للدول الأعضاء في الويبو آنذاك، وهم ممثلو أنغولا وبنغلاديش والصين وقيرغيزستان وسلوفينيا وسويسرا والمكسيك. وذكر أن هيئة التحكيم اجتمعت للمرة الأولى في يوليو 2010 ثم اجتمعت بعد ذلك حسب الحاجة إلى غاية يناير 2011 واتفقت على نظامها الداخلي. وأشار إلى أن معايير الاختيار الموحّدة الذي اقترحته الأمانة على هيئة التحكيم كان مذكورا في طلب التقدم بالاقتراحات. وقال إن الهيئة وافقت على جدول التقييم (الذي اشتمل على معايير الاختيار وعوامل التقييم) لاستخدامها في التقييم التقني للاقتراحات، وبعدها تم فتح الاقتراحات المستلمة في غضون تاريخ إقفال باب الترشح (30 يونيو 2010) وفقا لإجراءات المشتريات المعيارية بحضور أعضاء الهيئة الذين فتحوا الاقتراحات. وقال إن الهيئة استلمت سبعة اقتراحات من مكاتب مرشّحة من المدققين العامين (أو ما يقابل ذلك) من الهند ولاتفيا وماليزيا والنرويج وإسبانيا والمملكة المتحدة وزامبيا. وقال إن ممثلين من إدارة المالية وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية اعتمدوا على جدول التقييم الذي اتفقت عليه الهيئة مسبقا فأجروا التقييم التقني الأولي وتقييم الاقتراحات المالية التي خضعت فيما بعد لاستعراض لدى لجنة الويبو للتدقيق، ثم أرسلت النتائج إلى هيئة التحكيم. وقال إن المدير الجديد لمكتب أخلاقيات المهنة هو الذي عينه المدير العام ليعمل كأمين للهيئة. وقال إن أعضاء الهيئة اطلعوا على الاقتراحات الأصلية مما مكنهم من إجراء تقييمهم الخاص. وقال رئيس الهيئة إن استعراض التقييمات التقنية والمالية كان متبوعا باستعراض للعروض الكتابية من المرشحين السبعة ثم النظر في تعليقات لجنة التدقيق (خلف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة) ثم مشاورات الهيئة، وبعدها قرّرت هيئة التحكيم في 27 أكتوبر 2010 وضع قائمة مصغرة من المشرحين ودعوتهم إلى تقديم عروض شفهية. وقال إن تلك القائمة كانت تشمل: (أ) مكتب المراقب والمدقق العام للهند؛ (ب) ومكتب المدقق العام للنرويج؛ (ج) والمكتب الوطني للتدقيق للمملكة المتحدة. وقال إن المرشحين الثلاثة المذكورين في تلك القائمة دُعوا إلى مقر الويبو الرئيسي في يناير 2011 لإلقاء عروض شفهية أمام هيئة التحكيم، ثم الإجابة على أسئلة من الهيئة، وكان المرشحون قد استلموا عددا من الأسئلة المعيارية أعدّتها لهم هيئة التحكيم. وذكر الرئيس أن المعلومات المستخرجة من العروض الشفهية استخدمت كجزء من إجراء التقييم. وقال إن الهيئة اتخذت قرارها بالاقتراع السري في 28 يناير 2011 وفقا للمادة 9 من النظام الداخلي لهيئة التحكيم. وأضاف قائلا إن الهيئة قررت بعد ذلك الاقتراع أن توصي بالمرشح الأعلى درجة في التقييم، ألا وهو المراقب والمدقق العام للهند، إلى الجمعية العامة لتعيينه مراجعا خارجيا لحسابات الويبو، وفقا لنظام الويبو المالي ولائحته لمدة ستّ سنوات اعتبارا من يناير 2012. وقال إن ذلك سيأتي بعد التفاوض بين الأمانة والمرشح بشأن عقد مقبول يأخذ شكل رسالة تفاهم وفقا للممارسة الجاري بها العمل في هذا النوع من العقود. وقال إن تقرير الهيئة وتوصياتها مقدّمة الآن إلى الجمعيات للبتّ فيها. وتقدّم رئيس هيئة التحكيم بعبارات الشكر إلى الأمانة على مساعدة الهيئة، وشكر أيضا زملاءه في الهيئة الذين برهنوا على مهنية في العمل وقدرة على التوفيق خلال إجراء الاختيار.

28. وفي غياب أية تعليقات، أقفل هذا البند.

29. ووافقت الجمعية العامة للويبو على توصية هيئة التحكيم المعنية بتعيين مراجع حسابات الويبو الخارجي، كما هو موضح في الفقرتين 13 و14 من تقرير هيئة التحكيم (الوثيقة WO/GA/40/3).

30. وأخذ وفد الهند الكلمة لينقل ثناء السيد فينود راي، المراقب والمدقق العام للهند. وقال إن المراقب والمدقق العام للهند يأسف لعدم حضوره شخصيا نظرا لالتزامات سابقة وطلب من الوفد أن ينقل عبارات الشكر إلى الأعضاء في جمعيات الويبو على ثقتهم في المراقب والمدقق العام للهند التي تجسّدت في تعيينه كمراجع حسابات الويبو الخارجي للسنوات من 2012 إلى 2017. وقال الوفد إن المراقب والمدقق العام للهند يؤكّد من جديد التزامه بتقديم خدمات مراجعة الحسابات بجودة عالية وتكلفة فعالة ومهنية مما يشمل التعبير عن الرأي في البيانات المالية للويبو فضلا عن إنجاز تدقيق للأداء والإدارة مع التركيز على الاقتصاد والفعالية والكفاءة في العمليات. وقال إن التقييم المستقل والموضوعي سيقدم ضمانات إلى الجمعيات كما أن التوصيات المقدمة إلى إدارة الويبو سوف تساعد على مواصلة تحسين أعمال المنظمة. وقال الوفد إن المراقب والمدقق العام للهند يدرك أن الجمعيات وإدارة الويبو لها مصلحة أساسية في توحيد الأنظمة المالية وتعزيز الشفافية بغية الامتثال لأحدث المعايير الدولية. وأضاف قائلا إن المراقب والمدقق العام للهند يضم نخبة من الموارد المهنية المؤهلة في مختلف الكفاءات مما سيمكنه من أداء مهمات التدقيق في مجالات متخصصة جدا. وقال إنه يأمل في الاشتراك مع الويبو في السير قدما ببرنامج الحوكمة لا سيما في مجالات مثل استيعاب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إجراءات العمل وتنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية. وقال إن هدف المراقب والمدقق العام للهند هو أن يصبح شريكا استراتيجيا ومقدّرا للويبو في أهدافها الرامية إلى استخدام مواردها وتحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة في أعمالها. ورغب وفد الهند في أن يضم صوته إلى ما أعرب عنه المراقب والمدقق العام للهند.

البند 25 من جدول الأعمال الموحّد:

التقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

31. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/4 Rev. .

32. وبناء على دعوة من الرئيس، قدم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التقرير السنوي الموجز للشعبة للفترة من 1 يوليو 2010 إلى 30 يونيو 2011 (الوثيقة WO/GA/40/4 Rev. ). وقال إن التقرير السنوي أُعد وفقا للفقرة 25 من ميثاق التدقيق الداخلي.

33. وأعرب المدير عن أمله في أن يقدم التقرير جميع المعلومات اللازمة بشأن الرقابة الداخلية في الويبو. وقال إن الشعبة واصلت على طول السنة تزويد المدير العام واللجنة الاستشارية للرقابة الداخلية بتدقيقات وتقييمات ومراجعات وتحقيقات مفيدة. وأضاف أنه أُحرز تقدم في تنفيذ أنشطة الرقابة بانتظام وفي جعل الويبو أكثر إطلاعا على منافع جميع مهام الرقابة المختلفة وأهميتها وفوائدها. وأشار إلى أن قضايا التوظيف التي حالت دون تطور الرقابة الداخلية بالوتيرة السريعة المرغوب فيها في السنوات القليلة الماضية سُويت بصورة أكثر انتظاما، إذ يجري إنهاء التعيينات المعلقة في الوظائف والخبراء الاستشاريين كما أن اقتراح البرنامج والميزانية خصص للشعبة سبع وظائف وأربعة عقود استشارة، وهو ما يؤكد ويمول عدد الموظفين الموافق عليه والعامل حاليا في الشعبة. وشكر المدير العام على التزامه بتوفير مزيد من الموارد للشعبة ودعمه الكبير للتعجيل بتعيين موظفي الرقابة، مما ساهم بشكل كبير في تحسن كبير في سير عمل الشعبة واستقلاليتها بما يتماشى والهدف الذي حددته الدول الأعضاء في ميثاق الرقابة الداخلية. وأشار إلى أن علميات التدقيق العشر المنجزة في السنة توصلت إلى كثير من استنتاجات التدقيق المهمة المتصلة بمخاطر جسيمة. ويرد ملخص لهذه الاستنتاجات في الملحق الأول للتقرير السنوي الموجز. ودعا الدول الأعضاء إلى التوجه إلى الشعبة والاطلاع على تقارير التدقيق الداخلي وطرح أية أسئلة عن نتائج هذه التقارير إذا كانت مهتمة بموضوع محدد من الموضوعات المطروحة.

34. وقال إن الملحق الثاني من التقرير السنوي الموجز يتضمن بعض الإحصاءات والتحليلات للتقدم الذي أحرزه المشرفون على البرامج في تنفيذ أنواع مختلفة من توصيات الرقابة التي سجلتها الشعبة وتابعتها لتبلغ بها المدير العام ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وعند الانتهاء من التقرير بلغ عدد توصيات الرقابة التي لم ينفذها بعد المشرفون على البرامج تنفيذا كاملا 163 توصية. والأغلبية العظمى منها – أي 128 توصية أو نحو 80% من العدد الإجمالي - متعلقة بتوصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وذكر أن المدير العام قد أعطى توجيهات وتعليمات واضحة للمشرفين على البرامج المسؤولين عن تنفيذ التوصيات للقيام بذلك على وجه السرعة أو تقديم أسباب معقولة تبرر عدم تنفيذها. وتظل معدلات تنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ضعيفة مقارنة بتوصيات مراجع الحسابات الخارجي ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

35. وأفاد أن عبء العمل في التحقيقات لا يزال عاليا مع بعض الحالات المعقدة والصعبة. وضمن الحالات الجارية البالغ عددها ثلاث عشرة حالة، هناك ستة تحقيقات مفتوحة وستة قيد الاستعراض الأولي قبل أن تدخل مرحلة التحقيق الكامل، ويجري استعراض حالة واحدة في انتظار إغلاقها. وهذا عمل كثير يستلزم قسم تحقيق مكون من ثلاثة موظفين. وقد عُين رئيس لهذا القسم ومن المقرر الانتهاء قريبا من إجراءات توظيف محقق استشاري. ومضى يقول إن الدول الأعضاء طلبت معلومات عن الدروس المستفادة من التحقيقات. وعليه، ترد في الملحق الثالث للتقرير السنوي الموجز تفاصيل عن بعض هذه الدروس المستفادة والتوصيات المتصلة بها التي قُدمت إلى الإدارة لتعزيز أنظمة الويبو وإجراءاتها وللمساعدة على تقليل الحاجة إلى إجراء تحقيقات في المستقبل على وجه الخصوص.

36. وأوضح أن نطاق التقييمات كان محدودا بسبب نقص الموظفين في قسم التقييم لسنوات. ولكن القسم صار له مدير دائم وهناك فريق من الموظفين كما أن إحدى الدول الأعضاء تمول موظفا مبتدئا من الفئة الفنية لعام 2012. وطلب من أي دولة عضو أخرى مهتمة بتمويل موظف مبتدئ الاتصال بالشعبة. واسترسل قائلا إن تقييم أنشطة الويبو القطرية الذي خطط له منذ وقت طويل بدأ بالتقييم التجريبي لأنشطة المنظمة في كينيا. وأفاد أن العمل الميداني بدأ ومن المفروض الانتهاء من التقييم قبل نهاية السنة. وأضاف أن هذا التطور مهم للغاية بالنسبة لقسم التقييم. وأعلن أن التقرير النهائي سيتاح للدول الأعضاء وفقا لسياسة التقييم لنشر مواد وتقارير التقييم. وفي الأسبوع الأول من أكتوبر 2011 ستُنظم ندوة في الويبو بشأن التقييم تحت عنوان "التعلم من ممارسات التقييم القائمة بشأن آثار الملكية الفكرية على التنمية". وقد حظي هذا الأمر بتأييد كبير من المدير العام وستُعرض أمثلة من مصادر عديدة لأعمال التقييم في مجال الملكية الفكرية بهدف تشجيع إجراء التقييمات في هذا المجال واستخلاص بعض الدروس للقيام بذلك في المستقبل. وستكون الندوة مفتوحة للدول الأعضاء والمعلومات متوفرة في صفحة "Upcoming WIPO events" على موقع الويبو الشبكي. وسيُعدّ تقرير بعد الندوة لتحليل أية دروس مستفادة ونشر مواد الندوة وعروضها ووثائقها على أوسع نطاق ممكن.

37. وقال مدير الشعبة إنه يتشرف بالقيام بهذا العرض الأخير عن عمل الشعبة أمام الجمعية العامة، نظرا لأن مدة ولايته ستنتهي في شهر يناير من السنة المقبلة. وأعرب عن أمله في أن يكون تقدم محمود قد أحرز في وضع مستوى جيد ومناسب للرقابة وأعمال الضمان النوعية في الويبو، وفي تطوير الشعبة نفسها كمؤسسة. وأضاف أن هذه الشعبة مهمة جدا لإدارة الويبو على وجه جيد وتسييرها وقيادتها بفعالية. وأبدى امتنانه للفرصة التي أتيحت له للعمل في هذه المؤسسة الدولية المهمة ومع العديد من الأشخاص المهمين الذين أتيحت له الفرصة لمقابلتهم أثناء فترة التغيير والتطوير الشيقة في الويبو نفسها. وقال إنه يرى أن المدير العام آخذ في إجراء تغييرات مفيدة للويبو، بما سيمكنها من الاضطلاع بولايتها المهمة وتحقيق أهدافها الطموحة بشكل أفضل. وأعرب عن أمله في أن يكون ترك لمن سيخلفه قاعدة جيدة يواصل تأسيس الشعبة عليها ويساعد في مواصلة تحديث الويبو ويعمل بشكل أفضل وبتكلفة أقل. ولكي تكتسب الشعبة مزيدا من الفعالية والاستقلالية وتكون بالتالي مناسبة للوفاء بغرضها المهم والصعب، طلب مدير الشعبة من الدول الأعضاء أن تنظر في بعض الاقتراحات لتغيير ميثاق التدقيق الداخلي. وراح يقول إن التغييرات المقترح النظر فيها ترمي إلى تقديم مزيد من الدعم لتلبية متطلبات استقلال الشعبة في عملها، وترد هذه المتطلبات في عدة أجزاء من ميثاق التدقيق الداخلي ولا سيما الفقرة 4. وأضاف أن هذه

التغييرات المقترحة ترد بمزيد من التفصيل في الفقرة 30 من التقرير السنوي الموجز ويمكن إضافتها بسهولة إلى ميثاق التدقيق الداخلي في الجزء (ز) الموارد والجزء (ح) تعيين مدير الشعبة وإقالته. وقال إيجازا إن التغييرات المقترحة التي قد تمكن الشعبة ومن يخلفه من العمل بشكل أفضل هي أن يقدم مدير الشعبة اقتراحات ميزانيتها مباشرة إلى لجنة البرنامج والميزانية لتنظر فيها؛ وأن يرأس مدير الشعبة لجان التعيين المؤلفة لإسداء المشورة للمدير العام عن تعيين موظفي الشعبة؛ وأن يتولى مدير الشعبة منصب المفتش العام وأن تحسن درجته لكي يرسخ بشكل أفضل أهمية ووضع مهمة الرقابة الداخلية في الويبو.

38. وأعرب مدير الشعبة عن أمله في أن تكون هذه الاقتراحات مساعدة ومفيدة وأن تدخل التغييرات على ميثاق التدقيق الداخلي في أسرع وقت ممكن من خلال القنوات العادية.

39. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره وامتنانه لمدير الشعبة على الخدمات التي قدمها، وقال إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تكن له فائق الاحترام لما اضطلع به أثناء عمله في الويبو. ورحب بالمساهمات التي قام بها أثناء ولايته. وأضاف الوفد أنه يوافق على اقتراحين من الاقتراحات الأربعة المقدمة وأنه يختلف مع الاقتراحين الآخرين. وأبدى رغبته في النظر في توصيات مدير الشعبة في المستقبل.

40. ودعا الرئيس الجمعية العامة إلى أن تحيط علما بالتقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وأن تنظر في التوصيات التي اقترحها بتغيير ميثاق التدقيق الداخلي.

41. وأعرب المدير العام عن شكره للسيد ترين وهو أول من تولى إدارة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في الويبو، واضطلع فيها بمهام مفعمة بالتحديات. وأعرب المدير العام عن شكره له على عمله الممتاز والقيم جدا وتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

42. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالتقرير السنوي الموجز لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

البند 26 من جدول الأعمال الموحّد:
تقرير مراجع الحسابات الخارجي

43. استندت المناقشات إلى الوثيقتين التاليتين: WO/GA/40/15 وA/49/16.

44. وذكّر مراجع الحسابات الخارجي بدوره في التدقيق في البيان المالي الاعتيادي والتدقيق في المراقبة المالية. وقال إن الغرض من عمليات التدقيق هذه هو تزويد الدول الأعضاء بتقييم للطريقة التي تستخدم بها الويبو الأموال التي ائتُمنت عليها. وتستند عمليات التدقيق التي قام بها مراجع الحسابات الخارجي إلى معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ولا تشمل تلك المعايير الجوانب المالية فحسب، بل تغطي أيضا المسائل المتصلة بالادخار والقدرة على تحمل الإنفاق والكفاءة. ووردت الإشارة إلى العلاقة بين الموارد البشرية وبرنامج التقويم الاستراتيجي وإلى إدخال وتنفيذ نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين. ولفت مراجع الحسابات الخارجي الانتباه إلى التوصيات الثماني الواردة في التقرير. وللتوصيتين الأوليين طابع عام وتتناولان أهمية تحليل المخاطر وعمليات المراقبة الداخلية. وأما التوصيات الست المتبقية فتتناول المسائل المرتبطة بالموارد البشرية مثل سياسة أجهزة الاتصالات المحمولة وإدارة استحقاقات الإجازات السنوية والساعات الإضافية. وشدد مراجع الحسابات الخارجي على أهمية نقل المعارف من الموظفين المغادرين وقال إن ذلك سيصبح سهلا عبر توثيق إجراءات العمل بشكل سليم.

45. وشكر وفد المملكة المتحدة مراجع الحسابات الخارجي على تقريره. واغتنم الوفد الفرصة للتأكيد على ملاحظة أبداها في إطار لجنة البرنامج والميزانية وهي أنه سيكون من المفيد جدا للويبو إعداد بيان سنوي عن المراقبة الداخلية. ومن شأن

هذا البيان أن يبين فعالية عمليات المراقبة الداخلية في الويبو وأن يُخضعها لمساءلة أكبر كمؤسسة عامة. ومن شأنه أيضا أن يجعل الويبو تتماشى والممارسات المتبعة في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وأعرب الوفد عن أمله في أن تعتمد هيئات مراجعة الحسابات والدول الأعضاء اقتراحه لأنه سيضمن الإدارة الرشيدة والمساءلة والشفافية في الويبو.

46. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقرير مراجع الحسابات الخارجي وملاحظات الأمانة. وقال إن مراجع الحسابات الخارجي قدم اقتراحات مفيدة لتحسين ظروف عمل الموظفين الذين يعدّون أكثر أصول المنظمة أهمية. وأضاف أن هذه التقارير ينبغي أن تتضمن في المستقبل موعدا للتنفيذ. وأشار إلى تحليل المخاطر في هذا الشأن وأعرب عن قلقه إزاء انعدام استراتيجية لإدارة المخاطر المؤسسية في الويبو. وأفاد أن هذه مسألة أوسع نطاقا من الموارد البشرية، وأبدى رغبته في الحصول على معلومات من الأمانة بشأن الخطوات التي يجري اتخاذها لتعزيز إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية. وأثيرت مخاوف محددة بشأن تنفيذ الحد الأقصى لعدد أيام الإجازة السنوية المرحّلة وسياسة التعويض عن ساعات العمل الإضافية.

47. وأحاطت الأمانة علما بالاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن وضع مواعيد تنفيذ محددة وقالت إنها ستسعى إلى إدراج هذه المعلومات في التقارير المقبلة. وأشارت إلى إدارة المخاطر المؤسسية والمراقبة الداخلية وقالت إن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بصدد اعتماد إطار أو نهج لإدارة المخاطر. وأضافت أيضا أن الويبو تسعى إلى وضع نظام لإدارة المخاطر المؤسسية وشددت على أن النهج سيكون في البداية متواضعا ومحدود النطاق. واختتمت الأمانة بقولها إن تعزيز أنظمة إدارة المخاطر والمراقبة الداخلية جزء لا يتجزأ من برنامج التقويم الاستراتيجي.

48. وأكد المدير العام أن الأمانة ستعد بيانا سنويا عن المراقبة الداخلية اعتبارا من العام المقبل.

49. وشكر المدير العام مراجع الحسابات الخارجي على التعاون الممتاز الذي استمر بين المكتب الفدرالي للمراقبة المالية والمكتب الدولي. وذكّر بأن العلاقة بين الحكومة الفدرالية السويسرية والمنظمة علاقة وطيدة جدا تعود بداياتها إلى نشأة المنظمة في القرن التاسع عشر. وأضاف قائلا إن الحكومة الفدرالية السويسرية عملت طيلة قرن من الزمن على مراجعة حسابات المنظمة. واغتنم الفرصة ليوجه الشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على عمله ومساعدته في عملية الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية. وتوجّه المدير العام بعبارات الشكر الشخصي وبصورة خاصة إلى السادة كورت كروتر وديديه مونوت وأريل دوكروزا على عملهم خلال السنتين الماضيتين.

50. ووافقت الجمعية العامة للويبو على توصيات لجنة البرنامج والميزانية المقدمة بشأن الوثيقة WO/PBC/18/17 كما هي واردة في الوثيقة A/49/16.

البند 28 من جدول الأعمال الموحّد:
تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

51. استندت المناقشات إلى الوثيقتين: WO/GA/40/5 Rev. وWO/GA/40/18.

52. وقدمت الأمانة تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) الوارد في الوثيقة WO/GA/40/5 Rev. وأشارت إلى أنه منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة عُقدت الدورتان السادسة والسابعة للجنة في نوفمبر 2010 ومايو 2011 على التوالي. وتولى السفير محمد عبد الحنان من بنغلاديش رئاستها. ووردت الإشارة إلى أن اللجنة اتفقت في دورتها السادسة على أن يكون ملخص الرئيس بمثابة تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة وأنه نظرا إلى تعليق الدورة السابعة لم يتمكن الرئيس من إتمام ملخصه لتلك الدورة. ودُعيت الدول الأعضاء إلى الإحاطة علما بالوثيقة WO/GA/40/5 Rev. ومرفقها.

53. وشكر رئيس اللجنة الدول الأعضاء على وضع ثقتها فيه كرئيس للجنةٍ مهمة جدا من لجان الويبو. وأبلغ الجمعية العامة أنه أُحرز تقدم ملموس منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة. وأوضح أن اللجنة تلقت في دورتها السادسة تقارير مرحلية عن 14 مشروعا من مشروعات جدول أعمال التنمية. واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التسع عشرة المختارة للتنفيذ الفوري. وكانت الدول الأعضاء قد وافقت على مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول، والذي استمرت المناقشات بشأنه منذ الدورة الثالثة للجنة. ووافقت اللجنة كذلك على مشروع آخر مهم بشأن المشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية. وناقشت أيضا مضمون اقتراح مشروع بشأن الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة ووافقت عليه. وفيما يتعلق ببرنامج العمل المقبل على أوجه المرونة في نظام الملكية الفكرية، ناقشت اللجنة وثيقة أعدت حول هذا الموضوع وطلبت من الأمانة المضي في تنفيذ بعض الأنشطة وتقديم وثيقة منقحة تأخذ في الاعتبار تعليقات الوفود في دورتها التالية. ولئن عُلقت الدورة السابعة للجنة بناء على طلب غالبية الأعضاء، فقد حققت رغم ذلك إنجازات مهمة. ففي تلك الدورة، نظر الأعضاء في تقرير المدير العام عن تنفيذ جدول أعمال التنمية وهو التقرير الثاني الذي قدمه المدير العام إلى اللجنة بعد أن وعد بتقديم تقارير إلى اللجنة شخصيا. وكان تقرير المدير العام شاملا وتناول الإجراءات المختلفة التي اتخذها هو والأمانة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ووافقت اللجنة أيضا على اقتراح مشروع بعنوان "الملكية الفكرية وهجرة الأدمغة" وطلبت من الأمانة أن تنشر على الإنترنت اقتراح المشروع مع مراعاة تعليقات الوفود. وأبرز الرئيس أن الأمانة ستنشر اقتراح المشروع المنقح على الإنترنت قريبا. وكانت اللجنة قد وافقت على نهج ومضمون المشروع بشأن الملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي وطلبت تقديم اقتراح مشروع للنظر فيه في الدورة المقبلة. ونظرت الدول الأعضاء أيضا في وثيقة بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتنفيذها التشريعي على الصعيد الوطني والإقليمي، والجزء الثاني من دراسة بشأن مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات التي أعدتها الأمانة بناء على طلب اللجنة. وسيتواصل النظر في تلك الوثيقة في الدورة الثامنة للجنة. ومضى الرئيس يقول إن اللجنة واصلت المناقشات حول وثيقة برنامج العمل المقبل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية وطلبت تقديم وثيقة منقحة للنظر فيها مع مراعاة التعليقات الأخرى من الوفود. ونظرت اللجنة كذلك في اقتراح قدمته مجموعة جدول أعمال التنمية بشأن إدراج بند دائم جديد في جدول الأعمال بخصوص الملكية الفكرية والتنمية، ووافقت على مواصلة المناقشات في دورتها المقبلة. وبعد المناقشات، اتفقت الدول الأعضاء على ضرورة تأجيل تنظيم مؤتمر دولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية إلى عام 2012 وتخصيص الأموال اللازمة لتنظيمه في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013. وسيناقَش التحضير للمؤتمر الدولي بمزيد من التفصيل في الدورة الثامنة للجنة. ونظرا إلى تعليق الدورة السابعة للجنة لعدم التوصل إلى اتفاق حول اقتراح مشروع تعزيز التعاون في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، فإن تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة يتألف من ملخص الرئيس للدورة السادسة. وكان الرئيس قد عقد مشاورات غير رسمية مع منسقي المجموعات على وجه الخصوص وتلقى ردودا مشجعة وتعاونا مفيدا. وتظل المشاورات غير الرسمية جارية. وأبدى الرئيس ثقته في أن الدول الأعضاء ستساهم مساهمة بناءة كيما تُستأنف الدورة السابعة للجنة وتستكمل بنجاح ما تبقى من العمل. وقال إنه يتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء لكي تحقق اللجنة نتائج جيدة في دورتها الثامنة.

54. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وذكر بأن المجموعة ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الخمس والأربعين تنفيذا متوازنا وفعالا. وأضاف أن الدراسات والمشرعات التي وافقت عليها اللجنة ستساهم في تحقيق ذلك الهدف وستساهم أيضا في أنشطة هيئات الويبو الأخرى. وأحاط الوفد علما مع الارتياح بالتقارير عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية التي قدمتها الهيئات المعنية إلى الجمعية العامة، وهي اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية واللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ والفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأوضح أنه من المؤسف عدم التوصل إلى توافق الآراء في الدورة السابعة للجنة، ولا سيما في ضوء ما شهدته فترة السنتين السابقة من تجربة إيجابية وروح التعاون. بيد أن المجموعة باء تظل ملتزمة بالعمل مع جميع الوفود وتتطلع إلى استئناف الدورة السابعة المعلقة في نوفمبر، ومن ثم تمهيد

الطريق إلى الدورة الثامنة والمضي في عملها المهم للغاية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره للأمانة على عملها الجاد وتفانيها في إعداد اجتماعات اللجنة ورعاية العديد من المشروعات الناجحة.

55. وتحدث وفد باكستان باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأعرب عن اهتمام المجموعة المتواصل بجدول أعمال الويب بشأن التنمية. وقال إنه يسعى إلى التنمية كهدف نهائي للنظام العالمي للملكية الفكرية، وهو نظام متوازن ومرن في تلبية احتياجات الدول الأعضاء على اختلاف مستويات التنمية فيها. واعتبر أنه من الضروري وضع نظام ملكية فكرية مكيف مع ظروف كل بلد على حدة. والأهم من ذلك أنه على النظام العالمي للملكية الفكرية أن يتطور بطريقة متوازنة لدعم البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في تحقيق أهدافها الإنمائية. وينبغي أيضا للتطور الذي يشهده نظام الملكية الفكرية أن يشجع الابتكار والإبداع ويواكب المحيط التكنولوجي والجغرافي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العالمي المتطور. وقد يستلزم ذلك اتجاها إنمائيا في سياسة المنظمة وفي عملها الفكري ويضمن تحقيق نتائج إنمائية في الجوانب الاقتصادية. ولا ينبغي حصر جدول أعمال التنمية في أنشطة المساعدة التقنية فقط وإعادة القيام بما يُنجز الآن ولكن على نطاق أوسع. وأحاط الوفد علما بعمل اللجنة الوارد في الوثيقة WO/GA/40/5 Rev. وبالتقدم الملموس الذي أحرزته في مجال تعميم البعد الإنمائي على جميع أنشطة الويبو. وقال إن المجموعة تولي أهمية بالغة لتعميم جدول أعمال التنمية. وتؤيد استئناف اللجنة لعملها بعد تعليق دورتها السابعة. وأفاد أنه من المهم إبراز أن الويبو، بصفتها منظمة تابعة للأمم المتحدة، تتولى المسؤولية عن تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب وتنفيذه استكمالا للتعاون بين الشمال والجنوب. وفي هذا السياق، أكد مجددا على ضرورة دعم المجتمع الدولي لجهود البلدان النامية الرامية إلى توسيع نطاق التعاون بين بلدان الجنوب. وأعرب عن أمل المجموعة في الإسراع في اعتماد اقتراح المشروع بشأن التعاون بين بلدان الجنوب. ورحبت المجموعة بالوثيقة WO/GA/40/18 التي تعرض مساهمة مختلف هيئات الويبو في تنفيذ ما يعنيها من توصيات جدول أعمال التنمية. وأشارت إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة لسنة 2010 بشأن اعتماد آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير ورحبت بالتقرير الأول وقالت إنها تتطلع إلى إجراء مناقشة مفصلة بشأنه في جلسة اللجنة المقبلة.

56. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأشاد بما قامت به الأمانة تحضيرا لدورات اللجنة، ولا سيما مساعدتها للمجموعة بخصوص اقتراح مشروع تعزيز التعاون في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ورحب الوفد بالجهود التي يبذلها المدير العام لإطلاع اللجنة على وضع تنفيذ جدول أعمال التنمية في الويبو ورحب أيضا بالتقرير الثاني للمدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية المقدم إلى الدورة السابعة للجنة وتتطلع إلى مواصلة الإبلاغ على هذا المنوال. وقال إن إدماج جدول أعمال التنمية في أنشطة الويبو أدى إلى تطورات إيجابية مثل إطار الإدارة القائمة على النتائج واعتماد عملية جديدة لوضع ميزانية جدول أعمال التنمية. ورحب بتعميم جدول أعمال التنمية على جميع أنشطة الويبو على نحو ما أشادت به العديد من الدول الأعضاء في هذه الجمعية ورحب كذلك بعدد من المشروعات التي تنفذها اللجنة لصالح البلدان النامية. وكمثال على ذلك، قال الوفد إن المجموعة تولي أهمية قصوى لمشروع نقل التكنولوجيا، والدراسة حول البراءات والملك العام، والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي، والملكية الفكرية وهجرة الأدمغة، وأوجه المرونة في نظام الملكية الفكرية. وتتماشى تلك المشرعات مع الأولويات الوطنية للدول الأعضاء ككل المتمثلة في استخدام نظام الملكية الفكرية لدعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وأوضحت المجموعة أنها تتطلع إلى النجاح في تنفيذ تلك المشروعات. وتماشيا مع التركيز على جدول أعمال التنمية بتوجيه من الدول الأعضاء، قدمت المجموعة اقتراح مشروع بعنوان "تعزيز التعاون في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين بلدان الجنوب من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا" في الدورة السابعة للجنة. وكان الاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية هو المشروع الأول الذي تقدمه البلدان النامية في اللجنة. وقد صُمم المشروع لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تبادل الخبرات في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الاقتراح يجعل الويبو، بصفتها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، تمتثل للأولويات والممارسات والتوصيات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة وللمبادرات التي اتخذتها غيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها بغية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وكانت المجموعة قد عقدت أملها على اعتماد هذا المشروع في الدورة السابعة التي عُلقت قبل الموافقة عليه. وشجع الوفد الدول

الأعضاء كافة على المشاركة البناءة في الدورة السابعة التي ستستأنف في نوفمبر 2011 واعتماد المشروع الذي توليه البلدان النامية أهمية كبيرة على نحو ما جاء في عدد من البيانات العامة التي أدلت بها البلدان النامية في الجمعية. وأشار كذلك إلى أن تنفيذ آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير (آلية التنسيق) يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. وأضاف أن الجمعيات العامة لسنة 2010 وافقت على توجيه تعليمات إلى هيئات الويبو المعنية للإبلاغ عن إسهامها في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بتقديم هيئات الويبو تلك التقارير إلى الجمعية العامة وقال إنه يتطلع إلى مناقشة تلك التقارير في الدورة المقبلة للجنة. وكما جاء في دورات اللجنة السابقة، تؤكد مجموعة البلدان الأفريقية على موقفها بأن على اللجنة أن تنفذ دعامتها الثالثة في مجال الملكية الفكرية والتنمية دون مزيد من التأخير. وترى أنه لا بد من إجراء مزيد من النقاش حول العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية من أجل خلق فهم أوسع للدور الذي يمكن أن تؤديه الملكية الفكرية في تشجيع أو تعزيز التنمية في البلدان النامية. وفي الختام، أعربت المجموعة عن تقديرها لما نفذته الأمانة من مشروعات جدول أعمال التنمية المختلفة في القارة الأفريقية.

57. وهنأ وفد الصين المنظمة على تقدمها في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بموافقة الجمعية العامة في دورتها الأخيرة. وفيما يتعلق بآلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، أعرب الوفد عن سعادته البالغة بأن بعض اللجان أسهمت في تنفيذ جدول أعمال التنمية في مختلف المجالات. ولكن للأسف لم تتوصل مختلف الأطراف لتوافق الآراء بشأن القضايا المعنية مما أدى إلى تعليق أعمال الدورة السابعة للجنة. وأعرب عن أمله في أن تبدي الأطراف المعنية في الدورة المقبلة في نوفمبر 2011 مزيدا من المرونة والروح البناءة وتتحلى بالتسامح للوصول إلى توافق الآراء بشأن القضايا المعنية كيما يحصل عدد أكبر من البلدان على فوائد ملموسة من تنفيذ جدول أعمال التنمية.

58. وتحدث وفد الهند بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، وأحاط علما بتقرير الأمانة عن الدورتين السادسة والسابعة للجنة (الوثيقة WO/GA/40/5 Rev) فضلا عن استعراض تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية (الوثيقة WO/GA/40/18). وقال إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من خلال مشروعات وجيهة تضطلع بها اللجنة. وأضاف قائلاً إن جدول أعمال التنمية هو عبارة عن إطار شامل يطالب فيه بإجراء تحول تصوري في النموذج المتبع بوضع الملكية الفكرية في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقا، عوضا عن رؤيتها كغاية في حد ذاتها. وأضاف أن هذا الجدول حل محل المفهوم المبسط المكون من جانب واحد وهو أن "الملكية الفكرية جيدة وأن الزيادة فيها حتى أفضل"، وجاء برؤية أكثر دقة وتوجها بأن "الملكية الفكرية تعتبر جيدة عندما تكون أداة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتكون مصممة لتناسب الاحتياجات المحددة لأي بلد وأي وضع". وقال إن هذا التحول الكلي في النموذج المتبع لا يمكن تقليصه أو قصره على مشروعات متخصصة محدودة زمنيا. وبالتالي فإن من المهم أثناء تنفيذ بعض جوانب توصيات جدول أعمال التنمية من خلال مشروعات ملموسة، أن يرى الأعضاء الأمور على حقيقتها وألا ينسوا أن المعنى الحقيقي لجدول أعمال التنمية يكمن في تحقيق تحول تصوري في الطريقة التي يرى بها الأعضاء الملكية الفكرية والطريقة التي يسعون بها لاستخدامها لتحسين أوضاع الجنس البشري في كل مكان من خلال وضع القواعد والمعايير المناسبة بشأن الملكية الفكرية وتوفير الحماية بموجبها وإنفاذها وتقديم المساعدة التقنية في مجالها. وصرح الوفد في هذا السياق بأن المجموعة تشير إلى أن إحدى ولايات اللجنة هي أن تكون محفلا يحتضن مناقشات أعم عن التفاعل بين "الملكية الفكرية والتنمية". ومضى يقول إن جميع الدول الأعضاء في الويبو اتفقت إبان اعتماد جدول أعمال التنمية في سنة 2007 على العلاقة الوثيقة والمتينة التي تربط الملكية الفكرية بالتنمية، ومع ذلك فإن المجموعة تعرب عن اندهاشها بسبب معارضة البعض لإدراج بند دائم في جدول أعمال اللجنة بعنوان "الملكية الفكرية والتنمية"، تمشيا مع ولاية اللجنة الحقيقية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسود المزيد من الحكمة في هذا الصدد وأن تصبح اللجنة محفلا يناقش فيه الجميع ويستكشف الصلات التي تربط بين الملكية الفكرية والتنمية. وأشار الوفد كذلك إلى أحد المحركات المهمة للمساهمة في إقامة الرابط المهم بين الملكية الفكرية والتنمية، ألا وهو التعاون بين بلدان الجنوب، وهو بعد راسخ وعماد قوي في جميع أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها والوكالات المتخصصة التابعة لها. وراح يقول إن هذا التعاون يكمل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ويضمن توليد

موارد إضافية وتقاسم المعارف والخبرات الضرورية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في البلدان النامية. وأشار الوفد مع الأسف إلى أن أنشطة الويبو في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب قليلة، إن وجدت. وأضاف أن الويبو باعتبارها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، فلا يتعين أن تشذ عن أسرة الأمم المتحدة. لذلك فإن مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية قد اقترحته مجموعة البلدان الأفريقية في الدورة السابعة للجنة. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية تشعر بالأسف لتعليق الدورة السابعة للجنة بسبب عدم الاتفاق على مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب المقترح. وصرح بأن المؤسف هو أن بعض الدول الأعضاء في الويبو لم توافق على مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ولاية أساسية من ولايات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها ووجه مهم من وجوه العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة. وصرح بأن كل ذلك يدعو إلى الأسف في ضوء الضرورة الملحة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية، نظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الملكية الفكرية في تعزيز النمو والتنمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الأشد حاجه إلى هذا التعاون، ونظرا للمساهمة التي يمكن لهذه البلدان أن تقوم بها في إنعاش الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسود المزيد من الحكمة وأن توافق الدورة السابعة المستأنفة للجنة على المشروع وتعتمده دون تأخير. وفي هذا الصدد نوه الوفد إلى أن المجموعة ترحب بالجهود التي يبذلها رئيس اللجنة في التشاور مع الدول الأعضاء لتيسير استئناف الدورة السابعة على أساس اعتماد مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب بسلاسة، وهو مشروع تدعمه غالبية الدول الأعضاء في الويبو وتؤيده. والتفت الوفد إلى البند 28"1" من جدول الأعمال ورحب كذلك بالتقدم الذي أحرز في فترة السنتين الماضية فيما يتعلق بتنسيق تعميم جدول أعمال التنمية على جميع أنشطة الويبو ورصده وإعداد التقارير عنه. وذكر بأن الجمعية العامة لسنة 2010 وافقت على آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير التي أوصت بها اللجنة في دورتها الخامسة، التي أعادت تأكيد ولاية اللجنة في رصد تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية المعتمدة وتقييمه ومناقشته وإعداد التقارير عنه وكذلك التنسيق مع سائر هيئات الويبو المعنية في هذا الصدد. وطلب قرار الجمعية العامة كذلك من هيئات الويبو المعنية تضمين تقاريرها السنوية المرفوعة إلى الجمعيات وصفا لمساهمتها في تنفيذ التوصيات الخاصة بها من جدول أعمال التنمية. واستطرد قائلا إنه وفقا لهذه الولاية فإن الدورة الحالية هي أول جمعية عامة للويبو ترفع فيها لجان الويبو وهيئاتها تقارير عن كيفية إدماجها للبعد الإنمائي في مجالات عمل كل منها. وصرح بأن المجموعة رحبت بهذا التطور الإيجابي وشددت على ضرورة أن تمتثل جميع لجان الويبو لهذا الشرط. وقال على وجه الخصوص إنه بالنظر إلى أن توصيات جدول أعمال التنمية هي جزء لا يتجزأ من عمل لجنة البرنامج والميزانية الموضوعي، وأن كل برنامج يبين الصلة التي تربطه بجدول أعمال التنمية، فمن الغريب أن تشذ لجنة البرنامج والميزانية عن سياسة الويبو الراسخة بتعميم جدول أعمال التنمية على جميع أنشطة الويبو وهيئاتها وألا تبلغ الجمعية العامة بالتطورات التي تنجزها في تعميم جدول أعمال التنمية. ومضى يقول في الواقع إن الدورة الثامنة عشرة للجنة البرنامج والميزانية ساهمت مساهمة ملموسة في إدماج البعد الإنمائي بأن أوصت بزيادة الميزانية المخصصة للإنفاق على التنمية من نسبة 19,4% في فترة السنتين السابقة إلى نسبة 21,3% لفترة السنتين المقبلة. وبالتالي فإن الوفد يتطلع إلى أن ترفع لجنة البرنامج والميزانية وسائر هيئات الويبو تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها المقبلة عن الطريقة التي تدمج بها البعد الإنمائي في عملها، ووفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في سنة 2010، فإن الجمعية العامة ستحيل التقارير التي تتسلمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتناقشها في إطار البند الأول الموضوعي على جدول أعمالها. وقال إن المجموعة تتطلع إلى النظر فيها بإمعان في دورة اللجنة المقبلة التي ستعقد في شهر نوفمبر. وفي هذا السياق، صرح الوفد بأن المجموعة تذكر كذلك بأن الاقتراح الذي قدمته الهند في الدورة السابعة للجنة بشأن إجراءات رفع التقارير إلى الجمعية العامة لاقى تأييدا كبيرا، وهي تأمل في أن يعتمد هذا الاقتراح كذلك في الدورة السابعة المستأنفة للجنة.

59. وتحدث وفد بولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأشار إلى أن التنمية هي واحدة من التحديات المهمة التي يواجهها المجتمع الدولي، وأن الملكية الفكرية تؤدي دورا مهما في هذا السياق. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لا يزال ملتزما بمواصلة التقدم في هذا الميدان من أجل تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 توصية بطريقة مناسبة ومدفوعة بتوافق الآراء. وأعرب الوفد عن تقديره لأمانة الويبو على مساهمتها القيمة في عمل اللجنة.

وراح يقول إن العمل البناء الذي اضطلعت به اللجنة حتى الآن إنما يبرهن على القدرة على التوصل إلى قاسم مشترك يجمع البلدان فيما يتعلق بالقضايا محل الخلاف كذلك. وقال مع ذلك إن ما يدعو إلى الأسف هو تعليق الدورة الماضية للجنة، وبالتالي عملية تنفيذ المشروعات برمتها، بسبب عدم الاتفاق على قضية واحدة فقط. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستطيع الأعضاء تسوية هذه المشكلة في الدورة المقبلة للجنة وإيجاد حل تقبله جميع الأطراف. وأبدى استعداد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه للاستمرار في مناقشة القضايا البارزة على أن تتمتع جميع الدول الأعضاء، مع ذلك، بالحقوق ذاتها في المشاركة في فرادى المشروعات. وأضاف الوفد أن من المجدي للأعضاء أن تتفق في النهاية على الإجراءات الخاصة بآلية التنسيق والرصد والتقييم وإعداد التقارير بشأن جدول أعمال التنمية وعلى قائمة هيئات الويبو المعنية المتوقع أن ترفع تقارير سنوية إلى الجمعية العامة عن الطريقة التي تعمم بها جدول أعمال التنمية على عملها، وعن كيفية مساهمتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية الخاصة بكل واحدة منها. وقال إن من المهم ألا يشتت انتباه الهيئات التي تشارك في التسيير الداخلي للمنظمة والهيئات التي لا تضطلع بمهام تتعلق بالملكية الفكرية عن الاضطلاع بعملها. واختتم الوفد كلمته قائلا إنه لا يزال ملتزما بمواصلة التعاون على إنجاز ما تبقى من عمل مهم في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وأبدى ثقته في أن يتواصل الاضطلاع بهذا العمل بطريقة إيجابية وبناءة.

60. وانضم وفد البرازيل إلى البيان الذي أدلى به وفد الهند بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية، ورغب في إضافة بعض الملاحظات الخاصة به. فقال إن اللجنة منذ إنشائها قد أحرزت تقدما محمودا في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأضاف أن اعتماد أكثر من 20 مشروعا والموافقة على آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير وتنفيذها بنجاح أدى إلى تحقيق نتائج ملموسة. واستدرك قائلا بالإضافة إلى هذه النتائج، إن أهم مساهمة قامت بها اللجنة في تنفيذ جدول أعمال التنمية هي توثيق عرى الترابط بين الدول الأعضاء. وراح يقول إن الدول الأعضاء في الويبو استطاعت أن تجد قاسما مشتركا في اللجنة ييسر تعميم توصيات جدول أعمال التنمية، وهذا القاسم المشترك إنما يدل على تنامي الالتزام بإدماج الاعتبارات الإنمائية في عمل الويبو. وأكد الوفد أن توصيات جدول أعمال التنمية أصبحت بعد أربع سنوات من اعتمادها جزءا لا يتجزأ من أنشطة الويبو، وذلك من حيث مضمونها، بل وأيضا فيما يتعلق بعمليات إعداد الميزانية والإدارة. وصرح بأن الأعضاء يقرون بأن جدول أعمال التنمية ليس مسألة تخص اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فقط أو أنشطة المساعدة التقنية، لكنها مسألة تتعلق بالويبو برمتها، بما في ذلك أنشطتها في مجال وضع القواعد والمعايير. وقال إن تقدما قد أحرز في هذا الصدد، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات مطروحة. واستدرك قائلا إن تنفيذ جدول أعمال التنمية هو عبارة عن عملية لا تنقطع وهو مرهون بالتزام الدول الأعضاء بل وأيضا بالتحول الثقافي فيما يتعلق بطريقة عمل الويبو. وصرح بأنه يقر بأن عملية التحول الثقافي قد بدأت بالفعل، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به. وأضاف أن من المهم التحلي مجددا بالروح التي سادت إبان الموافقة على جدول أعمال التنمية وذلك لمواصلة التقدم في تنفيذه. وسلط الضوء على أن الفكر السياسي في نظام الملكية الفكرية ينبغي أن يراعي مصالح جميع البلدان وطلباتها، وأن يأخذ في الحسبان العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وفي هذا الصدد ذكر الوفد باقتراح وضع بند دائم على جدول أعمال اللجنة يكرس مناقشة العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. ونوه إلى أن هذا الاقتراح قدمته مجموعة جدول أعمال التنمية في الدورة السادسة للجنة كما يتبين ذلك في الوثيقة CDIP/6/12. ومضى يقول إن هذا الاقتراح يرمي إلى ضمان أن يتاح للجنة ما يكفي من الوقت لمناقشة قضايا الملكية الفكرية المتعلقة بالتنمية، كما قررت ذلك الجمعية العامة ونص عليه قرار إنشاء اللجنة. وقال إن الوقت قد حان لكي تواصل اللجنة تحليل هذه العلاقة لتعطي توجها ملموسا للطريقة التي يمكن بها تحسين النظام الدولي ليضحى أكثر شمولا، ولنشر مفهوم الابتكار والنفاذ إلى المعارف في مختلف السياقات الاجتماعية والاقتصادية. واستطرد قائلا إن هذا النقاش يهم جميع أعضاء الويبو، وليس فقط البلدان النامية، وإن من المناسب أن تجري الويبو هذا النقاش بشأن العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية، ولا سيما بالنظر إلى أن القليل من البلدان فقط يشارك مشاركة كاملة في الاقتصاد القائم على المعارف، حتى بين البلدان النامية. وكرر الوفد ما ذكره في الدورات السابقة للجنة، وقال إنه ينبغي تنقيح محتوى وهيكل التقارير المرحلية عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ومشروعات اللجنة، بحيث يرد فيها تحليلا لكم النتائج المحققة، بل وأيضا لنوعيتها. وأضاف أن المعلومات والتقييمات الملائمة ينبغي أن تتاح للدول الأعضاء في هذا الصدد. وأعرب الوفد كذلك عن قلقه إزاء تعليق الدورة الماضية

للجنة وحث الأعضاء على إيجاد حل للمأزق الذي نجم عن ذلك. وقال إن هذا المأزق ينبغي ألا يضر بأعمال الدورة المقبلة للجنة، عندما تناقش مسائل مهمة مثل التحضير لعقد المؤتمر الخاص بالملكية الفكرية والتنمية.

61. وانضم وفد اليابان إلى البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالنيابة عن المجموعة باء. وأعرب عن تقديره للعمل الشاق الذي اضطلعت به الأمانة في إدارة دورات اللجنة، وللجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الأعضاء للمشاركة في مناقشات مثمرة من خلال فهم كل دولة للأخرى. وصرح بأن مجهودا كبيرا يبذل في تنفيذ برنامج العمل باطراد والالتزام به من جديد والموافقة عليه بالإجماع. وقال الوفد مع ذلك إن ما يدعو إلى الأسف البالغ هو تعليق الدورة السابعة للجنة. وأشار إلى أنه تسلم خطاب دعوة لحضور الدورة السابعة المستأنفة ثم الدورة الثامنة بعدها مباشرة في نوفمبر 2011، وأعرب عن أمله في أن تتعاون جميع الدول الأعضاء والأمانة لكي تؤدي جهودها إلى تحقيق المزيد من النتائج في الدورة السابعة المستأنفة والدورة الثامنة. وفي الختام أعرب الوفد عن التزامه بالاستمرار في تقديم المساهمات البناءة إلى هذه القضايا الإنمائية المهمة.

62. وانضم وفد سري لانكا إلى البيانين اللذين أدلى بهما وفد باكستان بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية ووفد الهند بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وأحاط علما بالوثيقة WO/GA/40/5 Rev ورحب بالوثيقة WO/GA/40/18. وأشار إلى أن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية لا يزال صالحا تماما ومهما بالنسبة إلى سري لانكا، ورحب بالتقدم المحرز في تعميم جدول أعمال التنمية على جميع أنشطة الويبو. وأشار إلى أن تحويل جميع توصيات جدول أعمال التنمية إلى مشروعات وأنشطة وتنفيذها في الوقت المناسب كلاهما يتطلب متابعة مستمرة. وقال إن من المهم جدا كذلك أن تكون الأنشطة المتعلقة بجدول أعمال التنمية مدفوعة بالطلب وقائمة على احتياجات كل دولة من الدول الأعضاء ومكيفة وفقا لهذه الاحتياجات. ومضى يقول إن من الضروري مراعاة مستوى التنمية لدى كل بلد عند إعداد المشروعات القطرية، نظرا لأن أي نشاط أو مشروع ينفذ بعناصر عامة قد لا يكون مثمرا بالضرورة في جميع الدول الأعضاء المعنية. وأضاف أن جميع الأنشطة ينبغي أن تكون موجهة نحو تحقيق النتائج وأن تنفذ بمنهجية وترصد بانتظام. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى أن تستأنف اللجنة دورتها السابعة بسرعة، وأن تواصل الاضطلاع بأعمالها. وقال إن من الضروري أن تعمل الدول الأعضاء اليد في اليد لتجد حلولا للتحديات الإنمائية السائدة التي تواجهها. وأكد مجددا تقديره للمدير العام والأمانة على التزامهما وجهودهما الممتازة.

63. وأشار وفد السلفادور إلى أن الدورة السادسة للجنة قررت أن يكون ملخص الرئيس هو تقريرها الذي يعرض على الجمعية العامة. وقال إن الدورة السابعة علقت نزولا عند طلب وفد من أحد الوفود وفقاً للقاعدة 19 من النظام الداخلي، قبل اعتماد هذا الملخص. وأضاف أن اللجنة أحاطت علما بأن المبلغ المتروك الذي يصل إلى 000 40 فرنك سويسري ينبغي أن يمول الأنشطة الإنمائية وقررت ذلك؛ وأحاطت علما كذلك بأن قضايا حق المؤلف والحقوق المجاورة والملكية الفكرية والمصلحة العامة خضعت لدراسات غطتها الدورة السابعة؛ وبأن مشروعا معدلا بشأن الملك العام قد نوقش وأن اللجنة قررت أن ينظر هذا المشروع من جديد في الدورة المقبلة وأن تستعرضه الأمانة دون أن تغيب عنها التعليقات المقدمة من مختلف الوفود. ومضى يقول إن الوثيقة الخاصة بالملكية الفكرية والاقتصاد غير المنظم ستُنظر كذلك في الدورة المقبلة للجنة. ونوه إلى أن برنامج العمل المقبل بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية لا يزال لم يناقش وأن اللجنة وافقت فيما يتعلق بهذه الوثيقة على بعض الأنشطة، كما وافقت على أن تتواصل مناقشة هذه الوثيقة في الدورة المقبلة لتغطية المواضيع التي لم يتفق عليه بعد. وأحاط الوفد علما مع الارتياح بالتقدم المحرز، وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة عملها. وحث جميع المجموعات الإقليمية على مواصلة العمل اليد في اليد وعلى مواصلة هذا التقدم لكي يتمكن الأعضاء من وضع جدول أعمال حقيقي بشأن التنمية في الويبو.

64. وأحاط وفد مصر علما بتقرير الدورتين السادسة والسابعة للجنة، وأعرب عن تقديره للأمانة على تحديث هذا التقرير. وانضم إلى البيان الذي أدلى به وفد الهند بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وأعرب عن تقديره للرئيس على توجيه أعمال اللجنة والمضي قدما ببرنامج عملها، الأمر الذي أكد أن التنمية هي أولوية استراتيجية لدى الويبو. وأعرب الوفد عن أسفه

للظروف التي أدت إلى تعليق الدورة السابعة للجنة، بطلب من عدة دول أعضاء، ولقرار اللجنة نفسها بذلك كما أوضح الرئيس. وأبدى تأييده للجهود التي يبذلها رئيس اللجنة في الوقت الراهن لإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء تيسيرا لاستئناف الدورة السابعة للجنة، واعتماد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بسلاسة. وأعرب عن أمله في أن تساعد هذه التحضيرات على تقاسم المعارف والخبرات بين البلدان النامية وأن تسمح للأعضاء بالبدء في إجراءات عقد الدورة الثامنة للجنة بالاستناد إلى فهم واضح للقواعد والإجراءات المعنية. وأشار الوفد كذلك إلى أن القضايا الأخرى وكل الاقتراحات التي نوقشت في الدورة السابعة للجنة وحصلت على تأييد كبير من الدول الأعضاء، مثل الاقتراح الخاص بآليات رفع التقارير إلى الجمعية العامة، ستعتمد أيضا في الدورة السابعة المستأنفة. والتفت إلى مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأشار إلى أن هذا التعاون هو بعد راسخ وعماد قوي في جميع أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها والوكالات المتخصصة التابعة لها. وأضاف أن هذا المشروع المقترح يكمل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويضمن توليد الموارد وتقاسم المعارف والخبرات الضرورية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في البلدان النامية. وأوضح الوفد أن الويبو ربما لديها برامج أو أنشطة قليلة في هذا المجال، وقال إن مضي الويبو قدما في هذه الممارسة سيعتبر تطورا إيجابيا.

65. وشدد وفد شيلي مجددا على الإفادة التي أدلى بها من قبل بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هي واحدة من أهم لجان الويبو بالنسبة إلى شيلي. وقال إن الدول الأعضاء أحرزت تقدما بتوافق الآراء بشأن التوصيات المعتمدة لجدول أعمال التنمية والبالغ عددها 45 توصية. ونوه إلى أن تقدما أحرز كذلك في مشروعات محددة تكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى البلدان النامية على وجه الخصوص، وبالتالي فإن الوفد منزعج لما حدث في الاجتماع الماضي حين لم يتفق على أحد المشروعات، مما أدى إلى تعليق العديد من المشروعات الأخرى التي سبق وأن اعتمدت. وشدد على ألا تكرر هذه النتيجة. وقال إن الطريق الذي يتعين اتباعه هو طريق التوصل إلى توافق في الآراء، كما حدث ذلك في سائر اللجان أثناء السنة الماضية، وعدم فرض حلول بالقوة لا تؤدي إلى شيء كما ثبت ذلك في السابق. وحث جميع المندوبين المشاركين في اللجنة هم وجميع الوفود على التنبه لعواقب تصرفاتهم على بلدانهم بل وأيضا على جميع البلدان النامية التي تشارك في الدورة والتي تستهدفها كلها المشروعات القيمة جدا التي تغطيها اللجنة. وأعرب الوفد عن عزمه على مواصلة العمل مع رئيس اللجنة والوفود المختلفة بأي طريقة ممكنة لكي تمضي اللجنة قدما وتواصل النظر في المشروعات التي لم تنظر في الدورة السابقة. وأبدى أمله في أن ينسى ما حدث أثناء الدورة السابعة بسرعة وألا يحدث ذلك مرة أخرى.

66. ورحب وفد نيبال بالتقرير المستكمل للجنة وأثنى على العمل الذي اضطلعت به برئاسة السفير عبد الحنان من بنغلاديش. وأشار إلى أن اللجنة تقوم مقام المحفل الذي يناقش فيه جدول أعمال التنمية المهم جدا، كما تناقش فيه أفضل طريقة لتعميمه على جميع أنشطة الويبو. وقال إنه يطوق إلى استئناف دورة اللجنة لاستكمال العمل الذي كلفت بالاضطلاع به. وصرح بأن مجموعة البلدان الأقل نموا تولي أهمية كبرى إلى عمل اللجنة وإلى الجهود التي تبذلها لتعميم الشواغل الإنمائية التي تقلق طائفة عريضة من أعضاء الويبو. وصرح بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية أمر حاسم إذا أراد الأعضاء إنشاء نظام ملكية فكرية واضح ومستدام. وأشار إلى أن هذا الهدف أضحى أكثر إلحاحا، إذ لا يزال العالم يعاني من أزمات متعددة، وأضاف أن تطوير الملكية الفكرية يمكن أن يساهم في التصدي لأكثر المشكلات طرحا للتحديات في استحداث الوظائف وتحقيق النمو الاقتصادي.

67. وأشار وفد الأرجنتين إلى النتائج الإيجابية بفضل التقدم المحرز في تعميم جدول أعمال التنمية على المنظمة وتنفيذها في أعمال اللجنة والأخذ بالتوصيات وتنسيقها. وقال إنه يقدّر ويثمّن العمل الذي أنجزته شعبة الويبو لتنسيق جدول أعمال التنمية في تعميم جدول أعمال التنمية على الويبو، حتى يصبح جزءا لا يتجزأ من عمل المنظمة. وقال إن جدول أعمال التنمية سوف يساعد المنظمة على أداء مهمتها الرامية إلى وضع نظام للملكية الفكرية يكون متوازنا وميسّرا دوليا ويساهم في الحفز على الابتكار ويساعد على التنمية الاقتصادية ويصون الصالح العام. وأكّد الوفد من جديد على الأهمية التي علّقتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من خلال مناقشاتها على البعد الإنمائي في الملكية الفكرية، بغية التشجيع على تطوير الملكية الفكرية كوسيلة وليس كغاية من أجل حفز النمو الاقتصادي والمساعدة على التنمية الثقافية للأعضاء. وقال إن من المهم بالنسبة إلى

عمل اللجنة المقبل وعمل الويبو أيضا أن تراعى الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية تجسيد ذلك بالحفاظ على مواطن المرونة حتى يتسنى للأعضاء تنفيذ سياسات وطنية للملكية الفكرية تتماشى واحتياجاتها فيما يتعلق بالثقافة والتكنولوجيا والصالح العام. وقال إن من المهم أيضا بالنسبة إلى الأعضاء أن تعتمد مواقف لا تخلو من المرونة ملثما حدث في الدورة السابعة للجنة، مما أدى إلى إعاقة تقدم البلدان النامية في الويبو. وشجّع الوفد اللجنة على مواصلة السير قدما في القضايا العالقة وتنفيذ التوصيات الخمسة والأربعين من جدول أعمال التنمية وبذل الجهود اللازمة للتمكين من تنفيذ آلية التنسيق وبحيث يحصل المندوبون على مساعدة ملموسة في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

68. وأعرب وفد تايلند عن تقديره للعرض الوجيز والشامل لتقرير اللجنة واستعراض تنفيذ جدول أعمال التنمية. وضمّ صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم مجموعة البلدان الآسيوية مشيدا بالتقدم المحرز في تعميم جدول أعمال التنمية على أنشطة الويبو العادية. ونوّه الوفد بالوصف الذي أضافته هيئات الويبو المعنية بشأن إسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية ضمن تقاريرها السنوية. وقال إن التنمية ستظل من الأولويات في الفترة 2012-2013 ورحّب بالزيادة في الحصة الإجمالية من الإنفاق التنموي لميزانية فترة السنتين المقبلة. وأعرب الوفد عن ارتياحه إذ أن تعميم جدول أعمال التنمية سيتواصل، لكنه شدّد على أن حصيلة تنفيذ جدول أعمال التنمية هي الأكثر أهمية. والتمس الوفد تعريفا أكثر لآلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير لضمان تعميم جدول أعمال التنمية على المنظمة ككل بطريقة شفافة وقابلة للقياس مع ضمان المساءلة أمام الدول الأعضاء بأكثر السبل فعالية وبطريقة موجهة نحو تحقيق النتائج. وشجّع الوفد الأمانة على مواصلة منهجيتها القائمة على المشروعات. وشدّد مع ذلك على أن الأعضاء لم تستطع خلال آخر اجتماع للجنة أن توافق إلا على مشروع واحد وظلت باقي المشروعات معلقة. وأعرب الوفد عن أسفه إزاء فجوة التفاهم التي برزت متسعة فيما بين مختلف مجموعات البلدان بشأن اللجنة وفي كل واحدة منها مشروع ينبغي إنجازه. وبعيدا عن تلك الأخبار المؤسفة، انتقل الوفد للتحدث عن أكثر تجارب تايلند إيجابية في مشروع التوسيم في إطار اللجنة والذي اختيرت فيه تايلند لتنفيذ المشروع الرائد. وقال إنه شاهد خلال الأشهر التسعة الماضية تطوّر المشروع إلى مرحلة الإنتاج. وقال إن الويبو استكملت تقرير وضع المعالم لتحديد مواطن القوة والضعف في الجماعات التايلندية التي وقع عليها الاختيار. وقال إن الويبو نظمت ندوات لتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية والإشارات التمييزية. وحرص الوفد على الإشارة إلى أنه بفضل مساعدة الويبو الكبيرة في تلك الندوة استطاعت جماعتان من تحديد المجالات الحساسة التي تحتاج إلى تطوير. وقال إن فريق الويبو قد يعتزم الاستمرار في مساعدة جماعة على استكشاف أدوات إضافية للملكية الفكرية لاستخدامها كأدوات تسويق تكميلية بالإضافة إلى تلك القائمة. وقال الوفد إنه ملتزم بمشروع التوسيم طيلة مدته المحددة في ثلاث سنوات، وهو على استعداد لمشاطرة العبر المستخلصة من المشروع مع بلدان أخرى، لكنه شدد على أهمية جعل العالم يدرك المزايا الحقيقية للملكية الفكرية في حماية الابتكارات وفي تطوير الاقتصادات الوطنية. وأعرب والوفد عن أمله في أن تفضي مثل هذه المشروعات التجريبية إلى إنشاء علامات متينة للمنتجات الثلاثة التي وقع عليها الاختيار، بل وأن تستخدم كنموذج تطبيقي لتوسيم منتجات محلية وتحقيق التنمية المستديمة للجماعات في تايلند وخارجها.

69. وأعرب وفد كوبا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وشدّد على ضرورة النظر إلى البعد الإنمائي كموضوع مهم في المنظمة ككل. ولاحظ أن هذا مسار حيوي ينبغي أن تطبق فيه الملكية الفكرية بالتوازن السليم وفقا لسياسات كل بلد. وأشار إلى أن على الأعضاء مواصلة تنقيح آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، وأن تعمل على تنفيذ جدول أعمال التنمية للملكية الفكرية في جميع المجالات. وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة تقدمها لتحقيق ما هو متوقع من المنظمة.

70. وقال وفد سنغافورة إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم مجموعة البلدان الآسيوية ورحّب بالمسار الجاري بهدف تعميم التنمية على جميع مجالات عمل المنظمة. وقال إن ذلك بات جليا في توصيات جدول أعمال التنمية ومشروعاته على مسار وضع الميزانية وتنفيذ آلية التنسيق. ولاحظ أن تعليق دورة اللجنة السابعة أثّر في تقدم اللجنة في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وفي ذلك الصدد، أيّد الوفد بقوة استئناف أعمال اللجنة للإسراع في تنفيذ جدول أعمال التنمية. وقال إن الشمولية

والشفافية والعمل متعدد الأطراف هي من المبادئ الأساسية لكل وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مثل الويبو. وقال إن تعميم التنمية على جميع مجالات عمل الويبو بطريقة مفيدة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعاون الريادي فيما بين جميع الدول الأعضاء والأمانة مصحوبا بالمسار التوافقي لاتخاذ القرار الذي يضمن رضا الجميع. وسعيا إلى السير قدما بتنفيذ جدول أعمال التنمية، حثّ الوفد جميع الدول الأعضاء على الدخول في حوار بناء ومفاوضات من أجل التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء.

71. وهنّأ وفد ترينيداد وتوباغو الويبو والرئيس ونائبي الرئيس على مواصلة عمل اللجنة وعلى التزامهم بدعم جدول أعمال التنمية وتنفيذ توصياته الخمسة والأربعين ومواصلة برامج نقل التكنولوجيا وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والنفاذ إلى المعارف التي تنفذها الويبو. وأعرب الوفد عن ارتياحه للتقرير الذي استفادت منه ترينيداد وتوباغو من الاستضافة الناجحة لحلقة العمل حول التكنولوجيا والترخيص، فسيكون من نتائج نجاح حلقة العمل وتألقها أن يقبل عمّ قريب على مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية بعض المشاركين لإيداع طلبات البراءات. وأشار أيضا إلى النظر حاليا في الانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد عن تأييده لعدد من المشروعات، بما فيها الاقتراح الذي تقدمت به جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وبالنظر إلى قيمة المشروع الكبرى، حثّ الوفد المشاركين على إيجاد قدر أكثر من الإرادة بحثا عن استئناف تلك المناقشات وحتى فيما وراء التوجه الملحوظ نحو توافق الآراء الذي تجلى خلال الدورة السابقة. وقال الوفد إنه مقتنع بفائدة تلك المشروعات لا سيما وأن مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية هو أيضا أكاديمية وطنية للملكية الفكرية ويشارك في أعمال اللجنة. وقال الوفد إنه يؤيّد مواصلة العمل كاستثمار في مستقبل الملكية الفكرية.

72. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/40/5 Rev. والوثيقة WO/GA/40/18 وعرضها على نظر الجمعيات. وأيّد البيان الذي أدلى به وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية والبيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم مجموعة البلدان الآسيوية. ولاحظ أن اعتماد التوصيات الخمسة والأربعين في جدول أعمال التنمية كانت منعطفا مهما في المنظمة أرسى قاعدة متينة والتزاما من الويبو للتركيز أكثر على الجانب الإنمائي في الملكية الفكرية. وقال إن جدول أعمال التنمية جعل الويبو تخدم مصالح جميع الدول الأعضاء فيها وتستجيب لاحتياجات الجمهور الاجتماعية والاقتصادية لا سيما في البلدان النامية، شأنها في ذلك شأن سائر الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأشار الوفد إلى الولاية بشأن آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، كما اتفقت عليها الجمعية سابقا وشدّد على أن آلية التنسيق تكتسي أهمية حاسمة إذا كانت الدول الأعضاء ملتزمة بتعميم التنمية على جميع أنشطة الويبو. ولاحظ الوفد أن دورة اللجنة الأخيرة كانت خطوة إلى الوراء وأن اتفاق الدول الأعضاء على تعليق الدورة كان خسارة للجميع وأدى إلى تأجيل تنفيذ مختلف توصيات جدول أعمال التنمية. وقال إنه يؤيّد بشدة استئناف اجتماع اللجنة على أمل أن تتقدّم الدول الأعضاء وغيرها في مناقشات بروح بناءة لضمان تنفيذ جميع التوصيات، بما فيها الموافقة على مشروع التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

73. وتحدث وفد بنما أصالة عن بلده، وإلى جانب وفد الجمهورية الدومينيكية ووفد كوستا ريكا، وقال إنه يود انتهاز هذه الفرصة للتحدث عن برنامج جدول أعمال التنمية وصلته بالاستراتيجيات الوطنية بشأن الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن اهتمامه الكبير بالموضوع وأشار إلى العديد من الأنشطة التي أنجزت وساهمت في وصل جميع قطاعات الإنتاج فخلقت تكاملا من أجل الانتفاع بالملكية الفكرية على أكمل وجه كأداة إنمائية في تلك المجالات. وذكر المشاورات التي أجريت مع خبراء بمساعدة الويبو مما ساعد مختلف الوزارات والمؤسسات في حكومة بنما على اكتساب دور أكثر فعالية في المسار حرصا على أن تكون تلك النتائج معمّمة بفعالية على السياسات الإنمائية الوطنية. وقال إن بنما، بفضل تلك المبادرة، ستكون قادرة على تعزيز مؤسساتها من أجل تحسين عملها وتساعد البلد أيضا على تعزيز الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة لحفز الابتكار ورصد استخدام السلع المحمية. وقال الوفد إنه يتوقع أثرا إيجابيا لتلك الاستراتيجية على بنما وقال إنه يرغب بالتالي في التنويه بأهمية دعم الويبو في تمكين بنما من استكمال المشروع، وسيكون معينا للبلدان الأخرى التي قد تحتاج المساعدة أيضا. والتمس الوفد من المنظمة أن تواصل دعمها بالوسائل التكنولوجية والمالية لمساعدة بنما على إنجاز أنشطتها الإنمائية التي تربط فيما بين مختلف الصناعات الوطنية.

74. وتحدث وفد جنوب أفريقيا أصالة عن بلده وقال إنه يشاطر البيان الذي أدلى به من قبل باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ورحّب التقرير الذي قدمته الأمانة عن العمل المنجز في اللجنة بشأن جدول أعمال التنمية في العام الماضي. وأقرّ الوفد أيضا بتعميم جدول أعمال التنمية آملا في تعزيزه في السنة المالية التالية. وركّز على تعميم جدول أعمال التنمية وضرورة تغطية جميع لجان الويبو وهيئاتها. وأعرب عن تقديره للمدير العام الذي خصّص موارد مالية لمشروعات جدول أعمال التنمية من الميزانية العادية للويبو. وأشار إلى ضرورة إطلاع اللجنة بشكل دوري عن النتائج الناجمة لمشروعات جدول أعمال التنمية المنفذة، وشجّع الجمعية على الحرص على أن يخضع الوقع الإنمائي للمشروعات للرصد والتقييم من خلال آلية التنسيق. ورحّب بالتقرير الذي قدمته مختلف هيئات الويبو عن إسهاماتها في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ودعا الوفد الدول الأعضاء إلى إيجاد أرضية مشتركة في الدورة المقبلة للجنة واعتماد مشروع تعاون بلدان الجنوب فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

75. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره لجهود المدير العام والأمانة من أجل تعميم جدول أعمال التنمية على عمل الويبو. ورحّب بعمل شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية وتعاونها عن قرب مع جميع البرامج في المنظمة من أجل ضمان تنفيذ جدول أعمال التنمية وإدماجه في جميع مجالات الويبو. وأعرب عن تقديره لالتزام المدير العام بتقديم تقرير سنوي إلى اللجنة عن تنفيذ جدول أعمال التنمية، إذ يمكن من استطلاع تعميم جدول أعمال التنمية على أنشطة برامج الويبو العادية. وقال إن اعتماد آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير كان إنجازا مهما للمنظمة في السنة الماضية، ولاحظ مع ذلك أن التنفيذ الفعلي لتلك الآلية واجه صعوبات. وقال إن تلك الآلية هي الأداة الوحيدة التي توجهها الدول الأعضاء من أجل تقييم تعميم جدول أعمال التنمية على الويبو آملا في أن تسهّل الدول الأعضاء التوفير السلس للتقارير من جميع لجان الويبو إلى الجمعيات العامة للنظر فيها وإحالتها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقال إن تلك الآلية إذا نفذت بشكل سليم فإنها ستساعد المنظمة والدول الأعضاء على الاستفادة من أعمال مختلف اللجان وتفادي ازدواجية العمل وتحقق أعمالا مركزة وقائمة على النتائج. وأشار إلى ضرورة الاتفاق على إجراء دائم وثابت لتقديم التقارير من جميع لجان الويبو المعنية إلى الجمعيات العامة ولجنة التنمية. وذكّر بضرورة الانتباه إلى أن آلية إعداد التقارير ليست سوى بداية مسار طويل ينبغي أن يكون حيويا ويؤدي إلى تقديم توصيات ملموسة للجان الويبو ولا سيما اللجان المعنية بوضع القواعد والمعايير. ورأى الوفد أن آلية التنسيق ستمكن لجنة التنمية من رصد مسار وضع القواعد والمعايير في جميع اللجان، ويمكن للجنة في ذلك السياق أن تنظر في أنشطة وضع القواعد والمعايير في ضوء التنفيذ السليم للتوصية 22 التي تنص على ما يلي: "ينبغي أن تكون أنشطة الويبو بشأن وضع القواعد والمعايير داعمة للأهداف الإنمائية المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية". ولذلك، اعتبر الوفد أن من الضروري تقديم تقارير عن نتائج أعمال وضع القواعد والمعايير في اللجان الأخرى إلى لجنة التنمية لبحثها. وأقرّ الوفد بأهمية المنهج القائم على المشروعات وشدّد على ضرورة تصميم مشروعات لجنة التنمية لمساعدة البلدان النامية على صياغة سياسات وطنية بشأن الملكية الفكرية وفقا لاحتياجاتها ومتطلباتها. وقال إن اعتماد منهج شامل هو السبيل الوحيد إلى تعميم التنمية على جميع المجالات واللجان في الويبو. وقال إن الوقت قد حان كي تستفيد اللجنة من نتائج الدراسات وتدخل المرحلة الثانية، ألا وهي وضع القواعد والمعايير وإيجاد حلول ملموسة للتحديات المتعلقة بالملكية الفكرية من خلال وضع مبادئ توجيهية وأدوات مناسبة. وقال إن ولاية لجنة التنمية التي وافقت عليها الجمعيات العامة تشمل تشكيلة واسعة النطاق من القضايا من بينها مناقشة قضايا الملكية الفكرية والتنمية، والتي أغفلت منذ إنشاء اللجنة بسبب اعتماد منهج قائم على المشروعات. ورأى في ذلك الجزء من ولاية اللجنة تكميلا لتنفيذ المشروعات والمساعدة التقنية. وقال الوفد إنه يعتبر اللجنة بالتالي على أنها المحفل المناسب لمناقشة التحديات العالمية مثل الأمن الغذائي وتغير المناخ والصحة بغية النهوض بقواعد ومعايير ملائمة للتنمية في المجالات المذكورة والتي تظل الشغل الشاغل للبلدان النامية. وقال الوفد إن تحقيق كل الأهداف المذكورة سلفا يقتضي من اللجنة أن تعمل بطريقة سلسلة وبالتعاون البناء مع جميع الدول الأعضاء. وأعرب عن أسفه إذ أخفقت الدورة السابعة للجنة في الموافقة على مشروع مهم جدا بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما أدى إلى تعليق الاجتماع. وارتأى الوفد استئناف دورة اللجنة المعلّقة في أقرب وقت ممكن وستكون الدول الأعضاء قادرة على اعتماد المشروع المقترح بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

76. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بمضمون الوثيقة WO/GA/40/5 Rev. .

77. ودعا رئيس الجمعية العامة للويبو الدول الأعضاء إلى النظر في البند 28"1" من جدول الأعمال: استعراض تنفيذ توصيات جدول الأعمال (الوثيقة WO/GA/40/18). وقال إن تلك الوثيقة تحتوي على وصف لإسهام هيئات الويبو المعنية في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية. وأوضح قائلا إنه بناء على آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير التي اعتمدتها الجمعية العامة للويبو، طُلب من هيئات الويبو المعنية أن تضيف إلى تقريرها السنوي للجمعيات وصفا عن إسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية. وأضاف قائلا إن الوثيقة WO/GA/40/18 تحتوي على إشارات إلى الفقرات الخاصة بتنفيذ جدول أعمال التنمية في تقرير كل واحدة منها إلى الجمعية العامة. ودعا الرئيس الأمانة إلى التقديم للوثيقة.

78. ولاحظت الأمانة أن عددا من الوفود المتحدثة في إطار البند السابق من جدول الأعمال استبقت المسألة وتناولت البند 28"1". وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة WO/GA/40/18 تحتوي على استعراض لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وذكّرت بأن الجمعية العامة للويبو، في دورتها التاسعة والثلاثين التي انعقدت من 20 إلى 29 سبتمبر 2010، وافقت على آليات التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم وإعداد التقارير، والتي نصّت أيضا على مطالبة هيئات الويبو المعنية بتضمين تقاريرها السنوية إلى الجمعيات وصفا عن إسهامها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية. واستطرد قائلا إن الوثيقة WO/GA/40/18 تحتوي بالتالي على إشارات إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية في التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة من اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية واللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ والفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وقالت إن تلك التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة تحدّد ما أنجزته اللجان المعنية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في إطار مجال عملها. وقالت إن الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علما بالفقرات المعنية من تلك التقارير، وعملا بآليات التنسيق المذكورة أعلاه، أن تحيل التقارير إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولاحظت اللجنة، كما أدركت ذلك بعض الدول الأعضاء، بأن هذه هي المرة الأولى التي يتم العمل فيها بآلية التنفيذ المتفق عليها.

79. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بمضمون الوثيقة WO/GA/40/18، وأحالت الفقرات المعنية من تقارير مختلف هيئات الويبو إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

البند 29 من جدول الأعمال الموحّد:

تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

80. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/6.

81. وقدم رئيس الجمعية العامة للويبو البند 29 من جدول الأعمال الذي يتناول التقرير عن أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ثم أعطى الكلمة للأمانة.

82. وأبلغت الأمانة الدول الأعضاء أن الوثيقة WO/GA/40/6 أشارت إلى عمل اللجنة المذكورة، أي عقد دورتيها الحادية والعشرين والثانية والعشرين وأبرزت التقدم المحرز في تهيئة بيئة مؤاتية لتحسين فرص حصول معاقي البصر على المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف. وبعد مناقشة وثيقة اقتراح قدمتها مجموعة من الدول الأعضاء، طلبت اللجنة من رئيسها السيد مانويل غويرا زامارو إعداد نص صك دولي بشأن التقييدات والاستثناءات للأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات تُستخدم أساسا للعمل المستند إلى نصوص في الدورة الثالثة والعشرين للجنة. وذكرت الأمانة أن العمل متواصل

على التقييدات والاستثناءات لذوي الإعاقات الأخرى ومؤسسات التعليم والأبحاث والمكتبات ومراكز المحفوظات. وأبرزت أن العمل على حماية هيئات البث أحرز تقدما واضحا، ولا سيما فيما يتعلق بخطة العمل الرامية إلى المضي قدما بالمفاوضات حول وضع صك دولي. وأكدت أن الجهود كُثفت لتحديث حقوق هيئات البث في ضوء تنامي مشاكل قرصنة إشارات البث في جميع أنحاء العالم. وأفادت أن البند 30 من جدول الأعمال يتناول بشكل منفصل المناقشات حول حماية الأداء السمعي البصري وتوصية بهذا الشأن. ولفتت الأمانة انتباه الجمعية العامة إلى مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في الجزء دال من التقرير وأشارت إلى أنه من المقرر أن تعقد الدورة المقبلة للجنة في الفترة من 21 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2011.

83. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وأبرز التقدم الكبير الذي أحرزته اللجنة، ولا سيما ما يخص مسألة حماية الأداء السمعي البصري. وقال إن الحل المشترك الذي بلورته وفود كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والمكسيك فيما يخص نقل الحقوق المادية لمنتجي الأفلام اكتسي أهمية خاصة في هذه العملية. وأشاد بأن عمل اللجنة اتسم بالتعاون وروح إيجابية مما مكن جميع الدول الأعضاء في الويبو على الموافقة على المادة 12 الجديدة. وأعرب عن سروره أيضا بالعمل المشترك الذي قامت به البرازيل والهند والمكسيك ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لإيجاد حلول للشواغل الجديدة التي ستعالج في إطار مجموعة مقترحة من البيانات المتفق عليها وإضافة بند إلى الديباجة. ولاحظ الوفد أنه بالتوصل إلى الحل التوفيقي لم يعد ضروريا إعادة فتح النقاش حول المواد التسع عشرة المتفق عليها عام 2000. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى العمل مع الدول الأخرى الأعضاء على وضع صيغة دقيقة للبيانات المتفق عليها. وحثت الجمعية العامة بشدة على اعتماد توصيات الدورة الثانية والعشرين للجنة بأكملها. وشدّدت على أهمية التقدم الهائل الذي أُحرز بشأن مسألة التقييدات والاستثناءات المتعلقة بحقوق المؤلف لصالح الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وأضافت أن السنوات الماضية شهدت تقاربا كبيرا بين آراء الدول الأعضاء في المنظمة بخصوص ضرورة وضع قواعد ومعايير جديدة لتحسين إمكانية حصول العاجزين عن قراءة المطبوعات على المصنفات المحمية مع صون سلامة نظام الملكية الفكرية. ورأت المجموعة أن تعديل النظام الدولي لحق المؤلف تعديلا سليما يمكن أن يحمي المؤلفين ويسمح بمشاركة معاقي البصر في الحياة المدنية والثقافية مشاركة كاملة. وأعادت التأكيد على التزامها بإيجاد حل مناسب لإتاحة فرص أفضل كي يحصل الأشخاص العاجزون عن قراءة المطبوعات على المواد التعليمية والثقافية والإعلامية. ورحبت باهتمام اللجنة المتجدد بإمكانية وضع معاهدة بشأن هيئات البث. وشكرت المجموعة الأمانة على عقد مشاورات غير رسمية في أبريل كما شكرت رئيس تلك المشاورات السيدة ألكسندرا غرازيولي (سويسرا) على قيادتها الرشيدة في تيسير المناقشات. وأعربت عن أملها في إحراز تقدم نحو اعتماد المعاهدة.

84. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بالعمل الذي قامت به اللجنة بشأن مسألة التقييدات والاستثناءات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة وحماية هيئات البث وحماية الأداء السمعي البصري. وقال إن الدورة السابقة للجنة حققت نجاحا كبيرا. ورأت المجموعة أن جميع أنواع التقييدات والاستثناءات تستحق معاملة متساوية. وفي هذا الصدد، أفادت أنها قدمت معاهدة الويبو المنقحة بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة ومؤسسات التعليم والأبحاث والمكتبات ومراكز المحفوظات في الدورة الثانية والعشرين للجنة. وأعربت المجموعة عن التزامها بوضع صك دولي ملزم قانونيا يشمل الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص معاقي البصر. وأوضحت أن الحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمت في الهند والمكسيك ونيجيريا ساهمت في المضي قدما بالجانب الموضوعي للمفاوضات بشأن حماية فناني الأداء السمعي البصري وهيئات البث.وصرحت بأن الاقتراحات المقدمة من البرازيل والهند والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بشأن حماية الأداء السمعي البصري ساهمت في إيجاد حل لمأزق دام أحد عشر عاما. كما أعربت عن ارتياحها لعدم إعادة فتح النقاش حول المواد التسع عشرة المتفق عليها سنة 2000. وقالت إنها تؤيد اقتراح إعادة عقد المؤتمر الدبلوماسي وشددت على أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا القليلة المعلقة، وهي البيانات الثلاثة المقترحة المتفق عليها وإضافة بند إلى الديباجة يشدد على أهمية جدول أعمال التنمية. ورحبت كذلك بالتطورات في مجال هيئات البث،

وبصفة خاصة، برنامج العمل المتفق عليه في الدورة السابقة للجنة. وصرحت بأن اقتراحات وفود كندا وجنوب أفريقيا واليابان مفيدة للغاية في عملية التفاوض حول معاهدة محتملة بشأن حقوق هيئات البث.

85. وتحدث وفد باكستان باسم مجموعة البلدان الآسيوية وأشار إلى التقرير عن أعمال اللجنة كما هو وارد في الوثيقة WO/GA/40/6. وأبرز التقدم المحرز بشأن القضايا الموضوعية الثلاث من جدول أعمال اللجنة، وهي حماية هيئات البث وحماية الأداء السمعي البصري والتقييدات والاستثناءات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ورحب أيضا بقرار الدورة الثانية والعشرين للجنة توصية الجمعية العامة باستئناف المؤتمر الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري المعلق سنة 2000 مشيرا إلى أن مجموعة البلدان الآسيوية تتطلع إلى العملية التحضيرية للمؤتمر. وأشار الوفد إلى المناقشات الجارية في اللجنة بشأن التقييدات والاستثناءات باعتبارها تطورا إيجابيا للغاية نظرا لأنها ترسي التوازن الضروري بين حقوق الملكية الفكرية الخاصة والمصلحة العامة في سياق السياسات العامة الوطنية والأهداف الإنمائية. وأكد أن المجموعة الآسيوية تأمل في أن تؤدي المناقشات إلى وضع إطار معياري مناسب في مجال التقييدات والاستثناءات المتعلقة بحق المؤلف. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية والعشرين والتي تضمنت جدولا زمنيا واضحا لوضع إطار معياري بشأن التقييدات والاستثناءات المتعلقة بحق المؤلف لتيسير حصول معاقي البصر وغيرهم ممن يواجهون صعوبات في القراءة والمكتبات ومراكز المحفوظات ومؤسسات التعليم والأبحاث على المصنفات المحمية بحق المؤلف. وقال أيضا إن مجموعة البلدان الآسيوية تشجع التقدم المحرز فيما يتعلق بمشروع الصك الدولي بشأن معاقي البصر وتتطلع إلى وضع صيغته النهائية واعتماده في أقرب وقت، مما سيمكن معاقي البصر والعاجزين عن قراءة المطبوعات من الحصول على مجموعة كبيرة من الأعمال الأدبية المطبوعة من مختلف أنحاء العالم.

86. وتحدث وفد بولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأعطى الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي. ورحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالاتفاق الذي توصلت إليه الدورة الثانية والعشرون للجنة بأن توصي الجمعية العامة باستئناف المؤتمر الدبلوماسي بشأن معاهدة الأداء السمعي البصري المعلق في سنة 2000، على أساس أنه ينبغي وضع الصيغة الأخيرة لنص المعاهدة مع إدراج المواد التسع عشرة المعتمدة مؤقتا سنة 2000 والبيانات المتفق عليها والمادة 12 الجديدة المتفق عليها بتوافق الآراء في الدورة الثانية والعشرين للجنة. ورأى أنه ينبغي وضع صيغة ملائمة للبيانات الإضافية الثلاثة المتفق عليها بشأن المواد 1 و2 و15، وذلك تمشيا مع الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وأكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أن معاهدة الويبو بشأن هيئات البث لا تزال ذات أولوية عالية بالنسبة له. وشكر الأمانة العامة على تنظيم مشاورات غير رسمية بهذا الشأن في 14 و15 أبريل 2011 وشكر الرئيس على تقديم مساهمة مفيدة في المفاوضات الجارية. وأعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن تطلعه إلى تحسين الحماية الدولية لهيئات البث، وأبدى اقتناعه بأنه يمكن إجراء هذا التحسين في الويبو بالنظر إلى خطة العمل الطموحة التي وافقت عليها اللجنة في دورتها الثانية والعشرين بهدف تقديم توصية إلى الجمعية العامة لسنة 2012 بشأن إمكانية جدولة مؤتمر دبلوماسي. وأقر بالحاجة إلى تحسين فرص حصول الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات في جميع أنحاء العالم على المصنفات في أنساق يسهل الاطلاع عليها وأشار إلى مضيه في جهوده من أجل إيجاد حل فعال يساعد على تحقيق النتائج المتوقعة على أرض الواقع. وكرر دعمه الكامل لعمل منبر الويبو لأصحاب المصلحة وأشار إلى أن التطورات التكنولوجية وعمليات التوحيد ضرورية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه التي تستلزم تنسيقا كاملا للجهود على الصعيد الدولي والإقليمي. وقال إنه يتطلع إلى إمكانية تبادل الخبرات الوطنية مع الدول الأعضاء في الويبو بشأن القضايا المتعلقة بأنشطة المكتبات ومراكز المحفوظات ومؤسسات التعليم والأبحاث. وأضاف أن سيظل ملتزما بالمساهمة في أعمال اللجنة مساهمة بناءة.

87. وأشاد وفد الهند بالجهود التي تبذلها الأمانة في تنظيم ثلاثة أيام إضافية لمناقشة التقييدات والاستثناءات لمعاقي البصر وغيرهم ممن يواجهون صعوبات في القراءة أثناء انعقاد الدورة الثانية والعشرين للجنة في يونيو 2011. وأيد النص الذي وافقت عليه الدول الأعضاء. وقال إنه يتطلع إلى الانتقال من الأقوال إلى الأفعال لوضع صك دولي ملزم ييسر حصول ذوي الإعاقة على المواد المحمية بموجب حق المؤلف بجميع الأنساق التي يسهل الاطلاع عليها. وأشاد بمبادرة الأمانة تخصيص ثلاثة أيام

إضافية أثناء الدورة الثالثة والعشرين للجنة التي ستعقد في نوفمبر 2011 لمناقشة المسائل المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات للمكتبات ومراكز المحفوظات. وبشأن معاهدة الويبو بشأن حماية هيئات البث المقترحة، كرر الوفد التزامه بنهج قائم على الإشارات في المضي نحو وضع معاهدة دولية لتحديث إجراءات حماية هيئات البث وهيئات البث الكبلي بالمعنى التقليدي، بما يتسق مع الولاية التي أوكلتها الجمعية العامة لسنة 2007 إلى اللجنة. وكرر الوفد اعتراضه على إدراج أي عنصر متعلق بقضايا البث عبر الإنترنت والبث المتزامن. وأشار أيضا إلى معارضته لأية محاولة لتعديل الولاية التي أوكلتها في وقت سابق الجمعية العامة للجنة لتشمل إعادة الإرسال عبر الشبكات الحاسوبية، أو إعادة الإرسال عبر أية منصة أخرى لأن تلك الأنشطة ليست بتا بالمعنى التقليدي. وأبدى الوفد استعداده للمشاركة في أية مناقشة بناءة للتوصل إلى اتفاق بشأن نطاق حماية هيئات البث وطبيعتها وهدفها في الدورة الثالثة والعشرين للجنة. وأشاد باقتراح الأمانة تخصيص يومين إضافيين لإجراء مناقشات غير رسمية حول قضايا البث في دورة نوفمبر 2011. وفيما يخص معاهدة الويبو بشأن حماية الأداء السمعي البصري المقترحة، أبرز الوفد مشاركته في صياغة اقتراح مشترك مع وفدي المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المادة 12 المتعلقة بنقل الحقوق التي قبلتها جميع الدول الأعضاء في نهاية المطاف. وأشار أيضا إلى الاتفاق الذي توصلت إليه الدورة الثانية والعشرون للجنة بخصوص إدراج البيانات المتفق عليها بشأن المواد 1 و2 و15 وبند إضافي في ديباجة المعاهدة المقترحة يقر بأهمية توصيات جدول الأعمال. وأعرب عن أمله في أن توافق الجمعية العامة على تلك التوصيات بشأن عقد المؤتمر الدبلوماسي لوضع صيغة نهائية للمعاهدة.

88. وشكر وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية الأمانة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/40/6 الذي يوضح الوضع الراهن في المناقشات الدائرة في إطار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال أيضا إن المجموعة مسرورة بالتقدم الذي يجري إحرازه بشأن المسائل المواضيعية الثلاث الواردة في جدول أعمال اللجنة، ومنها الاستثناءات والتقييدات على الحقوق ومشروع المعاهدة بشأن حماية هيئات البث ومشروع المعاهدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وأضاف أن المجموعة مسرورة أيضا لأن اللجنة راجعت مساهمتها فيجدول أعمال التنمية لأول مرة في دورتها الثانية والعشرين المنعقدة من 15 إلى 24 يونيو 2011 تماشيا مع ولاية الجمعية العامة بشأن آلية التنسيق لتعميم توصيات جدول أعمال التنمية البالغ عددها 45 توصية في جميع أعمال الويبو. وقال إن المجموعة، كما ذكرت في بيانها الافتتاحي،تولي أهمية بالغة للجهود الجارية الرامية إلى إرساء إطار فعال لوضع القواعد والمعايير من أجل توحيد الاستثناءات والتقييدات على حق المؤلف في قطاعات محددة. وصرح الوفد بأن المجموعة تعتبر الاستثناءات والاستبعادات والتقييدات جزءا جوهريا وأساسيا من إطار حقوق الملكية الفكرية الذي يفضي إلى إرساء التوازن المنشود بإلحاح بين حقوق الملكية الفكرية الخاصة ومصالح الجمهور عامة في إطار السياسات العامة الوطنية والأهداف الإنمائية. وعليه ترحب المجموعة بخطة العمل الواضحة والجدول الزمني المحدد جيدا اللذين أقرتهما اللجنة في دورتها الحادية والعشرين بشأن إرساء إطار لوضع القواعد والمعايير فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات لإتاحة المصنفات المحمية بحق المؤلف للأشخاص معاقي البصر والمكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث والمجموعات الأخرى من الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا السياق نوه الوفد إلى أن المجموعة تحيط علما بإيجابية بتخصيص ثلاثة أيام إضافية في الدورة الثانية والعشرين للجنة لمناقشة التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص معاقي البصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وأعرب الوفد عن ارتياح المجموعة للتقدم المحرز فيما يخص مشروع المعاهدة المتعلقة بالأشخاص معاقي البصر وتتطلع إلى التوصل إلى وضع صيغة نهائية له واعتماده في وقت قريب بهدف تمكين الشريحة الواسعة من الأشخاص ضعيفي البصر والأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات من النفاذ إلى الثروة الكبيرة من الأعمال الأدبية في أنحاء العالم والتمتع بها والاستفادة منها. وعبر الوفد عن أمل المجموعة الصادق في أن تفضي المناقشات حول الاستثناءات والتقييدات الأخرى لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث والمجموعات الأخرى من الأشخاص ذوي الإعاقة، إلى تحقيق تقدم مماثل في الوقت المناسب وأن تُكلل بوضع صكوك دولية ملزمة قانونا في هذه المجالات الأساسية، تمشيا مع خطة العمل. وفي هذا السياق أعرب الوفد عن سرور المجموعة بتخصيص ثلاثة أيام عمل إضافية في الدورة الثالثة والعشرين للجنة التي ستعقد في نوفمبر 2011 لمناقشة مسائل تتعلق بالاستثناءات والتقييدات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات وتطلع الوفد إلى استمرار تحلّي الدول الأعضاء بروح التعاون والالتزام البناء اللذين ميزا

الدورات الأخيرة للجنة. وأعرب الوفد عن ترحيب مجموعة جدول أعمال التنمية بالتقدم المحرز في الأعمال الخاصة بمعاهدة حماية أوجه الأداء السمعي البصري ومعاهدة حماية هيئات البث المعلقتين منذ زمن بعيد. وصرح بأن المجموعة لا تزال ملتزمة بالمشاركة على نحو بناء في وضع الصيغة النهائية لهذين الصكين في أقرب وقت. وقال إن المجموعة تشدد من جديد، كما شددت في الدورة الثانية والعشرين للجنة، على أهمية التعامل مع جميع المبادرات الجارية لوضع القواعد والمعايير في إطار اللجنة دون تفرقة، ودون "تهميش" لأية مسألة أو جماعة بعينها. وعقد الوفد الأمل أيضا على أن تؤخذ توصيات جدول أعمال التنمية ولا سيما توصيات الفئة باء المتعلقة بوضع القواعد والمعايير بعين الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية لهذه الصكوك.

89. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره للمناقشات البناءة الدائرة في إطار دورة اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. ولاحظ الوفد أيضا أن العالم يشهد تطورات كبيرة في مجال التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا الشبكات وبالتالي فإن حالات التعدي على حق المؤلف أصبحت تحدث اليوم أكثر من أي وقت مضى على مستوى عالمي وتجتاز الحدود الوطنية. وأيد الوفد في هذا الصدد التوصية التي تقدمت بها اللجنة في يونيو 2011 بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي من جديد لاعتماد معاهدة معنية بحماية أوجه الأداء. وأيد الوفد أيضا خطة العمل الرامية إلى حماية هيئات البث التي أعدها رئيس اللجنة وأعرب عن اهتمامه بالتوصل إلى اعتماد معاهدة بشأن حماية هيئات البث في وقت مبكر. وفيما يتعلق بمسألة التقييدات والاستثناءات، أشار وفد اليابان إلى ضرورة ضمان إرساء التوازن السليم بين الحماية الممنوحة لأصحاب الحقوق ومصالح المستخدمين. وعقد الوفد الأمل على المساهمة بنشاط في المناقشات الدائرة حول نفاذ الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف. وأشار وفد اليابان إلى ثلاثة نقاط هامة تتعلق بأحكام التقييدات والاستثناءات الملموسة وهي أولا ضرورة تركيز النقاش في نطاق محدد وثانيا ضرورة ألا يتجاوز الصك نطاق معيار الخطوات الثلاث وثالثا ضرورة أن يتيح أي صك دولي هامشا كافيا من المرونة للسماح بالتنفيذ على المستوى المحلي.

90. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وأشار إلى التقدم المحرز في مفاوضات اللجنة الدائمة منذ الجمعية العامة الأخيرة فضلا عن تحلي الوفود بالالتزام والمرونة خلال الدورات والمشاورات السابقة بما أفضى إلى التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل جوهرية. وأبرز وفد البرازيل التقدم المحرز في المفاوضات الدائرة حول التقييدات والاستثناءات. وشدد على أن إقرار برنامج العمل المفصل في الدورة الحادية والعشرين للجنة الدائمة من شأنه أن يساعد على التفاوض على صكوك قانونية دولية مناسبة تلبي الحاجة إلى إرساء توازن في نظام حق المؤلف لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات وغيرهم ممن يواجهون صعوبات في القراءة. ورأى الوفد أن عرض مقترح مشترك حول صك دولي بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات خلال الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة، يعبر على تنامي توافق الآراء حول إتاحة صك دولي مواضيعي في المستقبل بالرغم من عدم التوصل إلى اتفاق في الوقت الحاضر بشأن إبرام معاهدة تتعلق بهذه المسألة. وعارض الوفد تطبيق حلول ثانوية لمعالجة مسألة نفاذ الأشخاص العاجزين عن القراءة إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف معتبرا أنه مثلما أتيحت صكوك ملزمة لفائدة أصحاب الحقوق، فإنه ينبغي إتاحة القدر ذاته من الثبات القانوني أيضا لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وحذر الوفد بأنها الفرصة الوحيدة أمام الويبو لتبرهن على التزامها بتنفيذ المادة 30 من اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومضى يقول إنها فرصة أيضا لتُظهر الدول الأعضاء قدرتها على إيجاد حلول للتنسيق بين المصالح التجارية والطلبات الاجتماعية والإنسانية. وشكر الوفد الاتحاد العالمي للمكفوفين، وجميع الهيئات الأخرى التي مثّلت مصالح الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات، على العمل عن قرب مع الدول الأعضاء بهدف إيجاد حلول لهذه المسألة وعلى إسهامها بتجربتها العملية ومعارفها التقنية فضلا عن وعيها السياسي. ولاحظ وفد البرازيل أن هذه المنظمات تحلت بالمرونة وتخلت عن موقفها الأول وكيفت احتياجاتها مع شواغل الدول الأعضاء وأصحاب الحقوق. ورأى الوفد ضرورة أن تتحلى الدول الأعضاء أيضا بالمرونة وأن تختتم المفاوضات بأفضل نتيجة ممكنة وهي وضع صك ملزم. وتطلّع الوفد إلى إجراء المناقشات بشأن

التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات في إطار الدورة المقبلة للجنة الدائمة نظرا لما يكتسيه نشر المعارف وصونها من أهمية بالغة.

91. وذكّر وفد السلفادور بأنه جرى تحديد برنامج عمل بشأن التقييدات والاستثناءات لفترة السنتين 2011-2012 خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة الدائمة. وقال إن اللجنة أعدت البرنامج المتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات والأشخاص العاجزين عن القراءة وأنها ستنجز نفس الشيء بالنسبة إلى مسألة دور المحفوظات والمكتبات ومؤسسات التعليم والبحث. ولفت الوفد النظر إلى إمكانية عقد مؤتمر دبلوماسي متى ما تم التوصل إلى توافق في الآراء بفضل مشاركة جميع الأطراف والتزامها. وشدد الوفد أيضا على الحاجة إلى إبقاء موضوع حماية هيئات البث على جدول أعمال اللجنة الدائمة.

92. ورحب وفد بربادوس بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية الثلاث وهي حماية هيئات البث وحماية أوجه الأداء السمعي البصري والتقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وفيما يتعلق بحماية أوجه الأداء السمعي البصري، أيد الوفد اعتماد الجمعية العامة لتوصيات الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة والداعية إلى استئناف المؤتمر الدبلوماسي لسنة 2000 على أساس التفاهم الذي توصلت إليه الأطراف في اجتماع اللجنة المذكور. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات، أيد الوفد اعتماد الجمعية العامة للتوصية الداعية إلى مواصلة المناقشات بهدف الاتفاق حول اقتراح صك دولي بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات ووضعه في صيغته النهائية. وعقد الوفد الأمل على أن تتمكن اللجنة الدائمة بفضل التقدم المحرز من رفع توصية إلى الجمعية العامة لسنة 2012 للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات.

93. وأشار وفد النرويج إلى التقرير المعد عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة والوارد في الوثيقة WO/GA/40/6 وأعرب عن تأييده لتوصياته. وأيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وقال إنه يؤيد تماماً توصيات اللجنة باستئناف عقد مؤتمر دبلوماسي لتوفير الحماية لفناني الأداء السمعي البصري تماشياً مع الحماية المحدثة المنصوص عليها في معاهدات سنة 1996 لفائدة بعض أصحاب الحقوق. ورحب الوفد أيضاً بالتقدم الذي أُحرز وبخطة العمل التي أُطلقت من أجل إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية عن مشروع معاهدة لفائدة هيئات الإذاعة مشيراً إلى أن موضوع هذه المعاهدة- وهو التصدي للتطورات التكنولوجية وتحديث حقوق هيئات الإذاعة- ورد في جدول أعمال اللجنة لمدة 13 عاماً. وقال الوفد، فيما يتعلق بموضوع التقييدات والاستثناءات المطبقة على الأشخاص غير القادرين على قراءة المطبوعات، وهو موضوع يحظى بنفس القدر من الأهمية، إنه مستعد لمواصلة المناقشات بشأن اقتراح صك دولي وإنه يشعر بالسعادة لملاحظة التقدم الهائل المحرز لتحقيق ذلك الهدف.

94. وشدد وفد الأرجنتين على ضرورة مواصلة العمل بشأن وضع صك عن الاستثناءات والتقييدات المطبقة على الأشخاص غير القادرين على قراءة المطبوعات لضمان إيجاد حل جوهري لمسألة نفاذ الأشخاص ضعيفي البصر إلى المواد المقروءة. واعتبر الوفد أن ذلك الموضوع يكتسي أهمية خاصة نظراً لارتباطه الوثيق بالمبادئ العامة لجدول أعمال التنمية ولضرورة ضمان تحقيق توازن بين حماية حق المؤلف والمصالح الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. ورحب الوفد بمبادئ اتفاق عن مسائل جوهرية كانت محل ملاحظة منذ الدورة الأخيرة للجنة.

95. وأعرب وفد كينيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعن تقديره للعمل المنجز خلال الدورتين الأخيرتين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وشكر الوفد الأمانة على تنظيم الاجتماع الإقليمي عن حماية هيئات الإذاعة وعلى إعداد دراسة عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للانتفاع بالبث دون تصريح وعلى معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمعاهدة المقترحة. ورحب الوفد بتوصيات اللجنة فيما يتعلق بعقد المؤتمر الدبلوماسي

لبحث المعاهدة المقترحة بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وشكر الوفد وفود الهند والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية على مساهمتها القيمة في صياغة المادة 12 للتغلب على الفشل الذي شهدته سنة 2000 مشيراً إلى أن المناقشات بشأن الاستثناءات والتقييدات كانت أيضا مدرجة في جدول الأعمال منذ زمن طويل. وقال إن ذلك مهم بالنسبة لبلدان مثل كينيا، لا سيما من أجل إتاحة النفاذ إلى المواد التدريسية والتعليمية وقال إن الدراسة التي استكملت مؤخراً عن حق المؤلف والحقوق المجاورة فيما يتعلق بالنفاذ إلى المواد والتي أُجريت في ثمانية بلدان أفريقية مختلفة أشارت إلى أن القوانين الحالية تضم استثناءات وتقييدات محدودة للغاية وأن معظمها لا تتضمن أحكاماً محددة فيما يتعلق بالأشخاص ضعيفي البصر. واستدرك الوفد قائلاً إن المناقشات الجارية في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ستساعد على سد الثغرة على المستويات الدولية والمحلية والإقليمية. وأكد الوفد من جديد على موقف البلدان الأفريقية وعلى التزامها بتثبيت صك قانوني دولي في تلك المجالات الثلاثة.

96. وقال وفد إكوادور إن من الضروري تحقيق التوازن بين المصالح الخاصة والمصالح العامة بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان وإن من المهم للغاية إيلاء الأولوية إلى حق الأشخاص ضعيفي البصر في جدول أعمال التنمية مشيراً إلى ضرورة مواصلة برنامج العمل الذي اتفقت عليه اللجنة بالفعل فيما يتعلق بالاستثناءات والتقييدات في هذا الشأن وكذلك فيما يخص المكتبات والمحفوظات والمؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث. واستدرك الوفد قائلاً إنه يتعين مطالبة اللجنة في دورتها المقبلة بالتوصل إلى اتفاق بشأن الأحكام اللازمة للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي جديد عن الاستثناءات والتقييدات المطبقة على الأشخاص ضعيفي البصر مشيراً إلى ضرورة أن يُعقد ذلك المؤتمر إلى جانب المؤتمر الذي سيُعقد بشأن حماية الأداء السمعي البصري في سنة 2012 أو على أقصى تقدير في سنة 2013. وأشار الوفد إلى ضرورة ألا تُغفل الويبو حقوق الأشخاص ضعيفي البصر وضرورة أن تُتاح لهم الفرصة كي يشاركوا مشاركة كاملة في التطورات الثقافية.

97. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي عن حماية الأداء السمعي البصري في سنة 2012 مؤكداً على الحاجة الملحة إلى حماية هيئات الإذاعة ومنع القرصنة، ومعرباً عن تأييده لوضع معاهدة جديدة لحماية بث هيئات الإذاعة. وقال الوفد إن المشاورات غير الرسمية التي أجريت عن حماية هيئات الإذاعة قدمت عناصر مهمة فيما يتعلق بنطاق المعاهدة المحدد وهدفها. ورحب الوفد بالإطار الزمني الذي وُضع للمفاوضات بشأن تلك المسألة ودعا الجمعية العامة إلى الموافقة على الجدول الزمني المقترح لتيسير وضع الصيغة النهائية للمعاهدة المتعلقة بحماية هيئات الإذاعة وإعدادها. وأشار الوفد إلى ضرورة مراعاة إمكانية تأثر النفاذ إلى المعلومات وذلك عن طريق إدراج التقييدات والاستثناءات في المعاهدة وإلى ضرورة أن تمتد المعاهدة لتشمل حماية هيئات غير هيئات الإذاعة التقليدية. وأعرب الوفد، فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، إلى سعادته لملاحظة وضع خطة عمل ملموسة وجدول زمني محدد ورأى أن الأساس كافي للتحرك نحو تنسيق معايير دنيا دولية في مجال التقييدات والاستثناءات. ورحب ببدء المفاوضات بشأن وضع معاهدة لضمان تحقيق نفاذ أكبر للأشخاص ضعيفي البصر وغيرهم من الأشخاص ذوي الإعاقات إلى المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف مشدداً على أن ضمان النفاذ المستدام للأشخاص ضعيفي البصر إلى المواد المحمية بموجب حق المؤلف لن يكون ممكناً إلا من خلال صك ملزم قانوناً.

98. وأعرب وفد المكسيك عن تقديره لإسهامات كافة الوفود في عمل اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وقال إن تقدماً جوهرياً أحرز في موضوعات جدول أعمال تلك اللجنة المهمة. وأعرب الوفد عن استعداده التام للمشاركة بفعالية في عمل اللجنة برمته، نظراً للأهمية الكبيرة التي توليها حكومته إلى مسألة الاستثناءات والتقييدات المطبقة على الأشخاص ضعيفي البصر وإلى حماية هيئات الإذاعة من القرصنة على البث وكذلك إلى المعاهدة المرتقبة بشأن الأداء السمعي البصري.

99. وأيد وفد السويد البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وبيان ممثل الاتحاد الأوروبي. والدول السبع والعشرين الأعضاء فيه وأبدى سروره للتطورات الأخيرة الطارئة في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق

المجاورة. وقال إن روح التعاون بين مختلف الوفود وأمانة الويبو في بذل جهود متواصلة للمضي قدماً بالمسائل المدرجة في جدول الأعمال هي مثال تقتدي به المنظمة. وجدد التزامه بالمشاركة البناءة في مداولات اللجنة المقبلة. وأعرب عن تأييده التام للتوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي في مجال حماية الأداء السمعي البصري وعن تطلعه إلى إحراز التقدم في ميادين حماية هيئات البث والاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات.

100. وعبر وفد ترينيداد وتوباغو عن تأييده المتواصل لعمل اللجنة الدائمة. وقال إنه أعرب عن التزامه خلال الجمعيات العامة السابقة ببدء المناقشات بشأن توسيع نطاق الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات وأبدى ارتياحه الشديد لتقدم عمل اللجنة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن مضمون صك دولي متعلق بتلك المسألة. وبالنسبة إلى مسألة حماية الأداء السمعي البصري، ذكر أنه أيد عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة 2000 وأنه ما زال يؤيد إعادة عقد مثل ذلك المؤتمر في سنة 2012. ومضى يقول إنه يتفق أيضاً مع خطة العمل الجديدة لحماية هيئات البث لأن قرصنة الإشارات هي مشكلة متفاقمة في البلدان النامية وإنه من الضروري وضع معاهدة حديثة تتصدى للمشكلة.

101. وساند وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وعلق أهمية كبيرة على المسائل المناقشة في اللجنة الدائمة وخص بالذكر التقييدات والاستثناءات وحماية هيئات البث وحماية الأداء السمعي البصري والإسهام في توصيات جدول أعمال التنمية. وبخصوص حماية هيئات البث، قال إن بلده يؤيد المفاوضات المتواصلة باعتماد نهج الإشارات وفقاً للولاية التي منحتها الجمعية العامة سنة 2007 ورحب بخطة العمل المتفق عليها في اللجنة والرامية إلى تكريس المزيد من الوقت للمشاورات غير الرسمية خلال دورة اللجنة الثالثة والعشرين. وعبر عن دعمه لاستئناف المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد سنة 2000 بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وشدد على ما تكتسيه أعمال اللجنة المتصلة بالتقييدات والاستثناءات والإسهام في توصيات جدول أعمال التنمية من أهمية حيوية في إنشاء نظام عالمي أكثر توازناً في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة. وعقد الأمل على أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن الصك المتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة معاقي البصر والمكتبات والمحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث.

102. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورأى أن المشاورات غير الرسمية المتباينة التي نظمت في الماضي هي ذات أهمية شديدة وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء لما أبدته من انفتاح ومرونة. وأحاط علماً بالتقدم الذي أحرزته اللجنة فيما يتعلق بحماية هيئات البث وقال إنه متفائل لأن التزام الدول الأعضاء المجدد بمواصلة الأعمال سيؤدي إلى نتيجة إيجابية. وفيما يتعلق بمسألة الاستثناءات والتقييدات، أعرب عن تأييده لموقف مجموعة البلدان الأفريقية وعن سروره الشديد للدعم الذي حظي به اقتراح المجموعة في صفوف الدول الأعضاء بغرض تلبية الاحتياجات من الاستثناءات والتقييدات في مجالات مختلفة في نهاية المطاف بما في ذلك احتياجات معاقي البصر الخاصة. وشدد على الحاجة الملحة إلى تناول مسألة توفير الاستثناءات والتقييدات الملائمة للمكفوفين ومعاقي البصر.

103. ورحب وفد الجزائر بالجهود المبذولة لمواصلة المناقشات بشأن مسائل مهمة مثل حماية هيئات البث والأداء السمعي البصري والتقييدات والاستثناءات. وساند البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وبالنسبة إلى أهمية التقييدات والاستثناءات لنشر المعارف، أيد المعايير الدولية المتعلقة بموضوع معاقي البصر. وشدد على ضرورة تكثيف العمل على الاستثناءات والتقييدات لفائدة مؤسسات التعليم والبحث والمكتبات والمحفوظات. ورحب بتوافق الآراء المحقق بشأن مسودة المعاهدة المتصلة بحماية الأداء السمعي البصري وطلب من الجمعية العامة إعادة عقد المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد المعاهدة.

104. وأيد وفد جنوب أفريقيا البيانين المدلى بهما باسم مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن التقدم الملحوظ المحرز ولا سيما فيما يتصل بهيئات البث والأداء السمعي البصري يمكن عزوه دون شك إلى الندوات المنظمة في مختلف المناطق وخاصة في أوبوجا (نيجيريا) وجوهانسبرغ (جنوب أفريقيا). وإذ أحاط علماً بالتطورات المتعلقة بمعاهدة حماية

الأداء السمعي البصري وأقر بتوافق الآراء الناشئ بشأن المادة 12 المرتبطة بنقل الحقوق، عبر عن دعمه لتوصية اللجنة بإعادة عقد المؤتمر الدبلوماسي المعلق في سنة 2012. وفيما يخص مسألة حماية هيئات البث، أعرب عن أمله أن تكفل خطة العمل التي اعتمدتها اللجنة تعجيل المناقشات وتركيزها. وأشار إلى ضرورة إحراز تقدم ملحوظ قبل عقد مؤتمر دبلوماسي في فترة السنتين 2012-2013 المقبلة لاعتماد معاهدة. ومضى يقول إن تلك المسألة لا تؤثر تأثيراً كبيراً في هيئات البث فحسب بل في الصالح العام ككل أيضاً. وحث اللجنة على إدراك التطورات التكنولوجية لضمان فعالية نتائج العملية من أجل مكافحة أي شكل من أشكال قرصنة الإشارات. واختتم بيانه قائلاً إن الاقتراح بشأن مسودة المعاهدة المتصلة بحماية هيئات البث المقدم خلال دورة اللجنة الثانية والعشرين يعبر عن الموقف الوطني بخصوص تلك المسألة.

105. وذكر وفد كوبا بأن معاقي البصر يواجهون العوائق في النفاذ إلى المواد الإبداعية يومياً. وقال إن هناك 5 في المائة فقط من المواد المطبوعة المتاحة في المتوسط في نسق ميسر غير أن تلك النسبة المئوية تنخفض إلى أقل من واحد في المائة في أمريكا اللاتينية. واسترسل قائلاً إنه من الضروري وضع صك دولي ملزم بغية منح معاقي البصر الحق في النفاذ إلى المواد المشمولة بحماية حق المؤلف. وأيد أيضاً بيان وفد الهند المدلى به باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وبيان وفد إكوادور.

106. وأعرب وفد المغرب عن تأييده لبيان مجموعة البلدان الأفريقية بخصوص حماية هيئات البث والأداء السمعي البصري والاستثناءات والتقييدات. وبالنسبة إلى هيئات البث، قال إنه أسهم دوماً في المناقشات الرامية إلى تحديث الحقوق المتصلة بها. وأضاف قائلاً إن التطورات التكنولوجية طرحت عدة تحديات ينبغي مواجهتها بتحديث تلك الحقوق. وأشار إلى النتائج الجيدة المحققة أثناء دورة اللجنة الدائمة السابقة عبر الاتفاق على برنامج العمل. وحث الدول الأعضاء على عقد مؤتمر دبلوماسي في أسرع وقت ممكن. وفيما يرتبط بحماية الأداء السمعي البصري، ذكر أن بلده كان يؤيد على الدوام عملية التفاوض منذ عام 1998. ولفت الانتباه إلى تحقيق الهدف المتمثل في صون المواد التسع عشرة المتفق عليها بصورة مؤقتة واستعداد الدول الأعضاء لعقد مؤتمر دبلوماسي ناجح. وفيما يتعلق بموضوع التقييدات والاستثناءات، أيد موقف مجموعة البلدان الأفريقية غير أنه شدد على أهمية إحراز التقدم بخصوص المجالات الأكثر نضجاً ضماناً للمرونة. واقترح بالتالي بدء تناول مسألة معاقي البصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات ثم الانتقال بعد ذلك إلى قطاعات أخرى مثل المكتبات والمحفوظات ومؤسسات البحث.

107. وقال وفد شيلي إنه يعلق أهمية كبرى على التقدم المحرز في المفاوضات الدائرة على مجال التقييدات والاستثناءات، وأضاف أنه لا يزال ملتزما بالعكوف بشكل بناء على هذه القضية المهمة.

108. وأعرب ممثل الاتحاد الدولي للمكفوفين (WBU) عن سروره بالتقدم الكبير المحرز في أعمال اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، مثل اتخاذ قرار بتكليف الرئيس بإعداد نص لصك دولي عن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وأضاف أن هذه الوثيقة هي أساس جيد للتوصل إلى معاهدة تديرها الويبو لفائدة الأشخاص العاجزين عن القراءة. ومضى يقول إن التوصل إلى معاهدة ملزمة له وزن أكبر من أية توصية خفيف بسن قانون، ولذلك اختارت الدول الأعضاء إبرام معاهدة في حالة أشكال الأداء السمعي البصري. واستدرك قائلا إن الأمم المتحدة وافقت في سنة 1990 على المبادئ التوجيهية غير الملزمة التي تسمى القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، ولم يكن لهذه المبادئ التوجيهية سوى تأثير ضئيل غير أنها أخرت التوصل إلى اتفاقية ملزمة في الأمم المتحدة بشأن الأشخاص المعاقين لسنوات. وذكر على النقيض أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد فتحت للتوقيع عليها في مارس 2007 وأن أكثر من 150 جهة وقعت عليها وأن 100 جهة صدقتها. وأضاف أن تأثير هذه الاتفاقية الملزمة اتضح بالفعل في العالم بأسره إذ حسنت البلدان قوانينها وممارساتها الخاصة بالأشخاص المعاقين من أجل تلبية احتياجاتهم. وصرح الممثل بأن الاتحاد الدولي للمكفوفين يؤيد نداء إكوادور بعقد مؤتمر دبلوماسي في سنة 2012 للعكوف على معاهدتين، واحدة بشأن أشكال الأداء السمعي البصري والثانية بشأن الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وقال إن اتباع هذه المقاربة من شأنه أن يوفر الكثير من المال والوقت.

109. وأعرب ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به إكوادور بشأن توسيع نطاق جدول أعمال المؤتمر الدبلوماسي المحتمل عقده بشأن حماية أشكال الأداء السمعي البصري لكي يتضمن أيضا مسألة التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص المعاقين بصريا. وصرح بأن القلق يساور المؤسسة إزاء حماية هيئات الإذاعة لأن أية معاهدة تعد لن توقع إلا بعد تحديد المشكلات بوضوح وبعد أن تجري الويبو تحليلا لوقعها على الاقتصاد. وراح يقول إنه قد يكون من الأفيد للويبو أن تنظر في وضع معاهدة تقتصر على إذاعة الأحداث الرياضية عوضا عن وضع معاهدة أعم تكلف المزيد من الأموال. وتحدث الممثل عن مسألة النفاذ إلى المعارف بشكل عام، وشدد على أن ملحق سنة 1971 باتفاقية برن لم يحقق أهدافه الأصلية، غير أن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة لم تتناول هذه المعضلة قط. واستدرك قائلا إن أعمال اللجنة ينبغي أن تركز على تهيئة بيئة ملائمة وإتاحة النفاذ بشكل قانوني إلى محتويات المصنفات والمعلومات الخاصة بها. وحذر الممثل الجمعية العامة من المخاطر التي ستتعرض لها الشبكات الاجتماعية وغيرها من خدمات الابتكار على الإنترنت بسبب الموافقة على عدد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاق التجارة لمكافحة التقليد واتفاقات التجارة الحرة، التي تفرض على الأطراف فيها الإقرار بمستوى حماية أعلى من المعايير المفروضة في اتفاق تريبس.

110. وشكر ممثل الاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM) الأمانة والدول الأعضاء على النتائج التي حققتها المفاوضات على حماية أشكال الأداء السمعي البصري. وأضاف أن الاتفاق على المشروع الجديد للمادة 12 حاسم لأن هذه المادة تقر بحق فناني الأداء في الحصول على مكافأة لقاء عملهم. وصرح بأن أوساط فناني الأداء، السمعي أو السمعي البصري على حد سواء، مرتاحة لإعادة عقد المؤتمر الدبلوماسي.

111. وأقر ممثل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) بالجهود المبذولة للتوصل إلى حل يتفق عليه الجميع بشأن صك تديره الويبو يتيح نفاذ الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات بفعالية إلى المصنفات المحمية بحق المؤلف. وقال إن الاتحاد يؤيد وضع صك قانوني دولي بشأن الاستثناءات والتقييدات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات يكون محتواه أكثر وجاهة من شكله. والتفت الممثل إلى محتوى هذا الصك، وذكر أربع نقاط رئيسية تبعث على القلق وهي أولا أن الاستثناءات ينبغي أن تنطبق فقط على المصنفات غير المتاحة في بعض البلدان؛ وثانيا أن تبادل الملفات بين عبر الحدود ينبغي ألا يباح سوى بإذن صريح من صاحب الحق أو بموجب ترخيص؛ وثالثا أن الصك المذكور ينبغي أن يرتبط بوضوح باتفاقية برن، ولا سيما المادة 9(2) التي تنظم الفحص القائم على ثلاث مراحل؛ وأخيرا أن نقل الملفات عبر الحدود يجب أن يقتصر على المصنفات المنشورة بشكل قانوني في البلد الذي تعمل فيه الهيئة التي تنقله، أي أنه ينبغي عدم السماح بإعادة تصدير الملفات. وراح يقول إن أي إطار قانوني تمكيني لا بد وأن توجد إلى جانبه حلول تكمله لزيادة عدد المصنفات المتاحة في نسق ميسر للأشخاص المعاقين بصريا ولتبادلها بين البلدان. وأضاف أن النظام القائم على الوسطاء الموثوقين، هو والجهود المشتركة المبذولة مع أصحاب المصالح في ما يتعلق بالتكنولوجيا التمكينية، يتيح فرصة حقيقية لتحسين نفاذ الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات إلى المصنفات تحسينا كبيرا.

112. وهنأ ممثل الجمعية الدولية للناشرين (IPA) الدول الأعضاء على التقدم المحرز أثناء الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة تجاه التوصل إلى نص واحد لمعاهدة لفائدة الأشخاص المعاقين بصريا. وقال إن الجمعية لديها اقتراحات محددة لتحسين صياغة الصك ويمكن أن تعرضها على الدول الأعضاء. وأضاف أن الجمعية تقترح على الدول الأعضاء النظر في المثال الناجح لمعاهدة الأداء السمعي البصري. وراح يقول إن أي صك تديره الويبو لكي يلقى نجاحا يجب أن يحدد النتيجة المرتقبة منه بوضوح وأن يتيح ما يكفي من المرونة لإيجاد حلول فعالة مختلفة على المستوى الوطني. وقال إن الجمعية ترغب في التعاون بشكل بناء بشأن التوصل إلى نص عن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص المعاقين بصريا. وذكر الممثل بأن اللجنة ستناقش في الأشهر المقبلة الاستثناءات لفائدة المكتبات ومؤسسات التعليم وهي جزء من القاعدة الاقتصادية الأساسية للناشرين المحليين في بلدان العالم النامي.

113. وانضم ممثل الاتحاد الدولي للفديو (IVF) إلى قطاع الأداء السمعي البصري في الترحيب بالإنجاز المحقق بشأن حماية أشكال الأداء السمعي البصري في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إن من المناسب استئناف المؤتمر الدبلوماسي المعلق وإن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تركز على القضايا البارزة، مثل البيانات الإضافية الثلاثة المتفق عليها بشأن المواد 1 و2 و15 والبند الذي أضيف إلى الديباجة والذي يقر بأهمية جدول أعمال التنمية. وقال الممثل إن الاتحاد يرحب كذلك بالحلول العملية التي وجدت لزيادة إتاحة الكتب في أنساق خاصة للأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات، وصرح بأن الاتحاد مستعد لتأييد أي صك دولي عن هذا الموضوع.

114. ورحب ممثل الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI) بالإنجاز الذي حققته المفاوضات التي دارت على حماية أشكال الأداء السمعي البصري. وقال إن مناقشة بعض القضايا البارزة، مثل البيانات الجديدة المتفق عليها، تعد حاسمة للنتيجة النهائية للمؤتمر الدبلوماسي وينبغي أن تضمن الاتساق اللازم مع المواد التسع عشرة ومع سائر صكوك حق المؤلف الدولية.

115. إن الجمعية العامة للويبو

"1" أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/40/6؛

"2" وشجّعت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة على مواصلة العكوف على القضايا الواردة في هذه الوثيقة.

البند 30 من جدول الأعمال الموحّد:
توصية بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية أوجه الأداء السمعي البصري

116. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/11.

117. وعرض رئيس الجلسة البند 30 من جدول الأعمال الذي يتناول الوثيقة WO/GA/40/11 المتعلقة بالتوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري وأعطى الكلمة للأمانة.

118. وأشارت الأمانة إلى أن عدة وفود أيدت هذه التوصية أثناء إلقاء بياناتها عن البند 29 السابق من جدول الأعمال. وشددت الأمانة على أن المرفق الأول للوثيقة WO/GA/40/11 يتضمن الخطوات الضرورية لعقد المؤتمر الدبلوماسي، وقالت إنها إجراءات تشبه الإجراءات التي اتبعتها الأمانة في تنظيم المؤتمرات الدبلوماسية الأخرى. وصرحت بأن من المخطط مؤقتا أن تجتمع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري في 30 نوفمبر 2011 وفي 1 ديسمبر 2011 كذلك إذا لزم الأمر. وسيعقد هذان الاجتماعان مباشرة عقب الدورة المقبلة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة.

119. وأخذ وفد بولندا الكلمة متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ومنحها لممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وشكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الرئيس والأمانة على تقريب الوفود من النجاح في إكمال معاهدة بشأن الأداء السمعي البصري. ورحب بقرار استئناف المؤتمر الدبلوماسي لسنة 2000 على أن يوضع نص المعاهدة في صيغته النهائية بالمواد المعتمدة مؤقتا البالغ عددها 19 مادة، بما فيها البيانات الراهنة المتفق عليها والمادة 12 الجديدة المتفق عليها بالإجماع في الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة والبيانات الثلاثة الإضافية المتفق على صياغتها فيما يتعلق بالمواد 1 و2 و15 والبند الوارد في ديباجة المعاهدة الذي يقر بأهمية جدول أعمال التنمية. وأكد

الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه ينبغي للوفود العكوف على إيجاد صياغة مناسبة لهذه البيانات المتفق عليها تتماشى مع المعاهدات الدولية المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وصرح بأنه لا يزال ملتزما بمواصلة هذا العمل بشكل بناء جدا.

120. وأثنى وفد الصين على الأمانة عملها البناء والمثمر والهائل في السنة الماضية وقال إنه سيؤثر إيجابيا في تحسين فهم جميع الأطراف والتوصل إلى توافق للآراء في مجال حق المؤلف. وتعهّد بالالتزام بمواصلة مشاركته الفعالة في عمل الويبو. وقال إنه يؤيد قرار عقد مؤتمر دبلوماسي معني بحماية الأداء السمعي البصري. وأعرب عن ارتياحه إذ أن الجهود المشتركة للجميع مكنت من تحقيق تقدم كبير نحو إبرام معاهدة بشأن الأداء السمعي البصري. وقال إن الصين تود أن تقترح استضافة المؤتمر الدبلوماسي وستناقش ذلك بتفصيل مع الأمانة.

121. وأيد وفد البرازيل التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي شريطة أن يوضع نص المعاهدة في صيغته النهائية بالمواد المعتمدة مؤقتا البالغ عددها 19 مادة، بما فيها المادة 12 الجديدة المتفق عليها بالإجماع في الدورة الثانية والعشرين للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة والبيانات الثلاثة الإضافية المتفق على صياغتها فيما يتعلق بالمواد 1 و2 و15 والبند الوارد في ديباجة المعاهدة الذي يقر بأهمية جدول أعمال التنمية. وراح يقول إن ما أتاح إحراز تقدم هو المرونة الكافية التي تحلت بها الدول الأعضاء للتوفيق بين المصالح والآراء المختلفة بشأن هذا الموضوع. وذكّر الوفد بأن البيانات المتفق على صياغتها فيما يتعلق بالمواد 1 و2 و15 هي جزء أساسي من المعاهدة وأن صياغتها بشكل مناسب يمكن أن يضمن اختتام المؤتمر الدبلوماسي بنجاح. وراح يقول إن هذه البيانات المتفق عليها ستحدث بالفعل المواد القديمة المتفق عليها منذ سنوات والبالغ عددها 19 مادة مع مراعاة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت منذ سنة 2000، الأمر الذي من شأنه أن يجعل المعاهدة مناسبة للعصر. وقال الوفد إنه يؤيد اقتراح وفد إكوادور بعقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات شريطة أن تجمع الدول الأعضاء على ذلك.

122. وأيد وفد اليابان استئناف المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وأوضح العلاقة بين المادة 12 وبعض الأحكام الواردة في قانون اليابان الوطني بشأن الحقوق الاستئثارية لفناني الأداء. وأضاف أن اليابان قالت في الدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة إنها لا تؤول المادة 12 على أنها تمنع اتخاذ أية ترتيبات أخرى ممكنة بموجب المعاهدة. وصرح بأن اليابان أدلت بهذا التعليق استنادا إلى الفهم التالي، أن المادة 91 من قانون اليابان الوطني تقوم على المادة 19 من اتفاقية روما، وأنها تنص على ألا ينطبق الحق الاستئثاري لفنان الأداء في إجراء تسجيلات صوتية أو بصرية لأدائه على الأداء المشمول في المصنفات السينمائية بتصريح من مالك الحق، أي لا يحق لفنان الأداء بموجب القانون الوطني الياباني أن يمارس الحقوق الاستئثارية بعد منح التصريح. وقال الوفد إن في مفهومه أن القانون الوطني الياباني، ولا سيما المادة 91 من قانون حق المؤلف، مسموح به بناء على المعاهدة. وأفصح عن فهمه بأن السعي إلى توضيح تفسير المادة 12 من مشروع المعاهدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري وأن مشاطرة فهمه لها مع الدول الأعضاء على بطريقة مناسبة يندرج ضمن ولاية المؤتمر الدبلوماسي. وأعرب عن تطلعه للعمل مع سائر الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن البيانات المتفق عليها للتصدي إلى شواغل محددة طرحتها الدول الأعضاء.

123. ورحب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتطورات الإيجابية المختلفة المتعلقة بموضوعات حق المؤلف في الويبو. وقال إن التقدم التكنولوجي له وقع هائل على إنتاج الأداء السمعي البصري واستخدامه. وبالتالي فإنه يؤيد قرار عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وأضاف أن الدول الأعضاء أمضت أكثر من 10 سنوات لتسوية خلافاتها على نقل الحقوق من فنان الأداء إلى المنتج. وأعرب الوفد عن أمله في أن تعتمد معاهدة متوازنة في نهاية المطاف في المستقبل القريب.

124. وأعرب وفد باراغواي عن تأييده لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وأيد اقتراح وفد إكوادور بالنظر في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص المعاقين بصريا في الوقت ذاته.

125. وأيد وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) البيان الذي أدلى به وفد إكوادور. وقال إن الجمعية ينبغي لها أن تنسق العمل على اعتماد المعاهدات، ولا سيما فيما يتعلق باحتياجات البلدان النامية. واقترح محاولة التوصل إلى اتفاق يسمح بعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وصرح بأن لديه تحفظا على القيام في يونيو 2011 بتحديد تاريخ عقد المؤتمر الدبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري، لكن الوثيقة WO/GA/40/11 تتضمن بالفعل تاريخا مؤقتا لعقد هذا الاجتماع. ورأى أنه ينبغي التعامل مع مسالة إبرام معاهدة بشأن التقييدات والاستثناءات بالطريقة ذاتها نظرا للتقدم المحرز في المفاوضات الدائرة بشأنها بين الدول الأعضاء. وقال إن من اللازم تحديد تاريخ لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن هذه المسألة.

126. واقترح وفد المكسيك استضافة المؤتمر الدبلوماسي المقبل بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وبالنظر إلى اقتراح وفد الصين استضافة المؤتمر كذلك، قال الوفد إنه ملتزم بمواصلة مناقشة جميع الخيارات وإيجاد حل مشترك فيما يتعلق بمكان وتاريخ عقد المؤتمر.

127. وأيد وفد بوليفيا (دولة - متعدد القوميات) البيان الذي أدلى به وفد إكوادور بعقد مؤتمر دبلوماسي عن التقييدات والاستثناءات لفائدة الأشخاص العاجزين عن قراءة المطبوعات. وقال إنه ينبغي عدم إيلاء الأولوية لمسألة الأداء السمعي البصري على حساب احتياجات الأشخاص المعاقين بصريا.

128. وأعرب وفد المغرب عن تأييده الكامل لعقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري. واقترح كذلك أن يعقد هذا المؤتمر في المغرب.

129. وأعرب ممثل الاتحاد الدولي للمثلين (FIA) عن تأييده المطلق لإعادة عقد مؤتمر دبلوماسي يؤدي في نهاية المطاف إلى الإقرار بحقوق الملكية الفكرية لفناني الأداء في مصنفاتهم السمعية البصرية على المستوى الدولي. وقال إن هذا الإنجاز البارز من شأنه أن يزيل تمييزا كان موجودا منذ الستينيات من العقد المنصرم وألحق أضرارا بالغة بأعضاء الاتحاد. وقال إن إبرام اتفاقية تديرها الويبو لحماية مصنفات فناني الأداء السمعي البصري ستضمن لهؤلاء الفنانين أخيرا التمتع بوضع صاحب الحق وستحقق مستوى الإقرار بهم الذي يستحقونه. واستدرك قائلا إن المحتوى السمعي البصري هو عبارة عن محرك أساسي للتنمية التكنولوجية، وإنه يعزز الاقتصاد، لكنه يساعد كذلك في تكوين وعي المجتمع وتحسين تماسك المجتمعات. ولا حاجة للقول بأن فناني الأداء هم في صميم كل ذلك. ومن شأن معاهدة الويبو الجديدة أن تحقق العدالة أخيرا لهؤلاء الفنانين وأن تتيح لهم الأدوات التي طالما احتاجوها، ولا سيما البيئة الرقمية، لصون صورتهم وسمعتهم؛ وللحصول على مكافأة عادلة لقاء موهبتهم ولإحياء حرفتهم. وشكر الممثل جميع المنظمات التي تعاطفت مع قضيته طوال الوقت، بما في ذلك عندما كان لدى هذه المنظمات أولويات أخرى. وصرح بأن المعاهدة الجديدة من شأنها أن تنشئ مزيجا فعالا من الحقوق، النفسية والاقتصادية، المناسبة جدا للعولمة التي تسود العالم الذي يتاح في ظلها أي محتوى لكي يستمتع به الملايين بنقرة من فأرة الحاسوب. وقال إن الطريقة التي ستصاغ بها هذه المعاهدة ستكفل القدر نفسه من العدالة لمختلف الأنظمة القانونية القائمة.

130. وسلط ممثل الاتحاد الأمريكي اللاتيني الأيبيري لفناني الأداء (FILAIE) الضوء على التوافق الإيجابي الذي توصلت إليه الوفود فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي. وقال إن العمل القانوني الممتاز الذي اضطلعت به الأطراف كلها ساهم في تحقيق هذه النتيجة. وهنأ الممثل كذلك الاتحاد الأوروبي والدول السبع والعشرين الأعضاء فيه على اعتماد الحماية الجدية للتسجيلات الصوتية لمدة 70 عاما. وأعرب عن تطلعه لمواصلة العمل في هذا المناخ الإيجابي لعقد المؤتمر الدبلوماسي المقبل بشأن حماية الأداء السمعي البصري.

131. وقال ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) إن ما يجمع منتجي المصنفات الإبداعية وشركات الإنتاج في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأوروبا والأمريكتين هو الاعتماد على حقوق الملكية الفكرية في تمويل وتوزيع المشروعات الجديدة وتوليد العائدات لدعم النفقات الهائلة الضرورية لإعداد محتوى سمعي بصري جديد يلبي توقعات الجمهور.

وأضاف أن الويبو هي الجهة المؤتمنة على الهيكل القانوني العالمي الذي ينبغي أن يحفز الإبداع والقيام بالأعمال الإبداعية كي يتمكن المواطنون والمستهلكون من مواصلة النفاذ إلى طائفة متنوعة من الإبداعات السمعية البصرية والتمتع بها. واستدرك الممثل قائلا إن الاتحاد يؤيد هدف عقد مؤتمر دبلوماسي بالاستناد إلى المواد البالغ عددها 19 مادة التي ساد اتفاق بشأنها في سنة 2000 بالإضافة إلى المادة 12 الجديدة. وناشد الدول الأعضاء ببذل قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاق على القضايا البارزة، وهي البيانات الثلاثة المتفق عليها التي أضيفت في الدورة الأخيرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وراح يقول إن جدول أعمال المؤتمر الدبلوماسي المقترح عقده ينبغي أن يقتصر على مشروع المعاهدة المتعلقة بفناني الأداء السمعي البصري. وقال إن الزخم المكتسب لتحقيق توافق في الآراء فتح آفاقا معقولة لتحقيق نتائج موفقة في المؤتمر الدبلوماسي.

132. وأيد ممثل جمعية قطاع الأفلام السينمائية (MPA) استئناف المؤتمر الدبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري لسنة 2000. وشدد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن توحيد الحقوق في المادة 12. وقال إن هذا الحكم ينبغي أن يكفل ما يكفي من الراحة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالنظام الوطني لتملك الحقوق. وصرح بأن الجمعية ترى أن الهدف من صياغة البيانات المتفق عليها فيما يتعلق بالمواد 1 و2 و15 والبند المضاف إلى الديباجة بشأن جدول أعمال التنمية يمكن تحقيقه في إطار معنى التفاهم الذي تم التوصل إليه في يونيو 2011. وأضاف أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضايا المعلقة يعني كذلك عدم التوصل إلى نتائج موفقة. وشدد على أهمية عدم وضع عراقيل أمام قضية تحديث حماية الأداء السمعي البصري المعلقة منذ زمن بعيد.

133. وأثنى ممثل جمعية منظمات فناني الأداء الأوربيين (AEPO-ARTIS) على العمل الممتاز المنجز للتقدم أخيرا باقتراح استئناف المؤتمر الدبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري. وقال إن الدول الأعضاء يقع على عاتقها التزام مهم جدا بحماية فناني الأداء على المستوى الوطني. وذكر بأن المادة 12 لا تحدد كيف تنقل الحقوق لكنها تنظم نقلها، فتوحيد الحقوق ونقلها أمران مختلفان. وقال إن الجمعية تفضل استئناف المؤتمر الدبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري، لكنها كذلك تولي أهمية كبرى لتنفيذ القوانين الوطنية عندما تعتمد هذه المعاهدة.

134. وقال ممثل اتحاد فناني الأداء من أمريكا اللاتينية (Latín Artis) إن إبرام معاهدة جديدة بشأن حماية الأداء السمعي البصري من شأنها أن تعود بالفائدة على فناني الأداء غير المشهورين. وقال إن الاتحاد يثني على الروح الإيجابية التي تحلت بها الدول الأعضاء وعلى التزامها هي وأعضاء الأوساط الصناعية بالاتفاق على المادة 12 في يونيو 2011. وأضاف أن من الجلي أن وضع الأداء السمعي البصري على الساحة الدولية أصبح أمرا واقعا أكثر مما كان في سنتي 1996 و2000، واستدرك قائلا إن فناني الأداء لا يزالون هم الوحيدون الذين لا يحظون بحقوق مناسبة حتى الآن. وصرح بأن عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري من شأنه أن يحل هذه المسألة وأن يعزز نظام حماية حق المؤلف برمته.

135. وقررت الجمعية العامة للويبو عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن حماية الأداء السمعي البصري عملا بالتوصيات الواردة في المرفق الأول للوثيقة WO/GA/40/11.

البند 31 من جدول الأعمال الموحّد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

136. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/7.

137. وقدم رئيس الجمعية العامة للويبو الوثيقة ولفت الانتباه بصفة خاصة إلى اقتراح تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور لفترة السنتين 2012-2013 كما هو مبين في الفقرة 16 من الوثيقة.

138. وقدمت الأمانة معلومات إضافية عن العمل الذي أنجزته اللجنة خلال الفترة 2010-2011، ولا سيما عقد اللجنة لأربع دورات وعقد أفرقتها العاملة ما بين الدورات لثلاث دورات. وشكرت الأمانة سعادة السفير فيليب أوادي (كينيا) الذي ترأس اللجنة الحكومية الدولية للفترة 2010-2011 وشكرت كذلك نائبيه، السيد خوسيه رامون لوبيز دي ليون (المكسيك) والسيد فلاديمير يوسيفوف (بلغاريا) ورؤساء ومقرري وميسري الأفرقة العاملة ما بين الدورات. وتوجهت الأمانة بالشكر أيضا إلى وفد أستراليا على تبرعها السخي لصندوق الويبو للتبرعات لصالح المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة.

139. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2009 فوضت إلى اللجنة إجراء مفاوضات تستند إلى نصوص من أجل وضع صك قانوني دولي أو أكثر لتوفير حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتقديم تقرير إلى جمعيات 2011 لتبت في مسألة عقد مؤتمر دبلوماسي. وعرضت مجموعة البلدان الأفريقية بإيجاز عمل اللجنة الحكومية الدولية في تنفيذ الولاية المعهودة إليها عام 2009. وأقرت بأن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا في المضي قدما بالمفاوضات التي تستند إلى نصوص بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية في العامين الماضيين. وأضافت أنه رغم أن ولاية اللجنة نصت على ضرورة المضي بالوتيرة نفسها في وضع القواعد والمعايير بشأن القضايا المواضيعية الثلاث، فإن المفاوضات التي أُجريت في العامين الماضيين ركزت بشكل كبير على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتخلفت الموارد الوراثية عن الركب. وما فتئت مجموعة البلدان الأفريقية متشبثة بضرورة التعامل مع القضايا الثلاث على قدم المساواة. وعليه، قدمت المجموعة اقتراحا (الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/10) في الدورة السابعة عشرة للجنة الحكومية الدولية لتوجيه عمل اللجنة في مجال الموارد الوراثية. واستند ذلك الاقتراح إلى طلبي وفد سويسرا والاتحاد الأوروبي بشأن شرط الكشف. ودعا الاقتراح إلى إجراء مفاوضات تستند إلى نصوص بشأن شرط الكشف الإلزامي إضافة إلى تحديد خيارات أخرى متعلقة بالحماية الدفاعية والشروط المتفق عليها باعتبار ذلك عملا إضافيا يمكن أن تقوم به اللجنة في مجال الموارد الوراثية. ورأت مجموعة البلدان الأفريقية أن اقتراحها قد يساهم بشكل كبير في توجيه عمل اللجنة نحو وضع نص بشأن الموارد الوراثية يركز أساسا على شرط الكشف الإلزامي. وللأسف، تم تجاهل هذا الاقتراح في اللجنة وظلت المفاوضات التي تستند إلى نصوص بشأن الموارد الوراثية مقتصرة على مناقشة الأهداف والمبادئ. ورغم أن اللجنة مطلوبة بأن تقدم إلى جمعيات 2011 نص صك قانوني دولي أو أكثر من شأنه أن يكفل حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وبالنظر إلى الحالة الراهنة للمفاوضات في اللجنة، أقرت المجموعة بأن النصوص بشأن القضايا الثلاث كلها غير كافية لتقديم توصية بعقد مؤتمر دبلوماسي إلى هذه الجمعية العامة. وهذا يعني بطبيعة الحال أنه لا بد من تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وفي الدورة التاسعة عشرة للجنة الحكومية الدولية، شاركت مجموعة البلدان الأفريقية في مفاوضات في مجموعة تسمى "أصدقاء الرئيس" جمعها رئيس اللجنة، السفير فيليب أوادي، بغرض التفاوض على اختصاصات الولاية الجديدة. وأعربت المجموعة عن سرورها إذ تمكنت اللجنة بمفردها من الموافقة على اختصاصات الولاية الجديدة دون إحالة المفاوضات إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وتود مجموعة البلدان الأفريقية أن تؤكد أن الاتفاق على عقد مؤتمر دبلوماسي كان موضع مفاوضات مكثفة في عام 2009. وحثت المجموعة الدول الأعضاء على الامتناع عن محاولة حذف العناصر الرئيسية من ولاية عام 2009 التي تشكل أساس التفاوض على ولايات اللجنة الحكومية الدولية في المستقبل. وأيدت الولاية الجديدة لأنها بكل بساطة تعكس العناصر الرئيسية في ولاية عام 2009 ومن أهمها عقد مؤتمر دبلوماسي. وقالت إنها تتوقع من جميع الدول الأعضاء أن تحترم الاتفاقات التي جرى التفاوض بشأنها في الويبو وأن تبقى ملتزمة بها. وتمنت أن تنفذ اللجنة الحكومية الدولية ولايتها الجديدة بالكامل مع التركيز على معاملة جميع القضايا بالتساوي، ولكن مع تركيز أكبر على مفاوضات تستند إلى نصوص بشأن الموارد الوراثية. ورحبت المجموعة بالدورات المواضيعية الثلاث بشأن مجالات المفاوضات الثلاثة، وبتخصيص ثمانية أيام للدورة

المواضيعية لتسريع المفاوضات بشأن الموارد الوراثية. وشجعت الدول الأعضاء على الاستفادة من تلك الدورات المواضيعية إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الهدف العام المتمثل في صياغة نص صك قانوني دولي أو أكثر من أجل توفير حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأفادت المجموعة أنها ملتزمة بمنع التملك غير المشروع لمعارف الشعوب الأصلية الأفريقية دون تقاسم مناسب للمنافع. ولا بد من استمرار الزخم وتوافر الإرادة السياسية كيما تتمكن اللجنة الحكومية الدولية من تنفيذ ولايتها الجديدة وتقديم نص شامل أو أكثر على أساس مفاوضات إلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو عام 2012. وتظل مجموعة البلدان الأفريقية متفائلة وتتوقع أن تختتم اللجنة مفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانونا أو أكثر دون مزيد من التأخير. وتمنت بأن تتخذ جمعيات عام 2012 قرارا بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي في عام 2013. وفي الختام، أعربت مجموعة البلدان الأفريقية عن امتنانها العميق لرئيس اللجنة الخارج، السفير فيليب أوادي، على رئاسته الممتازة للجنة على مدى السنتين الماضيتين. ومضت تقول إن اللجنة أبلت بلاء حسنا تحت قيادة السفير فيليب أوادي كما يتضح من نصوص أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية وكذلك من تيسيره للمفاوضات الناجحة بشأن اختصاصات الولاية الجديدة في اللجنة، وهو إنجاز قال عنه الكثير بأنه استثنائي وغير مسبوق في تاريخ اللجنة. وقالت المجموعة إنها فخورة أيما فخر بإنجازات السفير فيليب أوادي، وتمنت له التوفيق في مساعيه في المستقبل.

140. وتحدث وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأقر بالتقدم المحرز في الويبو في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية وأيد التوصية بتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأكدت المجموعة اهتمامها بالتوصل إلى اتفاق بشأن تلك القضايا، مما سيسمح بإقامة روابط بين الملكية الفكرية والتنوع البيولوجي من أجل حماية ثروات بلدانها الوراثية والثقافية واستخدامها على نحو أفضل.

141. وأقر ممثل الاتحاد الأوروبي، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بأهمية العمل الذي تقوم به اللجنة الحكومية الدولية. ورحب بنتائج أعمال اللجنة في إطار الولاية التي اعتمدتها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في عام 2009. وأعرب عن ارتياحه للتقدم الكبير في مشاريع المواد لحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية، ولا سيما في الدورة الأخيرة للجنة، وذلك بفضل العمل الجاد والمتفاني لفُرق الميسرين. وأوضح أن عدد الخيارات والبدائل في كلا النصين انخفض بشكل ملحوظ. وأضاف أن ما أحرز من تقدم في الموارد الوراثية وما بذله الميسرون من جهود للتقليص من عدد خيارات الأهداف والمبادئ جدير أيضا بالامتنان والتقدير. واقترح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن تنظر اللجنة في دورتها المقبلة إذا كان ينبغي اعتبار نصوص الميسرين وثائق عمل. غير أنه لا بد من القيام بكثير من العمل الموضوعي قبل التوصل إلى نتائج مرضية. ولذلك، أيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التوصية المرفوعة إلى جمعيات 2011 بتجديد ولاية اللجنة للفترة 2012-2013، والتي نصت على مواصلة العمل على مفاوضات تستند إلى نصوص وعقد أربع دورات تُعقد ثلاث منها في سنة 2012 وتركز على كل قضية على حدة، على أن تعقد الدورة الأخيرة سنة 2013 وتنظر في قرار جمعيات الدول الأعضاء في الويبو 2012 وتقيّم العمل الإضافي المطلوب. وأعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن إيمانه الشديد بأن مواصلة هيكلة العمل بهذه الطريقة من شأنه أن يخدم على نحو أفضل هدف المفاوضات الجارية للتوصل إلى اتفاق على نص صك دولي أو أكثر لضمان حماية فعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. غير أنه أبدى رغبته في التأكيد مجددا على وجهة نظره بأن هذا الصك الدولي أو أكثر ينبغي أن يكون مرنا وواضحا بما فيه الكفاية وغير ملزم. وقال إنه ملتزم بالمساهمة البناءة في أعمال اللجنة من أجل الوصول إلى الأهداف المحددة في ولايتها الجديدة. وسيظل دائما منفتحا ومستعدا للتعاون مع جميع الوفود لإيجاد سبل لتحقيق نتائج ملموسة.

142. وأعرب وفد الصين عن تقديره للعمل البناء الذي قامت به جميع الوفود وللتقدم الإيجابي الذي حققته اللجنة بخصوص القضايا الثلاث كلها في العامين الماضيين. ومن دواعي سروره أن المفاوضات التي تستند إلى نصوص كانت مثمرة جدا. ورأى أن تجديد ولاية اللجنة واستمرار المفاوضات التي تستند إلى نصوص من شأنهما أن يعودا بالفائدة على عمل اللجنة من أجل تحقيق الأهداف المتوقعة. ولذلك، فقد أيد التوصية بشأن العمل في المستقبل وتوقع أن تستمر جميع الوفود في التعاون من أجل تحقيق نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن.

143. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وشكر الأمانة على التنظيم الجيد لاجتماعات اللجنة الحكومية الدولية التي شملت اجتماعات الأفرقة العاملة ما بين الدورات والدورات الرسمية للجنة في الفترة 2010-2011. وشكرت رئيس اللجنة الخارج ونائبيه على عملهم الممتاز. وقالت إنها تولي أهمية كبيرة لعمل اللجنة لأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي أولوية وطنية بالنسبة لأعضائها. ومن ثمة ففقد أعربت أن التزامها الثابت بالمساهمة في تنفيذ ولاية اللجنة مساهمة كبيرة ورحبت باقتراح تجديد ولاية اللجنة. ومضت تقول إن اللجنة خطت خطوات كبيرة في فترة السنتين الماضية. وشمل ذلك عقد ثلاثة اجتماعات للأفرقة العاملة ما بين الدورات وأربع دورات عادية للجنة. وساهمت هذه الدورات، ولا سيما دورات الأفرقة العاملة ما بين الدورات، مساهمة كبيرة في صياغة نصوص قانونية لصكوك بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. وأضاف أن العام بالنسبة للجنة لم يتميز بكثرة العمل فحسب، بل كان حافلا بالإنجازات أيضا. وأعرب الوفد عن سروره بإحراز تقدم كبير في نصوص أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية مما أدى إلى توحيد بعض المواد في خيارات صياغة قليلة. وتمنت المجموعة أن يُتوج عمل اللجنة في المستقبل، إذا نُظم على النحو الأمثل، بتقليل الخيارات وبالتالي تسهيل وضع الصيغة النهائية للنصوص بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعربت عن اعتقادها بأنه إذا كان الجانب التنظيمي قد ساهم في تحقيق النتائج، فإن الالتزام السياسي للدول الأعضاء في الويبو هو الذي سيمكن من وضع الصيغة النهائية للنصوص واعتمادها. وقالت المجموعة إنها لا تتمنى أن يستمر مستوى المشاركة الذي شهدته فترة السنتين فحسب، بل تتمنى أن يتعزز. وأشارت إلى أن التطور الإيجابي الآخر هو نجاح المفاوضات حول اختصاصات الولاية الجديدة للجنة في دورتها التاسعة عشرة المنعقدة في يوليو 2011. وكان ذلك إنجازا غير مسبوق ينبغي أن تفخر به عن جدارة جميع الدول الأعضاء في الويبو. ومن دواعي سرور المجموعة أن الولاية الجديدة تنص على أن تعقد اللجنة دورات مواضيعية، مما سيؤدي إلى معالجة القضايا الثلاث على قدم المساواة. وهي سعيدة أيضا بأن تلك الدورات المواضيعية ستركز بشكل خاص على المواد التي توجد اختلافات واسعة حولها، وذلك بهدف تبسيط النصوص عبر بلورة الآراء المتباينة في خيارين بديلين أو أكثر. ولئن تمكنت اللجنة من إحراز تقدم في المفاوضات بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، فإنها للأسف لم تتمكن من الشروع في العمل المستند إلى نصوص على الموارد الوراثية كما جاء في ولايتها لسنة 2009. ورأت المجموعة أنه من الضروري المضي قدما في العمل على الموارد الوراثية مع إدراج شرط الكشف الإلزامي. وقالت إنها تتطلع إلى وضع نص قانوني بشأن الموارد الوراثية على النحو المطلوب في الولاية الجديدة معربة عن أملها في أن تقدم النصوص الثلاثة كلها في جمعيات 2012 كيما يتسنى عقد مؤتمر دبلوماسي في فترة السنتين هذه لاعتماد صك دولي ملزم قانونا أو أكثر. وقالت المجموعة إنها تقدر مشاركة الجماعات الأصلية والمحلية في دورات اللجنة وفي مساهمتها في المناقشات الجارية. وأضافت أن صندوق التبرعات الذي أنشئ لمساعدة ممثلي تلك الجماعات على المشاركة في اجتماعات اللجنة مكّن عددا منهم من حضور دورات اللجنة السابقة والمساهمة فيها. ونظرا لتضاؤل احتياطيات هذا الصندوق، تشجع المجموعة الدول الأعضاء على التبرع. وفي هذا السياق، أثنت المجموعة على تبرع حكومة أستراليا بمبلغ قدره 000 100 دولار أسترالي. وفي الختام أيدت المجموعة الولاية الجديدة للجنة الحكومية الدولية وأعربت عن أملها في أن تسرع من المفاوضات نحو إبرام صك ملزم قانونا بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية والموارد الوراثية دون أي تأخير آخر.

144. وانضم وفد باراغواي إلى البيان الذي أدلى به وفد بنما بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن سروره للتوافق الذي تم التوصل إليه في اللجنة الحكومية الدولية ورأى أن من المهم جدا تمديد ولاية هذه اللجنة. وأبدى أمله في التوصل إلى صك ملزم قانونيا بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال من وجهة نظره إن المفاوضات ينبغي أن تستمر، وشدد على أن بعض النصوص بلغت من النضج ما يكفي لإحراز تقدم بشأنها. وأعرب عن أمله في أن تتحلى بعض الوفود بمزيد من المرونة. وراح يقول إن جدولا زمنيا محددا بوضوح قد وضع لفترة السنتين المقبلة، ومع ذلك فإن الإرادة السياسة ضرورية لتحقيق نتائج محددة. وأعرب الوفد عن قلقه من أن مواقف الوفد ليست متقاربة بما يكفي. وقال إنه يتوقع أن تكون الجمعية المقبلة في وضع يسمح لها بعقد مؤتمر دبلوماسي. وتمنى أن يكون النجاح حليف الوفود الأخرى في عملها في إطار اللجنة الحكومية الدولية أثناء فترة السنتين المقبلة.

145. وأيد وفد سويسرا العمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية ورحب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة وأيده. وقال إن اللجنة مضت قدما بالعمل في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأضاف أن هذه النتائج الجيدة هي بالتأكيد نتاج روح الحوار والمناقشة البناءة التي سادت، لكنه قال إن اللجنة لم تكمل مهمتها بعد وثمة قضايا رئيسية لم تناقش بعد، وبالتالي فإن اللجنة يلزمها أن تواصل عملها بل وأن تكثفه. وأضاف أن اللجنة وافقت في دورتها التاسعة عشرة على تجديد ولايتها. ورحب بالحل الوسط الذي تم التوصل إليه للفترة 2012-2013. وأيد القرار المتخذ وتمديد ولاية اللجنة لكي تواصل عملها المهم جدا وتكمله. واستدرك قائلا إن الوقت قد حان لتسوية الاختلافات التي طالما وجدت في اللجنة وللتوصل إلى تفاهم بين أعضائها، وإن ذلك الأمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت جميع الدول الأعضاء لديها الإرادة للتوصل إلى حل وسط. وقال الوفد إنه يعلق أهمية كبرى على مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في جميع الاجتماعات التي تناقش فيها حقوقهم ومصالحهم. وأضاف أن مشاركتهم في أعمال اللجنة الحكومية الدولية المقبلة ستكون أساسية للتوصل إلى حلول مناسبة وعملية بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. والتفت إلى الاجتماعات المقبلة للجنة وقال إن من المهم ملاحظة أن صندوق التبرعات لم يعد فيه الموارد الضرورية لضمان مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية. وعليه دعا الوفد جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة إلى المساهمة في صندوق التبرعات كما سبق وأن ساهمت فيه سويسرا في مناسبتين، وذلك لضمان المشاركة الفعالة لممثلي الشعوب الأصلية في الاجتماعات بصفة مراقب.

146. وشكر وفد الجزائر الأمانة على التنظيم الممتاز لاجتماعات اللجنة الحكومية الدولية وعلى إعداد الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات. وانضم إلى البيانين اللذين أدلى بهما وفد جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ووفد الهند بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن اللجنة الحكومية الدولية إنما تمثل المقاربة المتوازنة التي تتبعها الويبو فيما يتعلق بعملها وإن هذه اللجنة تتميز، هي واللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، باتباع مقاربة قائمة على التنمية التي ترغب الدول الأعضاء في تعميمها في أعمال الويبو، وخاصة باعتماد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأعرب الوفد عن رغبته في التذكير بأن اللجنة الحكومية الدولية أنشئت على أساس اقتراح من مجموعة البلدان الأفريقية، وأن هذه المجموعة أخذت تعمل منذ ذلك الحين على تقديم اقتراحات كانت أساسا لعمل اللجنة. وأشار إلى أنه شارك في هذه الجهود بنشاط بالغ وسيستمر في ذلك في المستقبل. وأشار كذلك إلى ارتياحه لحجم العمل المنجز أثناء اجتماعات اللجنة وأثناء اجتماعات الأفرقة العاملة ما بين الدورات، إذ ساهمت اللجنة هي والأفرقة العاملة مساهمة هائلة في إعداد نصوص قانونية بشأن أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. وراح يقول إن الثقة تحدوه في أن الشكل المعتمد للمفاوضات سيتيح المضي بها قدما أكثر وأكثر. وأعرب مع ذلك عن القلق البالغ الذي يساوره إزاء المفاوضات الدائرة بشأن الموارد الوراثية، وحث على الاستفادة من الاجتماعات المقبلة لتحقيق مزيد من التقدم بشأن هذه المسألة. ورحب الوفد النجاح الذي كلل، لأول مرة، المفاوضات التي دارت بشأن اختصاصات الولاية الجديدة للجنة أثناء دورتها الأخيرة. وأعاد التأكيد على رغبته في أن تكلل المفاوضات الدائرة في اللجنة الحكومية الدولية بالنجاح، وذلك باعتماد صك دولي واحد أو أكثر يكون ملزما قانونيا لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من أي تملك غير قانوني أو أي إساءة في استغلال التراث الثقافي والعلمي. وأيد الوفد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للفترة 2012-2013، وقال إن ذلك من شأنه أن يتيح استكمال المشاورات المثمرة وتحقيق نتائج محددة بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب الوفد عن امتنانه لوفدي جنوب أفريقيا وإندونيسيا على مساهمتهما الكبيرة في تنظيم الاجتماعات الإقليمية بهدف إحراز مزيد من التقدم في المفاوضات الدائرة بشأن هذه القضايا.

147. وانضم وفد سري لانكا إلى البيان الذي أدلى به وفد الهند بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن قضايا المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية مهمة بالنسبة إلى سري لانكا، لذا فإنه يولي أهمية كبرى للعمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية. وأشار إلى الوثيقة WO/GA/40/7، وأعرب عن سروره لتقدم العمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية. وقال إنه يقر بتعقيد القضايا المطروحة وحساسيتها، لكنه يؤمن في الوقت ذاته بأن

تقدما كبيرا قد أحرز أثناء الاجتماعات الأخيرة للجنة، وخص بالذكر أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. ومضى يقول إن الأمل لا يزال يحدوه في أن يحرز تقدم مماثل في المفاوضات الدائرة بشأن الموارد الوراثية وأن يؤدي هذا التقدم في نهاية المطاف إلى وضع صيغة نهائية لصك قانوني دولي واحد أو أكثر لتوفير الحماية الفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأيد الوفد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للفترة 2012-2013 وأعرب عن سروره ببرنامج عملها الذي من شأنه أن يسرع وتيرة عملها تجاه تحقيق نتيجة ملموسة.

148. وانضم وفد البرازيل إلى البيان الذي أدلى به وفد الهند بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية وإلى البيان الذي أدلى به وفد بنما بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إنه أحاط علما مع الارتياح بالتقرير الصادر عن أعمال اللجنة الحكومية الدولية منذ جمعيات الماضية للدول الأعضاء في الويبو. وأشار على وجه الخصوص إلى النتائج التي حققتها الأفرقة العاملة ما بين الدورات الثلاثة التي اجتمعت ابتداء من يوليو 2010. وقال إن هذه الاجتماعات ساعدت كثيرا على القضاء على الشكوك التقنية المتبقية وعلى إيجاد حلول إبداعية للمفاوضات الجارية. ومضى يقول إنه يقر بالتقدم المحمود المنجز منذ الموافقة على الولاية الحالية للجنة الحكومية الدولية، ومع ذلك فإن القلق يساوره من أن المفاوضات لا تتقدم بالسرعة اللازمة. وأضاف أن الجهود المبذولة حتى الآن تستحق الثناء وقد أظهرت أن اللجنة الحكومية الدولية قادرة على المضي قدما بالمناقشات بشأن توفير الحماية الفعالة لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية. وقال مع ذلك إن الوقت قد حان لبذل المزيد من الجهود الجادة للانتهاء من هذه المفاوضات وفقا لولاية جمعيات الدول الأعضاء. وراح يقول إن عمل اللجنة الحكومية الدولية لا بد أن يكمل التطورات الوجيهة التي تحدث في المنظمات الأخرى، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة التجارة العالمية. وذكر الوفد في هذا الصدد بضرورة جعل نظام الملكية الفكرية يتماشى مع بروتوكول ناغويا بشأن النفاذ إلى الموارد الوراثية والتقاسم المنصف والعادل للمنافع المستمدة من الانتفاع بالموارد الوراثية المعتمد في سنة 2010 (بروتوكول ناغويا). وقال إن أفضل حل يضعه نظام الملكية الفكرية هو إنشاء شرط الكشف الإلزامي عن طلبات البراءات المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها للإسهام في مكافحة سرقة التراث الثقافي الوراثي وهي مشكلة تؤثر في الجماعات التقليدية والبلدان في جميع أنحاء العالم. واختتم الوفد كلمته مذكرا بأن المفاوضات الجارية في اللجنة الحكومية الدولية تهم البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على وجه الخصوص. وقال إنها تتماشى مع مبادئ وأهداف جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وإن نظام الملكية الفكرية لكي يكون فعالا وشاملا يلزمه أن يحقق الفائدة لجميع الدول الأعضاء وللمجتمع ككل، وليس فقط للاقتصادات والقطاعات الأكثر ابتكارا. وأضاف أن تحقيق نتائج ملموسة في المفاوضات الدائرة في اللجنة الحكومية الدولية من شأنه أن يساهم في تحقيق التوازن في نظام الملكية الفكرية.

149. وشدد وفد السلفادور على الأهمية التي يوليها للعمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن هذه اللجنة التي تتألف من مجموعة من البلدان النامية، قامت بعمل شاق لتحقيق الحماية الفعالة للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية في السياق الدولي، وذلك لتحقيق نتائج منصفة لجميع الدول الأعضاء. وصرح الوفد بأنه يؤيد العمل الذي تقوم به اللجنة وسيستمر في تأييده. وانضم إلى البيان الذي أدلى به وفد بنما بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فيما يتعلق بتجديد ولاية اللجنة لفترة السنتين المقبلة.

150. وأعرب وفد الهند عن تقديره للجهود التي تبذلها الأمانة لتيسير التداول على إعداد صك دولي بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدي وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وفقا للولاية الصادرة في سنة 2009 بإجراء مفاوضات تقوم على النصوص، وتنظيم اجتماعات للجنة الحكومية الدولية وللأفرقة العاملة ما بين الدورات. وصرح بأنه يولي أهمية كبرى للعمل الذي تضطلع به اللجنة في إعداد صكوك ملزمة قانونيا تكفل الحماية الفعالة للمعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومضى يقول إن الهند اتخذت عدة تدابير على الصعيد الوطني، منها وضع إطار تشريعي يكفل الحماية للمعارف التقليدية وتشريع يتضمن أحكاما ترمي إلى حماية المعارف التقليدية، مثل القانون الوطني للتنوع البيولوجي وقانون البراءات وقانون حماية أنواع النباتات وقانون الغابات وقانون حقوق سكان الغابات. واستدرك قائلا إن المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية هي مبادرة رائدة لتوفير الحماية الدفاعية للمعارف التقليدية في الهند، وخص بالذكر الحماية الدفاعية للطب

التقليدي. وراح يقول إن هذه المكتبة هي عبارة عن أداة تمكن فاحصي البراءات من فحص المطالبات بالجدة الواردة في طلبات الحصول على براءات اختراع. وأوضح أن الهند نجحت من خلال هذه المكتبة في شطب أو سحب أو تعديل المطالبات في عدد من طلبات البراءات في مكاتب براءات مختلفة في العالم، ومع ذلك فإن براءات جديدة لا تزال تمنح تملّك المعارف التقليدية بشكل غير مشروع. وأضاف أن الهند عليها إلى جانب ذلك أن تقدم اعتراضات من طرف آخر لكي تمكن مكاتب البراءات من الإحاطة علما بقاعدة البيانات. وقال بالتالي إن هناك ضرورة ملحة لإعداد صك دولي ملزم قانونيا بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب الوفد عن سروره بالتقدم المحرز في اللجنة، ولا سيما في السنة الأخيرة، مما أثمر عن إعداد نصين شاملين عن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وراح يقول إن البلدان النامية المتشابهة التفكير، ومنها الهند، إذ تقر بأهمية البدء في مداولات بناءة بشأن الموارد الوراثية، فإنها أعدت نصا عن الموارد الوراثية إلى جانب النصين المجهزين عن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن أمله في أن تيسر هذه الوثائق، المقدمة كوثائق عمل للجنة الحكومية الدولية، إحراز تقدم في هذه القضايا الثلاث. ورحب الوفد باقتراح اللجنة بتجديد ولايتها للفترة 2012-2013، وخص بالذكر برنامج عملها المحدد جيدا، الذي سيتيح عقد ثلاث دورات متخصصة منفصلة في عام 2012، والذي يأمل الوفد في أن يتيح إجراء مداولات مكثفة وأن ييسر تركيز المناقشات على كل قضية وأن يساعد على التوصل إلى توافق في الآراء. والتفت إلى ضرورة إحراز تقدم كبير بشأن الموارد الوراثية وأعرب عن سروره بأن الدورة المقبلة ستشهد مداولات لفترات أطول تدوم ثمانية أيام. وراح يقول إن الهند باعتبارها واحدة من البلدان التي لا تزال هي الأكثر تأثرا بالتملك غير المشروع وبالقرصنة البيولوجية، فإنها تولي أهمية كبرى إلى الإسراع في وضع صيغة نهائية لصك دولي واحد أو أكثر يكون ملزما قانونيا بشأن القضايا الثلاث، وعقد مؤتمر دبلوماسي بشأنها في الفترة 2012-2013.

151. وتقدّم وفد عمان بالشكر للمدير العام وأمانة الويبو على جهودهم القيمة في تعزيز التقدم الملموس لأعمال اللجنة الحكومية الدولية. وقال إن سلطنة عمان تؤكد على ضم صوتها إلى البيان الذي أدلي به بالنيابة عن مجموعة البلدان العربية وكذلك البيان الذي أدلي به بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية. وفي هذا السياق، رحب بتوافق الدول الأعضاء في الدورة التاسعة عشرة للجنة على تجديد ولايتها، وأوصى بأن تواصل اللجنة عملها على أساس المفاوضات التي تستند إلى نصوص هدفها التوصل إلى اتفاق حول نص أو نصوص لصك أو صكوك قانونية دولية تضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وأيد كذلك عقد مؤتمر دولي دبلوماسي في سنة 2012. وإيمانا من الوفد بدور أمانة الويبو في تسيير عملية تسجيل المعارف التقليدية وتوثيقها، فإنه أشاد بالنتائج التي توصل إليها المشاركون في الندوة الدولية حول الملكية الفكرية والتنمية المستدامة: توثيق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتسجيلها التي نظمتها الويبو بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعات الحرفية بعمان والتي انعقدت بمسقط من 26 إلى 28 يونيو 2011. وقال الوفد إن تقرير هذا الاجتماع (الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/19/INF/10) أكد أهمية تسجيل المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية وتوثيقها في وضع القواعد والمعايير الضرورية لحماية هذه المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. ونوه إلى أن سلطنة عمان قدمت اقتراحا إلى اللجنة الحكومية الدولية بإنشاء سجل دولي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأوصى بأن يتم مناقشة تقرير الندوة الدولية في أعمال دورتي اللجنة الحكومية الدولية الحادية والعشرين والثانية والعشرين بهدف تبني هذه التوصيات والنظر في إدماجها في النصوص القانونية المعنية بها. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى الحصول على المزيد من المساعدات التقنية من الأمانة لبلورة الاقتراح المذكور في شكل معادلة قانونية مناسبة.

152. وأيد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية والبيان الذي أدلى به وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن بلده ينعم بموارد طبيعية وثقافية متنوعة يريد صونها والنهوض بها وحمايتها بوصفها جزءا من تراثه وسيادته وهويته وتاريخه. وبيّن أن الموارد قابلة للتجديد وتمثل أصولا قيمة يستطيع بلده الانتفاع بها بهدف تحسين مستوى عيش شعبه. وشكر الوفد الدول الأعضاء على ما أنجزته من أعمال في إطار اللجنة الحكومية الدولية

المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وأيد تجديد ولايتها بغرض بناء نظام قانوني دولي يحمي التراث الطبيعي والثقافي لجميع البلدان ولا سيما البلدان شديدة التنوع مثل إكوادور. وطالب بأن يكون النظام المقبل ملزما قانونا وأن يتضمن أحكاما من قبيل الكشف عن المنشأ. وقال إن وفده لا يدعم استمرار الأفرقة العاملة ما بين الدورات لأن هذه الهيئات تتجه نحو تكرار أعمال اللجنة الحكومية الدولية بالرغم من الجهود التي تبذلها بعض البلدان النامية الصغيرة مثل إكوادور لتعيين خبير لكل مسألة. وقال الوفد إنه من مصلحة بلده مواصلة تناول هذه المسائل في إطار الويبو حيث أن الملكية الفكرية تضطلع بدور محوري في حماية الموارد الطبيعية والثقافية. وعقد الوفد الأمل على أن تلبي الويبو توقعات الدول الأعضاء في هذا الصدد بطريقة منصفة وعادلة وشاملة. وذكر الوفد أن المعهد الوطني الإكوادوري للملكية الفكرية يعمل على وضع عدة خيارات تتعلق بصياغة مشروع قانون من شأنه صون المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية والنهوض بها وحمايتها. ومضى يقول إن بلده بصدد وضع خريطة للإطار المؤسسي بهدف ضمان التنسيق الشامل بين جميع الجهات المعنية. وذكّر الوفد بأن بلده يتيح مرافق لتكوين الكفاءات لفائدة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات الحكومية. وقال إنه أتاح عدة منشورات بشأن هذا الموضوع ويعمل على وضع نظام وطني للسجلات التي تضم المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأسماء الباحثين ونتائج البحوث والمنشورات والبراءات المتعلقة بها وغير ذلك. وبين أن بلده قد شرع في العمل بإنشاء مكتب وطني لمكافحة القرصنة البيولوجية. وذكّر الوفد بأن إكوادور من بين البلدان الموقعة على أغلب الصكوك الدولية المعنية وأنها ستكون من بين البلدان الأولى التي ستودع صك انضمامها إلى بروتوكول ناغويا. وذكر أيضا أن القانون الوطني الذي نُفّذ بموجبه قرار الجماعة الأندية رقم 391 بشأن النظام المشترك للنفاذ إلى الموارد الوراثية، سيدخل حيز النفاذ في الأيام المقبلة. وقال إن بلده في طريقه إلى التطور نحو بلد ذي مجتمع متميز بمعارفه البيولوجية في إطار الخطة الوطنية للابتكار والعلوم والتكنولوجيا والمعارف. وأفاد أن إكوادور على وشك إنشاء معهد للبيولوجيا الوراثية وأعدت دراسات جدوى تركز على المنتجات الصيدلانية النباتية. وقد أنيط بالدستور والخطة الوطنية لتحقيق الرفاهية مهمة تنظيم هذه الجهود حيث أن بلده ملتزم التزاما تاما بالحقوق الإنسانية والجماعية. وقال إن تلك الحقوق تضم المحافظة على الانتفاع المستديم بالتنوع البيولوجي فضلا عن التنوع الثقافي وإعادة تنشيط التنمية الاقتصادية ودعمها بالإضافة إلى تعزيز الرفاهية بهدف الوصول إلى مفهوم الحياة الكاملة. وخلص إلى أنه ينبغي للملكية الفكرية وللأنظمة الخاصة للملكية الفكرية أن تصبح أداة تعمل لفائدة تطور الشعوب. وعبر الوفد عن الفخر لأن بلده سيقوم بهذه المهمة على الصعيد الوطني. وقال إنه يدرك صعوبة المهمة وإمكانية تحسين الحلول على الدوام وعقد الأمل على أن تفضي الجهود المبذولة إلى منح المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية حماية دولية ملزمة قانونا.

153. وهنأ وفد ترينيداد وتوباغو الويبو والدول الأعضاء فيها على تواصل الجهود المبذولة فيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية خلال الفترة 2010-2011. وأقر الوفد بالتقدم الكبير المحرز خلال تلك الفترة. وانضم الوفد إلى الدول الأعضاء الأخرى للتعبير عن تأييده لتمديد ولاية اللجنة المذكورة خلال فترة السنتين المقبلة. ونبّه إلى أن المهمات المقبلة تمثل تحديا وهي طموحة للغاية وإن كان الكثير من العمل قد أنجز فيما يتعلق بمشروع المواد. ولاحظ أن النصوص التي تتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية بدأت تتشكل وهي تبشر بكل خير. وقال إنه يتطلع إلى تحويل الأهداف المتعلقة بالموارد الوراثية إلى نص بناء. وأفاد أن اللجنة المذكورة تعمل باتجاه تحقيق توافق في الآراء مثلما تبرهن على ذلك النتائج الإيجابية لاجتماعات الأفرقة العاملة ما بين الدورات. وأعرب الوفد عن الأمل في أن تتواصل مشاركة عدد كبير من مجموعات السكان الأصليين بفضل صندوق الويبو للتبرعات لما لهذه المجموعات من وجهات نظر قيّمة. وأكد الوفد من جديد على أهمية حماية كرنفال السكان الأصليين، مثلما فعل في دورات عديدة للجنة. وذكّر الوفد بإيداع حكم نموذجي معنون "الأقنعة" بوصفه مشروع مقترح يرغب بلده في إدراجه في مشروع النص المتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأضاف أن هذا الحكم جزء من قانون حق المؤلف في ترينيداد وتوباغو. وقال إنه لا يشك في أن اللجنة قد مرت بعدة صعوبات. وتوقع الوفد تجديد ولاية اللجنة بهدف تمكينها من استكمال أعمالها على أمل أن تفتح بعد ذلك باب النقاش لتحديد تاريخ عقد مؤتمر دبلوماسي.

154. وعبر وفد اليابان عن تقديره للجهود الدؤوبة والبناءة التي تبذلها الدول الأعضاء لإجراء مناقشات حيوية حول هذه المسائل الشائكة ولزيادة الفهم المتبادل والاحترام لوجهات نظر بعضها البعض. وعبر الوفد عن تأييده التام للتوصية التي اقترحتها اللجنة الحكومية الدولية لدعم تجديد ولايتها مثلما تم الاتفاق على ذلك بتوافق الآراء خلال دورتها التاسعة عشرة. وعبر الوفد عن إيمانه بأهمية تحقيق تقدم فيما يتعلق بثلاثة مسائل، وهي أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية، على قدم من المساواة، مع التحلي بالصبر والثبات والتأني. وعبر الوفد عن التزامه بالمساهمة النشطة والبناءة في المناقشات الدائرة حول هذه المسائل الهامة.

155. وأيد وفد إندونيسيا البيانات التي أدلت بها الوفود الأخرى وعبر عن تقديره الكبير لما اضطلعت به اللجنة الحكومية الدولية من أعمال خلال دورتها التاسعة عشرة في يوليو 2011 وما اضطلعت به الأمانة من أعمال لإعداد تقرير اللجنة الحكومية الدولية لعرضه على جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وأيد الوفد أيضا البيان الذي أدلى به وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يتطلع إلى إعلان جمعيات الدول الأعضاء في الويبو تأييدها لنتائج أعمال اللجنة الحكومية الدولية ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم المزيد من الدعم بهدف تحقيق نتائج متوازنة وشاملة بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وذكّر الوفد بتوصيات الاجتماع الثاني للبلدان شبيهة التفكير المنعقد في بالي بإندونيسيا من 27 إلى 30 يونيو 2011 وهي التوصيات التي اعتمدتها اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الأخيرة وأشار إلى النتيجة غير المسبوقة المحققة فيما يتعلق بصياغة ثلاثة نصوص تعتبر الأساس الذي سينطلق منه عمل اللجنة المذكورة. وأكد أيضا أن النتائج المنتظرة ستعزز العمل المنجز من قبل. وقال إنه يولي أهمية كبيرة لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي حماية فعلية وأنه ملتزم بمواصلة العمل في إطار اللجنة والإسراع به للمضي قدما نحو تحديد المجالات المشتركة ووضع النصوص في صيغتها النهائية. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على الإسراع بمسار اللجنة المذكورة حتى تؤدي مهمتها في إطار الجدول الزمني المحدد والمتفق عليه مع الأخذ في الاعتبار التوصية 18 من توصيات جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن رغبته في أن تؤدي اللجنة ولايتها الأخيرة وأن تعتمد النتائج التي تحققها. وأعرب عن قناعته بأن الولاية التي تشكل أساسا متينا لأعمال اللجنة الحكومية الدولية ستحقق أهدافها بفضل ما تتحلى به الدول الأعضاء في الويبو من تعاون ومرونة. وعبر عن ثقته في أن يساعد تكلل المفاوضات حول وضع صكوك قانونية دولية بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بنتائج إيجابية ملموسة في نهاية المطاف، على تحقيق هدف إرساء نظام عالمي متوازن لحماية الملكية الفكرية لفائدة الأجيال القادمة. وختم الوفد بيانه بالتعبير عن تقديره العميق لرئيس اللجنة الحكومية الدولية الذي قاد اللجنة باقتدار نحو تحقيق أهدافها.

156. وأشار وفد بابوا غينيا الجديدة إلى التقدم الهائل الذي حققته اللجنة الحكومية الدولية منذ سبتمبر 2009. وأشار الوفد أيضا إلى العمل الشاق الذي أنجزه أعضاء اللجنة. وقال إن جميع جوانب الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي تكتسي أهمية بالغة وجوهرية بالنسبة إلى بلده وغيره من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وقال إن هذه البلدان تراقب التطورات التي تشهدها هذه الموضوعات، باهتمام بالغ. ورأى ضرورة اختتام اللجنة أعمالها في أقرب وقت بشأن جميع هذه الموضوعات حتى تكون هذه البلدان على بينة من أمرها حول كيفية تناول المسائل على الصعيد الوطني. وأعرب الوفد بناء على ذلك، عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لفترة السنتين 2012-2013 وأشار على وجه الخصوص إلى الجداول الزمنية التي ستوجه أعمال هذه الولاية.

157. وأيد وفد سانت كيتس ونيفس البيان الذي أدلى به وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبيان الذي أدلى به وفد ترينيداد وتوباغو. ورحب الوفد بتقرير اللجنة الحكومية الدولية وأثنى على التقدم الهائل الذي حققته اللجنة إلى حد الآن في محاولة منها لصياغة نص صك قانوني دولي لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إن عمل اللجنة يكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى الوفد. وأفاد أن أغلب التشريعات الوطنية بشأن إدارة الموارد الطبيعية في البلد والمعارف التقليدية والموارد الثقافية التقليدية والتنوع البيولوجي وتنميتها وحمايتها، برهنت إلى حد الآن على فعاليتها. واستدرك قائلا إن التملك غير المشروع المشهود والمتواصل والاستغلال التجاري لتلك الموارد هو أمر يثير قلقه

الشديد. وبين الوفد أهمية الكشف الإلزامي والنفاذ وتقاسم المنافع على نحو منصف. وأشار إلى الحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق دولي ملزم. وعبر الوفد عن تأييده الشديد للتوصية الداعية إلى تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية وعقد الأمل على تحقيق توافق في الآراء بشأن صك دولي ملزم من شأنه ضمان الحماية الفعلية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي في القريب العاجل.

158. وأبرز وفد بنما أن بلده شارك مشاركة نشطة في أعمال اللجنة الحكومية الدولية. ورحب بالإنجازات الهامة التي تحققت وأيد تجديد الولاية للفترة 2012-2013 استنادا إلى العمل المكثف المنجز إلى حد الآن ووفقا للشروط الواردة في الفترة 16 من الوثيقة WO/GA/40/7. وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلي به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

159. وقال وفد المكسيك إن بلده إذ يضع في اعتباره التقدم الهائل المحرز على مر السنوات العشر الأخيرة في إطار مختلف المحافل والمنظمات الدولية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأغذية والزراعة والويبو، فإنه يعرب عن ارتياحه لما أنجز في المسار التفاوضي الجاري في إطار اللجنة الحكومية الدولية بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وجدد الوفد التزامه بإيجاد آليات تمكن اللجنة الحكومية الدولية من التوصل إلى اتفاق يفضي إلى إرساء صكوك دولية ملزمة فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال الوفد إن بلده أدرك مسؤولياته وهو من بين البلدان المشاركة بنشاط في العمليات التفاوضية المختلفة وهو ملتزم بإنجاحها. وبين الوفد أن تحقيق نتائج ملموسة من المسار التفاوضي الحالي هو أولوية وطنية.

160. وأعرب وفد الأرجنتين عن ارتياحه إزاء التقدم المحرز في اللجنة الدولية الحكومية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، لا سيما العمل الجوهري الذي أُنجز لتحقيق توافق أكبر في مجال يشهد تنوعاً كبيراً في الآراء. وقال الوفد إن من الضروري مناقشة إطار مرجعي يُنظر من خلاله في الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي ويكون فيه ممكناً تحقيق قدر أكبر من الثبات القانوني للمستخدمين ومقدمي تلك الموارد. وشدد الوفد على أهمية تلك المسألة بالنسبة لهم لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمبادئ العامة لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، لا سيما التوصية 18 التي تدعو إلى تسريع إجراءات توفير الحماية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي دون المساس بأي نتائج خاصة. كما أعرب الوفد عن تأييده لتجديد ولاية اللجنة الدولية الحكومية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور للفترة 2012-2013 وقال إنه يود أن يستند العمل المقبل إلى النصوص والدراسات التي أُجريت بالفعل وكذلك إلى الإسهامات الأخرى للدول الأعضاء، لا سيما المقترحات الجديدة المتعلقة بالتفاوض بشأن مسألة معقدة محل بحث مختلف المحافل في ذات الوقت.

161. وأعرب وفد جامايكا عن تأييده لبياني وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد ترينيداد وتوباغو على التوالي. وأعرب، فيما يتعلق بتقرير اللجنة الدولية الحكومية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، عن سعادته بالتقدم الجوهري الذي أحرزته اللجنة في فترة السنتين الماضية حيث إن لديها الآن مشاريع نصوص عن أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية. وأثنى الوفد على الأمانة العمل المهم للغاية الذي أُنجز. لكنه، أعرب عن خيبة أمله إزاء التقدم البطيء المحرز بشأن إعداد مشروع النص عن الموارد الوراثية مشيراً إلى ضرورة الاضطلاع بمزيد من العمل في هذا الصدد. وأكد الوفد مجدداً تأييده لتوصية جمعيات الدول الأعضاء بتجديد ولاية اللجنة الدولية الحكومية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور للفترة 2012-2013 لتسهيل أربع ولايات أخرى للجنة، ستكون ثلاث منها مواضيعية حتى يتسنى مواصلة التقدم المحرز. وقال الوفد إنه يتعين على الجمعيات الحالية للدول الأعضاء أن تكلف اللجنة بأن تقدم للجمعيات المقبلة مشروع نص أو نصوص لصك (أو صكوك) دولي قانوني لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي وذلك للحفاظ على الوتيرة المتسارعة للصياغة التي تمت خلال فترة السنتين الماضية. كما شدد الوفد على ضرورة انخراط ومشاركة المجتمعات الأصلية بشكل أكبر في عملية التفاوض بما أن اللجنة بصدد

إنشاء قواعد ومعايير وإعداد معاهدات دولية لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. وعليه، طالب الوفد بالنظر بجدية في تيسير مشاركة المجتمعات الأصلية حتى يتسنى مراعاة آرائهم وشواغلهم على النحو الواجب.

162. وتقدّم وفد جمهورية مصر العربية بالشكر للمدير العام وللأمانة على إعدادها التقرير المعنون "بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور". كما أعرب عن تأييده لبيان مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن تقرير الأمانة يذكّر في مادته العاشرة بأن اللجنة الحكومية الدولية كانت مطالبة في إطار ولايتها السابقة بأن ترفع للجمعية العامة للويبو هذا العام نصا أو نصوصا قانونية دولية تضمن توفير الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي، وبحيث تبت الجمعية في عقد مؤتمر دبلوماسي. وأعرب عن أسفه إذ لم تستطع اللجنة تحقيق تقدم في هذا الشأن رغم ما شهدته اجتماعاتها من مناقشات عديدة، والمقترحات المقدمة من الدول ومجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة الدول النامية متشابهة الفكر. وذكّر أيضا بالتوصية رقم 18 من جدول أعمال التنمية الصادرة عام 2007 والتي حثت اللجنة الحكومية الدولية على تسريع عملها الرامي لحماية الموارد التراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأشار إلى أهمية هذا الموضوع للأغلبية العظمى من دول أعضاء الويبو بصفة عامة وللدول النامية بصفة خاصة. وقال إنه لا توجد دولة لا تملك أصولا ثقافية، أو معارف تقليدية، أو موارد جينية خاصة بها، وتطلب الحماية من أوجه الاستغلال غير المشروع أو المرخص به، أو من عمليات القرصنة التي قد تتعرض لها وتعاني منها. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن نظم حماية الملكية الفكرية تستطيع أن تقوم بدور هام ومحوري في هذا الصدد اتساقا مع قواعد الإفصاح الجبري والإخطار المسبق وآليات النفاذ في مقابل تقاسم المنافع. وأضاف قائلا إن الويبو تستطيع أن تلعب دورا قياديا انطلاقا من خبراتها العريضة وتأكيدا لمصداقيتها في مجال صياغة ووضع الآليات القانونية والقواعد الدولية اللازمة. وأشار إلى أن اللجنة قد نجحت بفضل العمل البناء والإيجابي لدولها الأعضاء خلال دورتها التاسعة عشر في الاتفاق على توصية بتجديد ولايتها ووضع برنامج عمل مستقبلي خلال الفترة 2012-2013، وهي معروضة الآن أمام الجمعية العامة لإقرارها واعتمادها وهو ما يوصي به وفده. واستطرد قائلا إن ما سبق يعني أن إتاحة فرصة جديدة الآن لعمل جاد مشترك في إطار اللجنة على أمل أن يتم بروح بناءة وإيجابية، وبعقل متفتح سعيا إلى أن تُرفع للجمعية العامة القادمة في 2012 نتيجة محددة وملموسة تتمثل في نص أو نصوص قانونية دولية. وارتأى أن تكون ملزمة تضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، بهدف النظر فيها والبت في الدعوة لعقد مؤتمر دبلوماسي. وتطلع الوفد للعمل والتشاور مع مختلف وفود الدول الأعضاء لتنفيذ هذه الولاية بنجاح، ومن ثم إنجاز خطوة تاريخية عملاقة لكنها ممكنة بتوافر الإرادة السياسية لحماية التراث الإنساني والبشري من المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور.

163. وشكر وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) الأمانة على الجهود التي تبذلها لعقد ثلاث دورات ما بين الدورات وأربع دورات منتظمة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور خلال سنتي 2010 و2011. وقال إن عقد مثل هذا العدد من الاجتماعات يوفر الوقت للدول الأعضاء كي تجري مداولات على نطاق أوسع، بل إنه دفع أيضاً بالمفاوضات إلى الأمام موضحاً أن ذلك ينعكس بوضوح في التقدم المحرز في تلك الفترة. واستطرد الوفد قائلاً إن وضع قواعد ومعايير دولية جديدة هو السبيل الوحيد لمنع ما تتعرض له حالياً أشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية من قرصنة وتملك غير مشروع على المستوى الدولي موضحاً أن البلدان النامية وكذلك البلدان التي تعلق أهمية كبرى على حقوق الملكية الفكرية تتطلع إلى ذلك منذ أمد بعيد. ومن ثم، قال الوفد إنه يولي أهمية كبيرة إلى العمل الذي تضطلع به اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور التي كلفتها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بوضع صكوك ملزمة لحماية مجالات الملكية الفكرية التي أُغفلت لسنوات عدة مضيفاً أن وضع تلك القواعد والمعايير الدولية سيؤدي دون شك إلى تحسين البيئة المؤاتية كي تحقق البلدان النامية تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. ورحب الوفد بالتقدم المحرز في المفاوضات على أساس النصوص التي تُجرى في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور بناء على اعتماد ولايتها الجديدة في سنة 2009. كما أيد الوفد اعتماد الجمعيات الحالية للدول الأعضاء في الويبو تجديد ولاية اللجنة، أملاً في أن يؤدي ذلك

إلى تسريع المفاوضات للتوصل إلى إبرام صكوك ملزمة قانوناً لتوفير الحماية الفعالة لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية والموارد الوراثية. واستدرك الوفد قائلاً إن تجديد الولاية يثبت التزام الدول الأعضاء إزاء عمل اللجنة معرباً عن أمله في أن تؤدي المشاركة البناءة للدول الأعضاء والنية الحسنة التي تبديها إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بحلول سنة 2013 لاعتماد صكوك ملزمة بشأن تلك الموضوعات المهمة. وأشار الوفد إلى ملاحظة أن اللجنة لم تكن قادرة، رغم التقدم المحرز بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، على تقديم نص معاهدة بشأن الموارد الوراثية وإلى ضرورة المضي قدماً بالعمل بشأن الموارد الوراثية أيضاً. وعليه، دعا الوفد اللجنة إلى إضافة المزيد إلى المستجدات الدولية الجديدة مثل بروتوكول ناغويا، وإلى وضع قواعد ومعايير جديدة بشأن المواضيع المعنية، مثل وضع شرط للكشف الإلزامي. ومع مواصلة المفاوضات في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، دعا الوفد الأمانة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال إعداد أنظمة حماية وطنية متينة، فضلاً عن وضع مناهج جديدة لتسويق المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لفائدة أصحابها لأن ذلك من شأنه أن يحسن البيئة المؤاتية كي تحقق البلدان النامية تقدمها الاجتماعي والاقتصادي.

164. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده لبياني مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية وشكر الأمانة على تنظيم اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في فترة السنتين الماضية، والسفير فيليب أوادي على الطريقة الفعالة التي أدار بها دورات اللجنة خلال نفس الفترة متمنياً له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. وقال الوفد إنه يؤيد القرار المتخذ في الدورة التاسعة عشرة للجنة في يوليو 2011 لتجديد ولاية اللجنة للفترة 2012-2013 مضيفاً أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ اللجنة الممتد لعشر سنوات التي تتمكن فيها اللجنة من توصية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بقرار يتعلق بولايتها واعتبر ذلك مؤشراً على تحقيق قدر أكبر من التوافق. واستطرد الوفد قائلاً إن جنوب أفريقيا وبلداناً أخرى نامية كانت تدعو منذ زمن طويل إلى توفير الحماية الدولية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي معتبراً أن تجديد ولاية اللجنة الذي من المقرر اعتماده في الجمعيات الحالية للدول الأعضاء في الويبو خطوة مهمة نحو تسريع عمل اللجنة لاعتماد صك (أو صكوك) دولي ملزم قانوناً فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي. ورأى الوفد ضرورة أن تركز اللجنة بشدة في فترة السنتين المقبلة على المضي قدماً بالمفاوضات على أساس النصوص بشأن الموارد الوراثية مع التأكيد بوجه خاص على وضع شرط للكشف الإلزامي تماشياً مع الاقتراح المقدم من مجموعة البلدان الأفريقية في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/17/10. وفي الختام، أعربت حكومة جنوب أفريقيا عن دعمها لصندوق التبرعات لصالح المجتمعات الأصلية والمحلية الذي يرمي إلى تيسير مشاركة ممثلي تلك المجتمعات في عمل اللجنة معربة عن اعتقادها بأن إسهام المجتمعات الأصلية والمحلية مهم لعمل اللجنة. وأوضحت حكومة جنوب أفريقيا أن ذلك هو ما دفعها إلى المساهمة في صندوق التبرعات في سنتي 2009 و2011. ونظراً لنفاذ مخزون الصندوق تقريباً، شجع الوفد الدول الأعضاء على المساهمة فيه وأشاد بالتبرعات التي تعهدت بها أستراليا للصندوق خلال الجمعيات الحالية للدول الأعضاء في الويبو.

165. وأعرب وفد غانا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورحب بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في عملها وأقر بمدى أهمية ذلك العمل. وأعرب الوفد عن تفاؤله إزاء النتائج الإيجابية معتبراً أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو وضع صك دولي ملزم لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. ورحبت حكومة غانا بالتوصية بتجديد ولاية اللجنة للفترة 2012-2013 معربة عن تأييدها لها لتمكين اللجنة من استكمال عملها بشأن المفاوضات على أساس النصوص بهدف التوصل إلى اتفاق حول نص (أو نصوص) صك دولي يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي بما يعود بالفائدة الممكنة على الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن. واعتبرت غانا ذلك الأمر حاسماً، فهي بلد يمتلك ثقافة غنية والعديد من الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشار الوفد إلى أن بلده بذل جهوداً عبر السنين لحماية ثقافة سكانه الغنية وأنه من أجل ذلك وقع على بروتوكول سواكوبماند

بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال الفولكلور، المعتمد في سواكوبماند بناميبيا في 9 أغسطس 2010، لفائدة الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية. وفي هذا الصدد، صرح الوفد أنه لا يزال يرى ضرورة حماية أصحاب المعارف التقليدية من التعدي على حقوقهم من خلال التملك غير المشروع وسوء الانتفاع والاستغلال خارج الإطار التقليدي. وتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى للمضي قدماً في هذا الشأن.

166. وقال وفد النرويج إنه يؤيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور كما أوصت اللجنة في دورتها التاسعة عشرة مشيراً إلى أن النرويج وقعت على بروتوكول ناغويا في مايو 2011 وأنها تتطلع إلى مواصلة المناقشات البناءة بشأن مسألة الموارد الوراثية في اللجنة. واعتبر الوفد وضع إطار دولي في الويبو للكشف الإلزامي عن منشأ الموارد الوراثية أمراً مهماً لتحقيق النتائج معرباً عن تأييده لوضع صكوك ملزمة قانوناً على الصعيد الدولي فيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية على حد سواء، شرط أن تكون تلك الصكوك متوازنة وأن يتم الحفاظ على ملك عام متين. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تلك التطورات الجديدة ستُحفز وستُثري التنوع الثقافي والابتكار، كما أنها ستُعزز احترام المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والاعتراف بها.

167. وأيد وفد بيرو البيان الذي أدلى به وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبيانات التي أدلت بها عدة بلدان أخرى شديدة التنوع وعلق آمالاً كبيرة على عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور من أجل وضع صك ملزم قانوناً يكفل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وساند في ضوء التقدم المحرز تجديد ولاية اللجنة حسبما يرد في الفقرة 16 من الوثيقة WO/GA/40/7. وشدد على ضرورة أن تعجل اللجنة المفاوضات القائمة على النصوص وتستكملها بأخذ العمل الحالي في الحسبان وتجنب أي تأخير محتمل. ورأى أنه من الضروري احترام جدول العمل المتفق عليه سابقاً لوضع الصيغة النهائية للصك القانوني وأنه ينبغي للأمانة أن تواصل توفير المساعدة التقنية والتمويل على أنجع وجه لمشاركة خبرائها في المفاوضات. وأبدى التزامه التام بالعملية والجهود المبذولة في ذلك المجال وقال إن ذلك سيمكن من تنفيذ توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية ولا سيما التوصية 18 ويكفل للملكية الفكرية دورها كأداة للارتقاء بجميع ميادين المعرفة ومستوياتها.

168. وشكر وفد كينيا الأمانة على التقرير المفصل عن اللجنة الحكومية الدولية وساند البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن المسار المؤدي إلى حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كان طويلاً وشاقاً إلا أنه شهد تقدماً هائلاً خلال السنة الماضية. وأعرب عن تقديره لما أبدته الدول الأعضاء والأمانة من تفان خلال دورات اللجنة المذكورة والأفرقة العاملة ما بين الدورات. وذكر أن الخبراء من الدول الأعضاء المشاركين في تلك الأفرقة العاملة ساهموا مساهمة كبيرة في تعجيل عمل اللجنة الحكومية الدولية بتوفير النصوص للمناقشة. وأيد توصية اللجنة بتمديد ولايتها للفترة 2012-2013 وتعجيل عملها على المفاوضات القائمة على النصوص بغرض التوصل إلى اتفاق بشأن نص صك قانوني دولي (واحد أو أكثر) يضمن الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورحب بالتالي ببرنامج العمل المقترح.

169. وأعرب وفد المغرب عن امتنانه للأمانة لجهودها المبذولة لإعداد الوثائق والتقارير التي سمحت للجنة الحكومية الدولية بإحراز التقدم في عملها ولجودة تحضير الدورات السابقة للجنة المذكورة والأفرقة العاملة ما بين الدورات. وأيد البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وعلق أهمية كبيرة على حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إنه لا يمكن الحماية من ممارسات سوء الاستخدام والتملك غير المشروع ما لم تعتمد اللجنة صكاً ملزماً قانوناً لأن التشريعات الوطنية وحدها لم تكف لحماية مثل تلك الموارد في المغرب. وأشار إلى مساهمته الإيجابية في العمل المنجز خلال دورات اللجنة السابقة وأبدى تأييده التام لتجديد ولاية اللجنة. وشدد على أن المرونة والروح البناءة التي سادت اللجنة مكنتها من إعداد مسودات نصوص شبه ناضجة بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير

الثقافي التقليدي. وبالنسبة إلى الموارد الوراثية، رأى أنه ينبغي للجنة أن تكثف جهودها للعمل على النص بهدف إحراز التقدم. وأيد تجديد الولاية بخصوص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن أمله أن تتمكن اللجنة من الاتفاق على نص حسبما يرد في الولاية وأن يتسنى بعد ذلك للجمعية العامة في سنة 2012 استكمال العمل.

170. وشكر وفد بربادوس الأمانة على التقرير وأيد البيان الذي أدلى به وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب عن مساندته لتجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للفترة 2012-2013. وإضافة إلى ذلك، ذكر مجدداً أن نطاق الأطراف المستفيدة في الصكوك القانونية الدولية بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي يجب أن يكون واسعاً بما فيه الكفاية مما ييسر الحماية في بعض البلدان الصغيرة مثل بلده التي ليست لديها شعوب أصلية يمكن تحديدها بل لديها موارد وراثية ومعارف تقليدية وأشكال للتعبير الثقافي التقليدي معرضة للتملك غير المشروع.

171. وقال وفد كولومبيا إنه من الأساسي مواصلة الأعمال المرتبطة بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي مشدداً على أهميتها الكبرى بالنسبة إلى الدول والمجتمعات المحلية والأصلية وضرورة شملها بحماية صك قانوني حتى يتسنى الانتفاع بها على نحو ملائم لتلبية الاحتياجات المتنامية لدى تلك المجتمعات. ولذلك السبب أيد تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية. وأشاد بالجهود الجبارة المبذولة لضمان تقدم المفاوضات القائمة على النصوص. وأعرب عن أمله أن تكون تلك النصوص ملزمة وعن امتنانه لإجراء المفاوضات في إطار قائم على المشاركة. وعقد الأمل على أن يظل الحال على ما هو عليه وأن تؤخذ مصالح الدول الأعضاء وسائر الأطراف المهتمة ووجهات نظرها في الحسبان كما يجب. ورأى أنه ينبغي للجنة إذ تتقدم في عملها أن تركز بدرجة أكبر على إحراز تقدم متوازن بخصوص كل المسائل الثلاث المطروحة بهدف التوصل إلى نص يمكن الاتفاق عليه ويعترف بسيادة الدول على مواردها. وسعياً إلى تحقيق ذلك، قال إن الالتزام بمراعاة الأحكام بشأن النفاذ والاتفاقات التي أرستها البلدان على المستوى الفردي ينبغي أن يكون واضحاً جداً. واعترف بالحاجة إلى أحكام خاصة ينبغي أن تنص على الكشف الإلزامي وضرورة ضمان توفر الموافقة المستنيرة المسبقة والاتفاق المتبادل بين الجهات التي ترغب في استغلال الموارد والمجتمعات التي تملكها مما ينبغي في رأيه أن يكوّن الشروط اللازمة التي لا غنى عنها لبحث طلب براءة. وأعرب عن اقتناعه بأن وضع نص ملزم قانوناً بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي هو أفضل حل لتعزيز الحماية الدولية وضمان الانتفاع العادل بتلك الموارد من أجل حفظها وصونها في الأمد الطويل. وأصر على ضرورة أن تظل اللجنة تحرز التقدم في المفاوضات حتى تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن نصوص قانونية تمنح الحماية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية وضمان دخول تلك النصوص حيز التنفيذ وتطبيقها.

172. ورحب وفد الاتحاد الروسي بتمديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية لفترة السنتين المقبلة. وساند الاقتراح المعد خلال الدورة الأخيرة بخصوص آليات تنظيم العمل التي من شأنها تعجيل المفاوضات ضمن اللجنة بالاستناد إلى النصوص الراهنة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن نص صك قانوني دولي (واحد أو أكثر) يكفل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورأى أن برنامج العمل المقترح المنطوي على أربع دورات للجنة منها ثلاث دورات متخصصة عن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي سيمكن اللجنة من إحراز التقدم وإيجاد حلول متوازنة وملائمة. وارتأى أنه من الممكن أن تنظر الجمعية العامة في سنة 2012 في مسألة عقد مؤتمر دبلوماسي بناء على تحليل ما تعده اللجنة من نصوص وتقييم للتقدم الذي ستحرزه خلال دوراتها.

173. وشدد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركته التامة في أعمال اللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن اعتقاده أن أعمال اللجنة كانت بناءة وعن تأييده لمواصلة تلك الأعمال في فترة السنتين الجديدة وفقاً لما أوصت به اللجنة خلال دورتها التاسعة عشرة. كما أعرب عن اعتقاده الراسخ أن أي صك ينبثق عن اللجنة يجب أن يتجنب إلحاق الضرر بالإبداع وحفظ

الثقافة والابتكار التكنولوجي وأن يشمل تقييدات واستثناءات راسخة ويحمي ملكاً عاماً متيناً ويراعيه. ورأى أنه أوضح تماماً موقفه خلال مناقشات اللجنة وتطلع إلى استمرار تلك المناقشات في فترة السنتين الجديدة.

174. ورحب وفد أنغولا بجهود الأمانة المبذولة. وأحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/40/7 وخص بالذكر التوصية الواردة في الفقرة 16 والداعية إلى تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للفترة 2012-2013 وأعرب عن تأييده التام لها. وأبدى مساندته للبيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية ورغبته في الإشادة بجهود رئيس اللجنة السابق، سعادة السفير فيليب أوادي، ومشاركته التي سمحت للجنة بإحراز التقدم. وعقد الأمل على أن يسير الرئيس الجديد في الاتجاه ذاته بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تلك المسألة الحاسمة والمعقدة وإحراز التقدم في المفاوضات القائمة على النصوص بشأن صك قانوني دولي لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وعقد مؤتمر دبلوماسي في فترة السنتين المقبلة.

175. ورحب وفد كندا ببياني وفد اليابان ووفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأيد توصية اللجنة الحكومية الدولية المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن تجديد ولاية اللجنة كما يرد بيانه في الوثيقة WO/GA/40/7. وأشار مجدداً إلى أهمية أساليب العمل السليمة وضرورة إحراز تقدم متساو بخصوص الموضوعات الثلاثة كلها. وقال إنه يظل ملتزماً بمسار اللجنة وتطلع إلى مواصلة أعمالها. وشكر الأمانة على دعمها كجهة مشاركة في ذلك المسار.

176. وأيد وفد سانت لوسيا البيان الذي أدلى به وفد بنما باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والبيانات التي أدلت بها وفود أخرى من الكاريبي وأعربت فيها عن دعمها ضمن المنطقة. وأحاط علماً بأن بلده هو في عداد البلدان التي استضافت بعثات لتقصي الحقائق سنة 2009 وأفصح عن تأييده لأعمال اللجنة الحكومية الدولية المتصلة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية وعن سروره لتقدم أعمال اللجنة في وضع مسودات نصوص قانونية من شأنها أن ترسي إطاراً قانونياً لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من التملك غير المشروع والقرصنة. وفيما يرتبط بالموارد الوراثية، أبدى استعداده للمشاركة في العمل العالق الذي سيرتقي بتنفيذ الصك القانوني المعني حتى يتسنى توفير الحماية اللازمة لتلك الموارد.

177. وأبدى وفد نيجيريا سروره لملاحظة التقدم الملحوظ المحرز في اللجنة الحكومية الدولية وساند البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وانضم إلى وفود أخرى لتهنئة السفير فيليب أوادي على توجيهه الفعال والبناء لأعمال اللجنة. وأعرب عن اغتباطه للتقدم المحرز في وضع نصوص مناسبة لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي إلا أنه عبر عن أسفه لعدم تحقيق مستوى النجاح نفسه بالنسبة إلى الموارد الوراثية. واستدرك قائلاً إنه ما زال متفائلاً إذ يأمل أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات إيجابية بشأن تلك المسائل في إطار الولاية المجددة. وضم صوته إلى وفود أخرى في تأييدها لتمديد ولاية اللجنة لفترة السنتين المقبلة وعقد الأمل على إبداء المزيد من الالتزام ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الكشف الإلزامي. وقال إن روح الود والمرونة الإيجابية التي اتسمت بها اجتماعات اللجنة الأخيرة من الأمور المشجعة التي مكنت أعضاء اللجنة من الاتفاق على اختصاصاتها دون دفع تلك المهمة إلى جمعيات الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله أن تظل تلك الروح تخيم على الاجتماعات القادمة. وشكر الدول الأعضاء التي ساعدت على تيسير مشاركة المجتمعات الأصلية ثم شكر الأمانة على تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في أعمال اللجنة على نطاق واسع. وأثنى أيضاً على حكومة أستراليا تجديد التزامها بصندوق التبرعات.

178. وأيد وفد تايلند البيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم مجموعة بلدان آسيا وشكر الأمانة على التقرير عن بعض المسائل المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن سروره لملاحظة التقدم الملحوظ الذي أحرزته اللجنة في ظل ولايتها للفترة 2010-2011. ولاحظ أن برنامج عمل اللجنة مكثف عبر الدورات العادية والأفرقة العاملة ما بين الدورات. وقال إنه شارك مشاركة فعالة في أعمال اللجنة وإنه يبقى ملتزماً بدعم مسار اللجنة بكل السبل الممكنة. وعلاوة على ذلك، أكد

مساندته لتجديد ولاية اللجنة وتعجيل أعمالها من أجل وضع صك قانوني دولي واحد أو أكثر يمنح الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتطلع إلى مواصلة المفاوضات واستكمالها في اللجنة. ومضى يقول إن جميع المسائل الرئيسية مطروحة حالياً للنقاش على الرغم من أن هناك عدداً من المسائل الجوهرية التي ما زال يتعين التصدي لها. واستطرد قائلاً إن اللجنة تنتقل ويجب عليها أن تنتقل من مرحلة تحديد مواقف وطنية إلى مرحلة إيجاد حلول وسط وأسس مشتركة ممكنة. وشدد على أن الولاية الجديدة ستسمح للجنة بفضل برنامج عمل واضح وأكثر تركيزاً بتكثيف جهودها وجعلها تقترب من التوصل إلى نتيجة يمكن أن تحظى بقبول الجميع. وفي ذلك المضمار، رأى أنه من الضروري أن تعمل اللجنة من أجل توحيد مختلف الخيارات المطروحة للنقاش للمضي قدماً نحو وضع نصوص موحدة. وأضاف قائلاً إنه من المهم أن يمضي الجميع قدماً على أساس توافق أكبر في الآراء وأن يرسوا أسساً مشتركة بتضييق أوجه الاختلاف. وتحقيقاً لذلك الغرض، رأى أنه يتحتم زيادة فرص مشاركة جميع الدول الأعضاء الفعالة وتكثيف الحوارات بين الأقاليم وأن الأهم من ذلك هو وجود الإرادة السياسية اللازمة. وأعرب عن أمله أن تتكلل أعمال اللجنة بالنجاح في ظل الولاية الجديدة.

179. واعترف ممثل الاتحاد الدولي للفيديو (IVF) بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الحكومية الدولية وشمل حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي. واتفق على أنه من الواجب تحقيق نتيجة ناجحة منذ زمن طويل إلا أنه حث الدول الأعضاء على عدم الاستعجال في إيجاد حلول دون إجراء تقييم كامل للآثار في العالم الواقعي. ورحب بالتالي بتجديد ولاية اللجنة بغية السماح بتكريس المزيد من الوقت لإجراء بحث دقيق للخيارات وآثارها.

180. وقال ممثل اللجنة الدولية للشعوب الأصلية في الأمريكتين (INCOMINDIOS) إن ممثلي الشعوب الأصلية أوضحوا في الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة الحكومية الدولية أن تمتع هذه الشعوب بالمساواة في المشاركة في إعداد صك دول واحد أو أكثر بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية أمر مهم لحماية مصالحها. وفسر الفقرة الفرعية (و) من قرار تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية على أنه يعني أن الجمعية العامة ستمنح اللجنة السلطة لرفع مستوى مشاركة الشعوب الأصلية التي أُقِرت حقوقها في تقرير المصير. وأشار إلى المادة 2.1 من ميثاق الأمم المتحدة ونوه إلى ضرورة أن يتساوى مستوى مشاركة الشعوب الأصلية مع مستوى مشاركة الدول. وأشار أيضا إلى التقرير الختامي الصادر عن الأستاذ ميغيل ألفونسو مارتينيز الذي يرد فيه أن الدول يلزمها أن تقدم البرهان الدامغ بأن ثمة ما يبرر رفض مستوى الإقرار بالشعوب الأصلية باعتبارها شعوبا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبالتالي رفض حقها في تقرير المصير باعتبارها شعوبا. ورأى الممثل أن هذه المداخلة ضرورية نظرا لأن الشعوب الأصلية لم تتمكن من المشاركة في مراحل اتخاذ قرار تجديد ولاية اللجنة الحكومية الدولية، واحتفظ بحق الشعوب الأصلية في المشاركة على قدم من المساواة باعتبارها خاضعة للقانون الدولي.

181. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/40/7 وقررت أن تجدد ولاية اللجنة الحكومية الدولية للفترة 2012-2013 بناء على الشروط المبينة في الفقرة 16 من الوثيقة المذكورة.

البند 32 من جدول الأعمال الموحّد:

اللجنة المعنية بمعايير الويبو

182. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/17 وورقة غير رسمية تحتوي على مشروع نص وزّع قبل النقاش يحتوي على حصيلة المشاورات التي أجرتها بعض الوفود.

183. وقدّمت الأمانة للوثيقة بإيجاز وقرأت نص الورقة غير الرسمية.

184. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وقال إن المجموعة ترحّب بتوضيح ولاية اللجنة المعنية بمعايير الويبو. وقال إن التوضيحات ستمكن اللجنة من مواصلة عملها المهم جدا وفقا للفقرات من 11 إلى 16 من الوثيقة WO/GA/38/10، والأمانة من مواصلة عملها في تقديم المشورة والمساعدة التقنية لفائدة مكاتب الملكية الفكرية. وقال الوفد إنه يتطلع إلى مشاركة أكبر من الدول الأعضاء في دورات اللجنة المعنية بمعايير الويبو والمحفل الإلكتروني.

185. وتحدث وفد بولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وأعرب عن ارتياحه للتوضيحات بشأن ولاية اللجنة كما وردت في الورقة غير الرسمية التي وزّعت. وقال أصبح الآن من الواضح للدول الأعضاء في الويبو أن اللجنة، كاستكمال للفريق العامل المعني بالمعايير والتوثيق، ستواصل العمل على مراجعة معايير الويبو وتطويرها ومتابعتها، علما بأن مشاركة الخبراء من البلدان النامية سوف تسهَّل بموارد من الميزانية القائمة. وقال إن الأمانة سوف تسعى إلى توفير المساعدة التقنية في مشروعات ترمي إلى تعميم المعلومات المتعلقة بالمعايير في مجال الملكية الفكرية وستقدّم تقارير دورية عن ذلك إلى اللجنة والجمعية العامة. وقال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إنه يتطلع إلى الاتفاق في دورة اللجنة المقبلة في عام 2012 على المسائل التنظيمية والنظام الداخلي الخاص.

186. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن المجموعة ترحّب بالتأكيد من جديد هذا العام على ولاية اللجنة التي سبق أن وافقت عليها الجمعية العامة في سنة 2009. وقال الوفد إن المجموعة ترحّب أيضا بتوضيح ولاية اللجنة فيما يتعلق بأنظمتها للمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات وهي سعيدة بصورة خاصة لأن الأمانة ستعمل على توسيع المساعدة بالتمويل لتيسير مشاركة أكبر من الخبراء التقنيين من البلدان الأقل نموا والبلدان النامية في هيئة وضع المعايير. وقال الوفد إن المجموعة تدرك فائدة العمل التقني لهذه اللجنة فيما يتعلق بوضع معايير تكنولوجيا المعلومات وترحّب بتوضيح ولاية اللجنة الذي قدّمته هذه الجمعية مما سيمكن اللجنة من الشروع في عملها. وقال إن الدول الأعضاء في المجموعة تؤكّد من جديد التزامها بالعمل البناء في هذه اللجنة الجديدة. وأعرب الوفد عن شكر المجموعة للرئيس على تسهيل المشاورات بغية إيجاد مخرج متفق عليه بشأن توضيح الولاية. وفي الختام، أعرب الوفد عن تقدير المجموعة العميق لمنسق المجموعة باء، وفد الولايات المتحدة الأمريكية، على منهجه المنفتح والبناء.

187. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وضمّ صوته إلى عبارات الشكر المقدمة إلى الرئيس على إدارة هذا المسار بهذا القدر من الفعالية. ورحّب بتوضيح ولاية اللجنة. وقال إن اللغة التي اقترحها الرئيس بالتشاور مع مجموعات إقليمية أخرى نالت رضا مجموعة البلدان الأفريقية لأنها تأخذ بجميع عناصر الولاية التي أسندت إلى اللجنة في عام 2009، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقال الوفد إن المجموعة تؤيّد الصياغة المقترحة.

188. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء. وأعرب وفد اليابان عن تقدير الكبير للملاحظة الجديدة الواردة في ولاية اللجنة بعد إجراء مفاوضات مكثفة. ولاحظ الوفد أن الصياغة الجديدة المقترحة توضّح بشكل جيّد ولاية اللجنة. وقال إن المعايير مثل معايير الويبو هي معايير تقنية ولكنها في الوقت ذاته عناصر أساسية في البنية التحتية لأنظمة الملكية الفكرية التي تساهم في تشكيلة متنوعة من مكاتب الملكية الفكرية والمنتفعين بأنظمة الملكية الفكرية. وأضاف الوفد قائلا إن اللجنة المعنية بمعايير الويبو هي بطبيعتها منفتحة جدا لجميع الدول الأعضاء شأنها في ذلك شأن سائر هيئات الويبو. ولذلك، شددّ على ضرورة الترحيب بمشاركة الوفود المهتمة ما لم يتجاوز ذلك الميزانية المعتمدة. وأعرب الوفد عن أمله بأن تتم الموافقة في النهاية على توضيح ولاية اللجنة كما عرضت على الجمعية العامة حتى يتسنى للجنة أن تتقدم في مختلف مهماتها الجارية.

189. وأعرب الرئيس عن تقديره لروح التعاون فيما بين الوفود من أجل التوصل إلى اتفاق. وخلص إلى أن ولاية اللجنة صارت موضّحة بنصّ الورقة غير الرسمية المنقولة في الفقرة التالية.

190. وأكّدت الجمعية العامة الأربعون للويبو قرارها وأوضحته فيما يتعلق بإنشاء اللجنة المعنية بمعايير الويبو (اللجنة) وولايتها في دورتها الثامنة والثلاثين لسنة 2009، كما ورد نصّه في الفقرة 229 من الوثيقة WO/GA/38/20. وأكّدت الجمعية العامة للويبو وأوضحت أن الولاية الأساسية هي تلك الواردة في الفقرات من 11 إلى 16 من الوثيقة WO/GA/38/10، واتفقت أيضا على أن تسعى الأمانة، بناء على طلب من الدول الأعضاء، إلى إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية لتكوين الكفاءات لفائدة مكاتب الملكية الفكرية بإنجاز مشروعات لتعميم المعلومات المتعلقة بمعايير الملكية الفكرية. وستقدّم الأمانة بصورة دورية تقارير كتابية إلى اللجنة عن تفاصيل تلك الأنشطة، وعن أية أنشطة أخرى في مجال المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي تنجزها فيما يتصل بولايتها، وستقدمها أيضا إلى الجمعية العامة للويبو. وسعيا إلى التشجيع على مشاركة الخبراء التقنيين من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وتسهيل مشاركتهم في اجتماعات اللجنة، قرّرت الجمعية العامة للويبو أيضا أن توسّع الأمانة نطاق المساعدة المالية لكي تشمل مشاركة البلدان الأقل نموا والبلدان النامية، في حدود موارد الميزانية القائمة.

البند 33 من جدول الأعمال الموحّد:
تقارير إعلامية عن لجان الويبو الأخرى

البند 33"1" من جدول الأعمال الموحّد: اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

191. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/8 المعنونة "تقارير إعلامية عن لجان الويبو الأخرى" ولا سيما إلى البند 33"1" الخاص باللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات.

192. وتحدث وفد بولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ورحب بالعمل البناء خلال الدورة السادسة عشرة للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات التي عقدت من 2 إلى 6 مايو 2011. وأعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن سروره لاتفاق الوفود على مواصلة المناقشات ضمن اللجنة بالاستناد إلى جدول الأعمال المعتمد خلال الدورة الخامسة عشرة وعن ارتياحه لأن موضوعات مثل "جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض" ومثل الدورة "الامتيازات القائمة بين الزبون ومستشاره في مجال البراءات" ستكون موضع شرح وبحث مفصلين خلال الدورة التالية. واعترف أيضاً بالأهمية المعلقة على موضوعين آخرين هما "الاستثناءات من الحقوق في البراءات والتقييدات المفروضة على هذه الحقوق" "ونقل التكنولوجيا". وإذ أفصح عن تقديره لإدراج موضوع "البراءات والصحة العامة" في جدول أعمال دورة اللجنة التالية، شدد على ضرورة النظر بدقة في الأعمال الراهنة للمنظمات الدولية وخاصة منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية لتقييم مساهمة الويبو المحتملة في تلك الأعمال. وأكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مجدداً التزامه بأعمال اللجنة المهمة وأبدى استعداده للمشاركة الفعالة في مواصلة المناقشات في سياق جدول أعمال محدد. وعبر عن أمله أن تتمكن اللجنة خلال دورتها المقبلة من الاتفاق على برنامج عمل قادم يتسم بالتوازن ويشمل بحث تنسيق قانون البراءات على الصعيد الدولي.

193. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إن المجموعة ترى أن منح حقوق البراءات وممارستها أمر ينبغي أن يتسق مع أهداف الجمهور ومصلحته الأساسية وخص بالذكر تعزيز الانتفاع العام وحمايته. ورأى أن نظام البراءات قد يؤدي دوراً كبيراً في حال تطبيقه على نحو ملائم في الارتقاء بالأهداف الإنمائية في عدة بلدان نامية من خلال النهوض بالابتكار والإبداع وفي تيسير نشر التكنولوجيا ونقلها. ورحب بالأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في العام الماضي بما فيها الأنشطة المتصلة بالموضوعات المستبعدة والحماية بالبراءة والاستثناءات من الحقوق في البراءات والتقييدات المفروضة على هذه الحقوق ونقل التكنولوجيا وأنظمة الاعتراض والامتيازات القائمة بين الزبون ومستشاره في مجال البراءات. وأعرب عن سروره لموافقة اللجنة في دورتها الخامسة عشرة على برنامج عمل متوازن يشمل الاضطلاع بأعمال تمهيدية بخصوص موضوع "البراءات والصحة العامة". وارتأى أنه من الضروري أن يتسق نظام البراءات مع الأولويات الأساسية في مجال السياسات

العامة ولا سيما النهوض بحماية الصحة العامة. وفي ذلك السياق، أحاط علماً بأن مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية قدمتا خلال دورة اللجنة السادسة عشرة اقتراحاً مشتركاً بشأن برنامج عمل يوجه أعمال اللجنة في مجال البراءات والصحة ويشمل ثلاثة عناصر هي (1) إعداد دراسات تكلف أمانة الويبو جهات خارجية بإجرائها؛ (2) وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء ومن كبار الخبراء في الميدان؛ (3) وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء وخاصة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأعرب عن أمله أن تجرى مناقشات بناءة بشأن ذلك الاقتراح أثناء دورة اللجنة السابعة عشرة وعن تطلعه أيضاً إلى المساهمة في الاقتراح الذي قدمه وفدا كندا والمملكة المتحدة بشأن موضوع "جودة البراءات". وعقد الأمل على ألا يستهدف ذلك الاقتراح المعين تنسيق قانون البراءات الموضوعي أو إنشاء براءة دولية. واختتم بيانه قائلاً إن المجموعة تظل إيجابية بخصوص اعتماد نهج منصف ضمن اللجنة في سياق أعمالها المقبلة لإحراز التقدم في تطوير نظام البراءات على نحو متوازن لفائدة جميع الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بإيلاء العناية الواجبة لتوصيات جدول أعمال التنمية مما يفسح في رأيه مجالاً على مستوى السياسات العامة للبلدان النامية لوضع قوانين وطنية بشأن البراءات وتنفيذها بشكل يؤدي إلى تنمية تلك البلدان الوطنية.

194. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إن نظام البراءات الدولي هو عنصر رئيسي في إطار الملكية الفكرية الذي يؤثر مباشرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرفاه الاجتماعي على المستوى الوطني. وأحاط علماً بأن مفاد المبدأ الأساسي لنظام البراءات هو أن يمنح بلد معين حقاً احتكارياً مؤقتاً وغير طبيعي للمخترع مقابل الكشف عن الاختراع لخدمة مصالح المجتمع الأوسع. وأضاف قائلاً إن هناك اعترافاً متزايداً بأن نظام الملكية الفكرية الحالي يركز تركيزاً شديداً على ضمان الحقوق لأصحاب سندات الملكية الفكرية دون أن يكفل بدرجة كافية تطبيق الجانب الآخر من المقايضة كما ينبغي مما يثير القلق بخصوص عدم تنفيذ نظام البراءات حسب الهدف المنشود منه أصلاً. وإذا كان لا بد لنظام الملكية الفكرية من أن يدفع الابتكار والنمو ويشجعهما مما يعتبر هدفاً مشتركاً يشاطره ويؤيده الجميع، رأى أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا في حال وجود استعداد لمراجعة الافتراضات القديمة والخاطئة والتزام بتحسين النظام عند الاقتضاء لفائدة الدول الأعضاء وضمان بقاء النظام في حد ذاته في المستقبل. وأوضح قائلاً إن الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه هي إجراء بحث وتقييم صريحين للواقع الحالي. وارتأى أنه لا يمكن تكوين الإرادة الجماعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين النظام إلا عن طريق إجراء مناقشات صريحة بشأن كل تلك الجوانب. وتحقيقاً لذلك، رحب بالمناقشات التحليلية والمفاهيمية التي أجريت خلال دورات اللجنة القليلة الماضية وتناولت طائفة من المسائل مثل الوقع الاقتصادي لنظام البراءات والممارسات المنافية للمنافسة المشروعة والمعايير والبراءات والنماذج البديلة للابتكار وغير ذلك. ورأى أن تلك الموضوعات تسهم في تحقيق فهم أكثر توازناً وشمولاً لعدة جوانب معقدة من نظام البراءات الدولي. وذكر مجدداً أن مسألة جودة البراءات هي مسألة رئيسية ينبغي تناولها بهدف التوصل إلى نظام براءات دولي يتسم بالفعالية والمصداقية. وأردف قائلاً إن منح براءات رفيعة الجودة وجديرة بالثقة هو هدف مشترك بين البلدان كافة وموضع اهتمامها. وأحاط أيضاً علماً بأن تلك المسألة هي موضوع تتناوله كمية كبيرة من الكتابات ومادة للنقاش المتواصل في البلدان المتقدمة والنامية إلا أنه من الضروري، في رأيه، ضمان فهم مشترك وعام لمفهوم "جودة البراءة" قبل الشروع في مناقشة برنامج عمل في ذلك الصدد ووضع صيغته النهائية. ولفت النظر إلى الحوار البناء المستهل خلال دورة اللجنة الأخيرة وتطلع إلى أن يقدم وفدا كندا والمملكة المتحدة الاقتراح المنقح خلال الدورة القادمة. وأعرب عن ثقته بأن اللجنة ستتمكن من الاتفاق على برنامج عمل مفيد وبعيد النظر متعلق بموضوع "جودة البراءة" من شأنه أن يسهم في تبسيط نظام البراءات الدولي لفائدة الجميع. وأشار إلى مسألة حاسمة أخرى هي مسألة البراءات والصحة التي دارت حولها مناقشات محتدمة في المجال العام وأدت إلى اتخاذ عدة إجراءات ملموسة في منظمات أخرى مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية. وإذ لاحظ أن الويبو لزمت الصمت بوضوح في ذلك الشأن، رحب بإدراج تلك المسألة في جدول أعمال اللجنة. كما أعرب عن أمله أن يعوض عن ذلك التأخر في الويبو في تناول تلك المسألة باتخاذ إجراءات ملموسة ومجدية في إطار برنامج عمل اللجنة وأن تشارك كل الدول الأعضاء مشاركة صادقة ومنفتحة في اقتراح برنامج العمل الذي تشارك في تقديمه مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية خلال دورة اللجنة المقبلة. ومضى يقول إن مسألة تحسين جودة البراءات التي تهدف إلى ضمان عدم احتكار الملك العام غير الضروري عبر حقوق احتكارية خاصة ومسألة البراءات والصحة

العامة التي تسعى على نحو مماثل إلى كفالة عدم إعاقة حصول الجمهور على نطاق أوسع على خدمات الصحة بسبب حقوق البراءات الخاصة هما وجهان مختلفان للموضوع نفسه. ورأى أن بحث المسألتين بشكل موضوعي وبناء لن يسهم في تحسين نظام البراءات فحسب بل في تعزيز منفعته ومصداقيته على الصعيد العالمي أيضاً. ولاحظ أن الافتراض الساذج والسائد منذ زمن طويل بأن ضمان حقوق قوية لأصحاب البراءات يساعد في حد ذاته على تشجيع الابتكار وجذب الاستثمارات قد دحض في ضوء الوقائع والتجارب الاقتصادية العالمية. وإذ لفت النظر إلى الاعتراف العالمي بضرورة تكييف مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية واستراتيجيات حقوق الملكية الفكرية ليتمشى مع الاحتياجات الخاصة ومستويات التنمية ضمن بلد معين، أحاط علماً بأن السبل التي تسمح للبلدان باستخدام الاستثناءات والتقييدات وأوجه المرونة الأخرى لتحقيق ذلك في الواقع كانت حتى الآن موضع نقاش أكاديمي في اللجنة. وأفصح عن أمله أن يكون اعتماد استبيان بشأن الاستثناءات من الحقوق في البراءات والتقييدات المفروضة على هذه الحقوق وتعميمه خلال دورة اللجنة السادسة عشرة بمثابة الخطوة الأولى باتجاه الحصول على برنامج عمل ملموس يمكن الويبو من أداء دورها الواجب في مساعدة البلدان على تطوير سياسات في مجال البراءات وفقاً لمتطلباتها. واستطرد قائلاً إنه من الضروري على نحو مماثل إجراء مناقشات ملموسة بدرجة أكبر ضمن اللجنة بخصوص السبل المحتملة لمساهمة البراءات في تحسين التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها البشرية في الوقت الحاضر في مجالات مثل الأمن الغذائي وأمن الطاقة والبيئة والتخفيف من وطأة الفقر وغير ذلك. وعقد الأمل على أن تشهد الأيام المقبلة مشاركة منفتحة وبناءة لتناول تلك المسائل المهمة. وشدد على أن الأهم من ذلك هو أن مسألة "نقل التكنولوجيا" هي في صميم المقايضة الأساسية المتأصلة في نظام البراءات. واسترسل قائلاً إن إجراء تقييم موضوعي عن كيفية إسهام نظام البراءات في نقل التكنولوجيا أو إعاقة نقلها حتى الآن وتحديد السبل التي يمكن أن تستعين بها الويبو لتساعد نظام البراءات على تحقيق ذلك الهدف أمران يندرجان في صلب أعمال اللجنة. ولفت الانتباه إلى بعض المناقشات المفيدة التي دارت خلال دورات اللجنة القليلة الماضية وتطلع إلى تجسيد تلك المناقشات في عناصر مفيدة يتكوّن منها برنامج عمل اللجنة. وفي ذلك السياق، أعرب عن تطلعه إلى تنقيح الدراسة عن نقل تكنولوجيا وعقد ندوة بشأن البراءات ونقل التكنولوجيا على هامش دورة اللجنة السابعة عشرة المقبلة. وذكر أن اللجنة استهلت مناقشات مهمة وضرورية بشأن مختلف جوانب نظام البراءات المتعلقة بالتنمية التي لم تعالج حتى الآن معالجة تامة. ورحب بتلك الخطوة الإيجابية وتطلع إلى تجسيد تلك المناقشات على نحو مجد في عناصر ملموسة تكوّن برنامج عمل اللجنة. وأعرب أيضاً عن أمله أن تصبح عدة مسائل حاسمة لم تتناولها اللجنة حتى الآن موضوع بحث صادق وبناء يؤدي إلى دمجها في برنامج عمل شامل ومتوازن وموجه نحو التنمية.

195. وهنأ وفد اليابان الأمانة على جهودها الدؤوبة والدول الأعضاء على مشاركتها البناءة في اللجنة الدائمة العاملة على الارتقاء بمناقشات مثمرة وتحقيق نتائج محسوسة. وأبدى التزامه بمواصلة مساهمته البناءة في مسائل البراءات المهمة. وشدد بوجه خاص على ضرورة أن يتسنى الإسهام في توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية عبر المسائل المتناولة في اللجنة. وأحاط علماً بالتحديد بأن الاقتراح الذي قدمه وفدا كندا والمملكة المتحدة بخصوص برنامج عمل للجنة متعلق بجودة البراءات يؤيد تماماً التوصيتين 10 و11 من جدول أعمال التنمية على سبيل المثال. وذكر مجدداً أنه ينبغي للجنة أن تواصل بحث المسائل الحاسمة على نحو فعال وملائم بتجنب ازدواجية العمل في هيئات الويبو الأخرى.

196. ورحب وفد البرازيل بتطور أعمال اللجنة الإيجابي إذ شهدت تلك الأعمال تبادلاً مهماً للأفكار بخصوص جوانب مختلفة من نظام البراءات. ورأى أن ذلك الحوار يفيد جداً البلدان النامية ويمكن أن يساعدها على فحص معاييرها وتشريعاتها الوطنية على وجه أفضل. ولاحظ أن المناقشات بشأن الاستثناءات والتقييدات ضمن اللجنة مساهمة مهمة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وعليه، رأى أن الدراسات المتصلة بذلك الموضوع ينبغي أن تجسد مختلف وجهات النظر ببيان أوجه المرونة في نظام الملكية الفكرية الدولي. وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي قدمه وفد جنوب أفريقيا إلى اللجنة باسم مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية بشأن برنامج عمل متعلق بالبراءات والصحة. وأحاط علماً بأن ذلك الموضوع يتيح الفرصة لإجراء مناقشات متوازنة بتجنب الافتراض الشائع بأن رفع مستويات حماية البراءات يمثل على الدوام الحل الوحيد

بصرف النظر عن السياق الاجتماعي والاقتصادي للمناطق المعنية. وارتأى أن تحقيق نتائج ملموسة بشأن الحصول على الأدوية سيعزز بالتالي التصور الذي مفاده أن حماية الملكية الفكرية وفقاً لما يرد تحديده في المادة 7 من اتفاق تريبس تساهم مساهمة فعالة في النهوض بالتكنولوجيا ونقلها ونشرها. ولاحظ أن مثل ذلك الإنجاز سيعود بالفوائد على منتجي المعارف التكنولوجية والمنتفعين بها على السواء بإقران الرفاه الاجتماعي والاقتصادي بالتوازن اللازم بين الحقوق والالتزامات.

197. وأيد وفد السويد البيان الذي أدلى به وفد بولندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ورحب بالأجواء البناءة الجديدة التي اتسمت بها اللجنة وأعرب عن التزامه بإحراز التقدم فيما يتعلق ببرنامج العمل المتفق عليه. وسلط الأضواء على التزامه بدعم تنسيق قانون البراءات على الصعيد الدولي عبر أعمال اللجنة وعبر عن اقتناعه بأن التطورات الأخيرة الطارئة ستبعث مجدداً النشاط في تلك المناقشات.

198. وشدد وفد النرويج على أهمية أعمال اللجنة. ورأى أن اللجنة تستطيع إحراز التقدم على أساس خطة العمل المتوازنة المتفق عليها والمضي قدماً بالمسائل المطروحة بشكل ملموس. ولاحظ أن أعمال اللجنة قد تكوّن الفهم والثقة اللازمين لإجراء مفاوضات محتملة في ذلك الميدان في المستقبل.

199. ولاحظ وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) أنه ينبغي للجنة أن تكون محفلاً للتطور من أجل التوصل إلى نظام متوازن للملكية الفكرية ورحب ببرنامج عمل اللجنة المتوازن الذي ينطوي على الشواغل الإنمائية كعنصر أساسي منه. وأحاط علماً بأن جدول أعمال اللجنة يشمل نقل التكنولوجيا ويغطي للمرة الأولى مجال الصحة الذي يعد من شواغل البلدان النامية الكبيرة. ورأى أنه من المهم أن تتمكن اللجنة من إيجاد حلول ملموسة للتحديات المتعددة الأوجه المتصلة بالملكية الفكرية من خلال وضع المبادئ التوجيهية والصكوك الملائمة. وأعرب عن أمله أن تدمج المناقشات بشأن تحديات عالمية أخرى مثل تغير المناخ والأمن الغذائي في برنامج عمل اللجنة. ونظراً إلى العلاقة المتأصلة بين البراءات وقضايا السياسة العامة، أشار إلى أن إدراج تلك القضايا أمر أساسي. وقال إنه يعتقد أن اللجنة الدائمة هي أنسب لجنة لإدماج التنمية في مسار الأنشطة الرئيسي. ولاحظ أنه بإمكان اللجنة أن تستكشف سبل إسهام نظام البراءات في التنمية على نحو يحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي في الدول الأعضاء عبر إجراء حوار بناء بشأن البراءات وقضايا السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، شدد على أهمية التوصل إلى توافق آراء الدول الأعضاء قبل إشراك الويبو ومساهمتها في المسائل المرتبطة بالملكية الفكرية في سياق هيئات دولية أخرى مثل منظمة الصحة العالمية. ورأى أن اللجنة الدائمة هي أنسب لجنة لتناقش الدول الأعضاء في إطارها تلك المسائل في المقام الأول وأنه ينبغي الإفادة بجميع تلك الأنشطة عبر تقرير اللجنة السنوي المقدم إلى الجمعيات في شكل وصف لمساهمتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية المعنية في إطار آلية التنسيق وإجراءات الرصد والتقييم ورفع التقارير.

200. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية المضي قدماً ببرنامج عمل متوازن في اللجنة. وأعرب عن اعتقاده أن القائمة غير الحصرية بالمسائل المرفقة بالتقرير عن نظام البراءات الدولي ترسي أساساً جيداً لإجراء تلك المناقشات لأنها تتضمن مسائل تحظى باهتمام جميع الدول الأعضاء. وعليه، ساند إجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بتلك المسائل على نحو متوازن كوسيلة لتحقيق توافق الآراء بشأن برنامج عمل يأخذ في الحسبان مجموعة المصالح التي تمثلها الدول الأعضاء. واتفق مع البيان الذي أدلى به وفد اليابان وجاء فيه أنه يجب على اللجنة أن تضع في اعتبارها المشروعات العديدة المضطلع بها في لجان الويبو الأخرى ولا سيما في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وفي منظمات دولية أخرى مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية. ورأى ضرورة عدم ازدواج العمل المضطلع به في اللجنة الدائمة والعمل المنجز ضمن الهيئات الأخرى. وأعرب عن تأييده للمضي قدماً بجدول الأعمال المطروح حالياً للمناقشة في اللجنة وأكد استمراره في مساندة تلك المناقشات ما دامت تحافظ على ذلك التوازن.

201. وأيد ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI) التعليقات البناءة التي قدمها وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ولاحظ أنه كان يتوقع من الويبو عقب جدول أعمالها بشأن التنمية وإصلاحاتها الأخرى المباشرة في الفترة المتراوحة بين عامي 2003 و2007 أن تبدل دورها وتواجه الشواغل الاجتماعية المتصلة بنظام الملكية الفكرية. وعلى الرغم من ذلك، أحاط علماً بتوفر أدلة شحيحة حتى الآن على قدرة الويبو على تحقيق إنجازات مجدية تساعد الفقراء وتضبط حالات التعدي في إطار نظام البراءات. ورأى أن جدول أعمال اللجنة هو أكثر توازناً وأشد مراعاة للقضايا الاجتماعية في الوقت الحالي وأعرب عن أمله أن تحقق اللجنة إنجازات مفيدة. وفيما يتعلق بمسألة جودة البراءات، أحاط علماً بأن جودة البراءات عبارة مهذبة مستخدمة للتصدي لوابل التعديات غير المشروعة وغير المبررة وغير المطلوبة على الملك العام. ورأى أنه من الضروري أن تنعم اللجنة النظر في أسباب استمرار تلك المشكلة منذ بداية نظام البراءات وفي التدابير التي تكبح في الواقع منح براءات بسيطة وغير أصلية وبديهية. وشدد على الحاجة إلى دليل بشأن أفضل الممارسات لتفادي منح براءات بسيطة وغير أصلية وبديهية وإلى بيانات مالية حسب البلد بشأن التكاليف المتعلقة بصحة البراءات موضع إجراءات التقاضي بغية تحسين تقدير العواقب الناتجة عن إصدار براءات غير سليمة في بلدان مختلفة. وبالنسبة إلى البراءات المرتبطة بالصحة، قال إن لمنظمة الصحة العالمية والويبو دوراً في ذلك الصدد وإنه ينبغي لهما التعاون. وأيد بوجه خاص استكمال دراسات الويبو عن الترخيص الإلزامي. وفضلاً عن ذلك، أوصى بأن تتعاون اللجنة مع منظمة الصحة العالمية لإعداد تقرير عن عدم تكافؤ الفرص في الحصول على أدوية مكافحة السرطان المشمولة بحماية البراءات. وختاماً، اقترح النظر في إطار نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في تعديل يرمي إلى تخصيص بعض الرسوم بشأن البراءات لتمويل تحديات مكافحة البراءات المتدنية الجودة المتصلة بالاختراعات الطبية.

202. وقالت ممثلة شبكة العالم الثالث (TWN) إن مداولات اللجنة ينبغي أن تؤدي إلى اعتماد نهج موجه نحو التنمية يعزز قدرة البلدان النامية على الانتفاع بأوجه المرونة المتاحة في إطار نظام البراءات. وبناء على ذلك، رأت أنه من الضروري أن تركز المداولات بشأن البراءات على مواجهة تحديات التنمية وليس على تعزيز فعالية منح براءات تعود بالفوائد على عدد قليل من الناس. كما رأت أن الاقتراح الذي قدمه وفد جنوب أفريقيا مؤخراً إلى اللجنة باسم مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية بشأن البراءات والصحة يأتي في الوقت المناسب ويعد خطوة مهمة إلى الأمام في استهلال المناقشات بشأن البراءات والصحة العامة في الويبو. وأضافت قائلة إن الحصول على الأدوية يظل في رأيها يطرح تحدياً في جميع البلدان ولا سيما في البلدان النامية وإن اعتماد الإعلان بشأن مرض الإيدز وفيروسه والأمراض غير السارية في الآونة الأخيرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة دليل يشهد على ذلك. وأحاطت علماً بأن ذلك الإعلان يحدد الانتفاع بأوجه المرونة على أنه مسألة حاسمة لتعجيل المعالجة. وذكرت على سبيل المثال أن الإعلان الأخير بشأن الأمراض غير السارية ينص على تعزيز الحصول على خدمات شاملة وعالية المردودية في مجال الوقاية والمعالجة والرعاية من أجل التدبير المتكامل للأمراض غير السارية، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على أدوية وأدوات تشخيص ووسائل تكنولوجية أخرى مأمونة وفعالة وجيدة وميسورة الكلفة بفضل الانتفاع التام بأوجه المرونة في جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في جملة أمور. وأعربت عن اعتقادها أن اتخاذ الخطوات الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان النامية المتصلة بأوجه المرونة حتى تتمكن من اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأمراض السارية وغير السارية وزيادة فرص المعالجة ليس أمراً يندرج في اختصاص الويبو فحسب بل في واجباتها المبنية على صكوكها الأساسية العديدة. وعليه، مضت تقول إنه من المهم تناول الروابط بين البراءات والصحة العامة أيضاً بإجراء الدراسات وجمع البيانات وتيسير النفاذ إلى المعلومات وتبادلها عن طريق اللجنة. وأنهت بيانها مقترحة أن ترفع شعبة الويبو المعنية بالتحديات العالمية التقارير إلى اللجنة وتعتمد على توجيه الدول الأعضاء بخصوص أنشطتها المتعلقة بالبراءات إذ تدعي الويبو أنها معنية بتحديات مثل الصحة والمناخ والأمن الغذائي.

البند 33"2" من جدول الأعمال الموحّد: اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية

203. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/8 المعنونة "تقارير إعلامية عن لجان الويبو الأخرى" ولا سيما البند 33"2" منها: تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية.

204. وقال وفد الهند متحدثا باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، إن المجموعة أحاطت علما بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالمجموعة المتطورة من مشروعات الأحكام بشأن قانون العلامات والرسوم والنماذج الصناعية والممارسات المتعلقة به وأقرت في الوقت ذاته باستمرار الخلافات حول مشروعات أحكام عديدة. وشدد الوفد على ضرورة استمرار الحوار المفتوح والتفاعلي حول هذه المسألة في إطار اللجنة الدائمة قبل المضي إلى الخطوة ما قبل الأخيرة وهي عقد مؤتمر دبلوماسي لإبرام صك دولي ملزم قانونا وذلك بسبب التنوع الذي يميز النظم الوطنية القائمة في هذا المجال ولأن البلدان ستُطالب بإجراء تغييرات جوهرية على قوانينها الوطنية لتوحيد الإجراءات. وقال الوفد إن 88 في المائة من التسجيلات الدولية المودعة بناء على نظام لاهاي تعود ملكيتها إلى ثلاثة بلدان متقدمة والجماعة الأوروبية فقط في فترة انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للجنة الدائمة في مارس 2011 في حين أن 29 بلدا من البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من بين الدول الأعضاء في نظام لاهاي البالغ عددها 58 دولة، لم يكن لها أي تسجيل إلى حد ذلك التاريخ. ونبّه الوفد إلى أنه بالنظر إلى هذا الواقع، فإنه من المهم بمكان دراسة سبل استفادة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من اقتراح توحيد إجراءات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية. وأوضح الوفد أن الفئة باء من جدول أعمال التنمية نصت على مراعاة الاعتبارات الإنمائية بشكل كامل بهدف معالجة هذه الأوضاع بالذات. وقال إن التوصية 15 دعت بصراحة إلى "الأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات التنمية" وإلى مراعاة "تحقيق توازن بين التكاليف والمنافع" ونصت على أن تكون أنشطة وضع القواعد والمعايير "قائمة على مشاركة جميع الأطراف بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح وأولويات كل الدول الأعضاء في الويبو وآراء أصحاب المصالح الآخرين". وذكّر الوفد بأن التوصية 17 دعت الويبو إلى أن تأخذ في حسبانها "جوانب المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية ولا سيما تلك التي تهم البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً". وأفاد الوفد أيضا أن التوصية 22 أشارت إلى أنه ينبغي لأنشطة الويبو بشأن وضع القواعد والمعايير "أن تكون داعمة للأهداف الإنمائية المتفق عليها في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية" وأشارت بالتحديد إلى "إمكانية إضافة أحكام خاصة بالبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً". وأعرب الوفد بالتالي عن سعادته لأن الأمانة كُلفت بمهمة إعداد تقديم وثيقة إعلامية إلى دورة اللجنة السادسة والعشرين عن كيفية تعميم توصيات جدول أعمال التنمية، لا سيما توصيات الفئة باء، فيما يتعلق بعمل اللجنة في مجال قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته. وأشار الوفد إلى تطلع مجموعة جدول أعمال التنمية إلى عرض هذه الوثيقة في الدورة المقبلة للجنة الدائمة وإدراج اعتباراتها في المناقشات الدائرة حول مبادرة وضع القواعد والمعايير.المقترحة بغية ضمان استيفاء أنشطة وضع القواعد والمعايير في هذه اللجنة شروط جدول أعمال التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في سنة 2007. وبيّن الوفد أن من شأن ذلك ضمان تحقيق نتائج توافقية وسلسة وإيجابية في إطار هذه المناقشات. ومضى يقول إن المجموعة أحاطت علما بالمناقشات المقترح طرحها في الدورة المقبلة للجنة حول أساليب الدعوة إلى عقد اجتماع إعلامي بشأن مسؤولية وسطاء خدمات الإنترنت عن التعدي المزعوم على العلامات التجارية. وأعلن الوفد أن هذه المسألة مستجدة ولا يزال فهمها محدودا مما جعل مجموعة جدول أعمال التنمية ترحب بقرار اللجنة عقد جلسة إعلامية للاستماع في المقام الأول إلى الآراء ووجهات النظر المختلفة بشأن الترابط القائم بين العلامات التجارية والإنترنت ومن ثم المضي قدما في الأعمال باتباع نهج يتميز بالإشراك والشمول. وفي ختام بيانه، أعلن الوفد أن المجموعة ملتزمة بالمناقشات الدائرة في إطار هذه اللجنة وستظل ملتزمة التزاما بنّاء بمداولاتها.

205. وأكد ممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من جديد التزام الاتحاد والدول الأعضاء فيه الراسخ بأعمال اللجنة الهامة. وقال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إنه بحث في وسائل الحماية الفعالة والفعلية للرسوم والنماذج التي تتزايد أهميتها للنهوض بالابتكار والإبداع. وقال إن الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد اتفقت في هذا السياق على أن توحيد إجراءات وشكليات تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية وتبسيطها سيعود بفائدة جلية على المنتفعين والإدارات. وعبّر الاتحاد

الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن ترحيبه بالتقدم المحرز في أعمال اللجنة ذات الأولوية على مشروع الأحكام بشأن قانون الرسوم والنماذج الصناعية وممارساته وعقد الأمل على التوصل إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون الرسوم والنماذج في فترة السنتين 2012-2013. وأكّد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التزامه بالمساهمة على نحو بناء في أعمال اللجنة واستعداده للتعاون مع جميع الوفود لإيجاد سبل لتحقيق نتائج ملموسة.

206. وتحدث وفد البرازيل على نحو إيجابي بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بالرسوم والنماذج الصناعية. وأشار الوفد إلى أن البرازيل ساهمت في هذه العملية بتقديم معلومات عن القانون المطبق وممارساته في البرازيل. واعتبر الوفد أن المناقشات ما زالت في مراحلها المبكرة وأشار بالتالي إلى الحاجة إلى حدوث تطورات إضافية قبل استيفاء جميع الشروط المطلوبة لعقد مؤتمر دبلوماسي حول الموضوع. وفيما يتعلق بالعلامات التجارية والإنترنت، عقد الوفد الأمل على إجراء مناقشات متوازنة خلال الدورة المقبلة للجنة وأن تراعي المناقشات صعوبة الموضوع والتطورات الجديدة. وقال إن موضوعات مثل طلبات المواطنين للنفاذ إلى الإنترنت وحقوق المستهلكين وإمكانية سوء استعمال حقوق الملكية الفكرية، تقتضي اهتماما أكبر. وأعلن الوفد أنه لا يمكن استعراض التوصية المشتركة إلا بعد إجراء مناقشة شاملة لجميع الجوانب التي تنطوي عليها.

207. وأعلن وفد النرويج عن سعادته بالتقدم الهائل المحرز في الأعمال الرامية إلى وضع معاهدةٍ بشأن قانون الرسوم والنماذج وقال إن بلده سيسهر على تحقيق هدف عقد مؤتمر دبلوماسي في فترة السنتين المقبلة. واسترسل الوفد قائلا إن المناقشات الدائرة في إطار اللجنة حول توصية الويبو المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية العلامات وغيرها من حقوق الملكية الصناعية في الإشارات على الإنترنت لسنة 2001، كانت مثيرة وهامة وأخذت بعين الاعتبار الاستخدام المتزايد للانترنت في مجال التجارة.

208. وأعلن وفد الهند أنه أحاط علما بالتقدم المحرز في الدورتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين للجنة. وفي هذا الصدد، طرح الوفد مجددا اقتراحاته السابقة الداعية إلى ضرورة إجراء مناقشات مركزة للتأكد من اتفاق جميع الدول الأعضاء في الويبو على الحاجة إلى وضع قواعد ومعايير جديدة في مجال تسجيل الرسوم والنماذج نظرا للاختلاف القائم بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بنظام حماية الرسوم والنماذج حيث أن عدد الدول الأعضاء في الويبو التي اعتمدت نظام لاهاي يقل عن الثلث وأن مجموعة صغيرة منها تستخدم هذا النظام. وقال الوفد إن محاولة وضع قواعد ومعايير جديدة أمر سابق لأوانه نوعا ما. واقترح بأن تُعد الأمانة وثيقة عمل تحدد التكاليف والمنافع مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية في الدول الأعضاء مثلما نصت على ذلك التوصيتان 15 و22 في جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن سعادته لأن اللجنة أقرت بضرورة تنظيم جلسات إعلامية بشأن القضايا المستجدة المتعلقة بمسؤولية وسطاء خدمات الإنترنت عن التعدي على العلامة التجارية. ورأى الوفد أن من شأن اعتماد نهج شفاف وشامل ويقوم على إشراك الجميع، تيسير عمل اللجنة. وعبر الوفد عن استعداه للمساهمة في المناقشات على نحو بناء.

209. وأعرب وفد السلفادور عن ارتياحه للتقدم الهام المحرز في إطار هذه اللجنة. وصرح الوفد أنه يقدّر تطوير الأنشطة المتعلقة باستخدام العلامات التجارية والإشارات على الإنترنت فضلا عن الأنشطة المرتبطة بحماية أسماء البلدان وقال إن اللجنة أعدت وثائق قيّمة تتعلق بحماية أسماء البلدان من استخدامها كعلامات تجارية ورأى أن هذه الوثائق تشكل أساسا جيدا للأعمال التي ستنجز في المستقبل فيما يتعلق بهذا الموضوع. ومضى يقول إنه بالرغم من طلب عدد كبير من الوفود رفع توصية إلى الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة، فإن أمين التسجيل يود استكمال المشاورات الداخلية مع المستخدمين لأن من شأن ذلك أن يفضي إلى توافق في الآراء حول كل مسألة ويضمن النجاح لعمله. وأعرب الوفد عن الأمل في أن يتيح الاجتماع المقبل للجنة الفرصة للحديث بشأن مسائل تقنية. واقترح الوفد أيضا الشروع في تبادل التجارب حول حماية البيانات الجغرافية في إطار التشريعات الوطنية المختلفة.

210. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/40/8.

البند 33"3" من جدول الأعمال الموحّد: اللجنة الاستشارية للإنفاذ

211. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/8 المعنونة: "تقارير إعلامية عن لجان الويبو الأخرى"، لا سيما إلى البند 33"3" المعنون:" اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ".

212. وأوضحت الأمانة أن التقرير الإعلامي الوارد في الوثيقة WO/GA/40/8 يلخص عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في دورتها السادسة، المعقودة يومي 1 و2 ديسمبر 2010 تحت رئاسة السيد ماكيزي أوغستو. وقالت إن الدورة تناولت برنامج العمل المتفق عليه الذي ركز على أربعة مجالات هي: "1" إجراء استعراض مرجعي للمنهجيات والثغرات في الدراسات الموجودة الرامية إلى قياس الأثر الاجتماعي الاقتصادي للتقليد والقرصنة، "2" وتحديد مختلف ضروب المخالفات ودوافع انتهاك حقوق الملكية الفكرية مع مراعاة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ومختلف مستويات التنمية، "3" وإجراء دراسات هادفة بغية صياغة منهجيات تحليلية تقيس الأثر الاجتماعي والاقتصادي والتجاري للتقليد والقرصنة على المجتمعات مع مراعاة تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومختلف مستويات التنمية، "4" وتحليل مختلف الجهود والنماذج البديلة وغير ذلك من الخيارات الممكنة من منظور الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية من أجل التصدي لتحديي التقليد والقرصنة وقالت الأمانة إن المناقشات استندت إلى أوراق البحث وعروض الخبراء مضيفة أن اللجنة وافقت على أن تواصل في دورتها السابعة برنامج العمل، باستثناء البند الأول الذي استكمل. وأشارت الأمانة إلى آراء الدول الأعضاء بشأن مساهمة اللجنة في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية التي صدرت في دورتها السادسة ووردت أيضاً في الفقرتين 25 و26 من الوثيقة WO/GA/40/8.

213. وشكر ممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الأمانة على إعداد وإصدار وثائق مختلفة للدورة السادسة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وعلى الأنشطة الموسعة التي أجرتها فيما يتعلق بالمساعدات التقنية والقانونية خلال السنة الماضية. وقال إن أهمية الإبداع المستدام والنشاط الابتكاري والإبداع والابتكار حاسمة بالنسبة للرفاهية الاقتصادية لكل بلد مضيفاً أن حقوق الملكية الفكرية هي الأصول التجارية التي تساعد على ضمان تحفيز المبتكرين والمبدعين على الاستثمار والإبداع وأن من المهم بالتالي وضع تدابير فعالة لحماية تلك الحقوق. وأعلن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه قد اقترح تكليف مكتب التنسيق في السوق الداخلية الأوروبية بمهام لها علاقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك ضم ممثلي القطاع العام والخاص في مرصد أوروبي للتقليد والقرصنة. وأوضح أن المرصد سيكون عبارة عن محفل لتبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات في مجال الإنفاذ مشيراً إلى أن هناك إقراراً عاما بأن التعديات المنظمة على حقوق الملكية الفكرية، لا سيما التقليد والقرصنة، أصبحت تهدد بشكل جدي العديد من القطاعات التجارية والزبائن والحكومات في سائر أرجاء العالم وأنها تشكل حالياً ظاهرة عالمية. واستدرك الممثل قائلاً إن المقلدين والقراصنة يستغلون التطورات المشروعة التي طرأت على الاتصالات والتكنولوجيا والنقل ويستخدمون سلاسل توريد متشابكة لتصنيع سلع مقلدة ومزورة وتوزيعها وبيعها في جميع أنحاء العالم موضحاً أنهم بذلك يحرمون المبدعين من الحصول على المكافآت التي يستحقونها ويقوضون القدرة التنافسية ويهددون صحة الزبائن وسلامتهم ويعرضون الوظائف للخطر ويحولون دون وصول العائدات إلى الميزانية العامة. وأكد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيهعلى الحاجة الملحة إلى دعم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عن طريق إعداد إحصاءات ومعلومات أفضل عن نطاق وحجم التقليد والقرصنة وإذكاء الوعي بتنامي المخاطر التي تهدد الصحة والسلامة. وصرح بأنه يقدر القيمة الكبيرة لعمل اللجنة وعليه حث اللجنة على تكثيف جهودها لبناء تفاهم متبادل لآثار وعواقب التعديات على حقوق الملكية الفكرية، حتى يمكن اعتماد استراتيجيات فعالة لحماية الحقوق وإنفاذها.

214. وشدد وفد اليابان على أنه يولي أهمية كبيرة إلى تعزيز احترام الملكية الفكرية الذي يعتبره أهم المفاهيم الرئيسية التي تعتمدها الويبو والتي تستند ليس إلى الهدف الاستراتيجي فقط السادس ولكن إلى التوصية 45 من جدول أعمال التنمية للويبو أيضاً. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن بالغ تقديره للمساعدة التي كانت تقدمها اللجنة على نحو مناسب إلى الدول الأعضاء وللجهود التي كانت تبذلها لتعميق فهم مشكلتي التقليد والقرصنة. وقال الوفد إن المكتب المشترك بين الويبو واليابان الذي أنشأه في سنة 2006 الصندوق الياباني الاستئماني ويتولى إدارته، كان يعمل بشكل موسع على ذات الهدف. وأعرب

الوفد عن رغبته في أن تُتاح له الفرصة لعرض الأنشطة الحالية على الويبو مشيراً إلى أن مؤلفات الفائز في إحدى مسابقات فن المانغا التي نظمتها الويبو في ربيع 2011 لمكافحة التقليد، نُشرت في الأسبوع السابق وأنها متاحة حالياً على موقع الويبو الشبكي المجاني وأن نسخاً مطبوعة أخرى متاحة أيضاً على بوابة الدخول إلى مركز المؤتمرات. وقال الوفد إن فن المانغا هو أحد خصائص الثقافات اليابانية الحديثة وإن له معجبين كثيرين في جميع أرجاء العالم وأضاف أن المشروع يهدف إلى إذكاء الوعي بقضية التقليد من خلال فن المانغا وأنه متاح حالياً بالنسختين الإنكليزية واليابانية فقط وأنه سيُترجم قريباً إلى لغات أخرى من اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وحث الوفد على استخدام فن المانغا لتنظيم حملات عالمية للتوعية معرباً عن أمله في أن يكون مفيداً بالفعل لذلك الغرض.

215. وقال وفد البرازيل إن الدراسات والمداولات التي تُجرى في إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ تتيح فرصة لإحداث تغيير نوعي في تناول إنفاذ الملكية الفكرية في الويبو مشيراً إلى أن توافق الآراء الذي تحقق في اللجنة بشأن برنامج العمل، استناداً إلى التوصية 45 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، جعل اللجنة تلتحق بالهيئات المختصة بتنفيذ جدول الأعمال المذكور. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة في دورتها المقبلة من مواصلة وضع منهجيات موثوق بها لتقييم الآثار الاقتصادية للتقليد والقرصنة مشيراً إلى ضرورة أن تنظر تلك المنهجيات في الأدلة العملية وأن تراعي مختلف الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية. وأوضح الوفد أن الدراسات المعروضة على الدورة السادسة للجنة أتاحت الفرصة لمناقشة التعديات على حقوق الملكية الفكرية من وجهات نظر مختلفة مضيفاً أن هذه المناقشات تعزز الإدراك بأن التصدي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية يستلزم وضع سياسة شاملة تجمع بطريقة متوازنة بين التدابير الرادعة والجهود التثقيفية والسياسات العامة لتعزيز إيجاد وظائف رسمية. وأشار الوفد إلى أن التعديات على حقوق الملكية الفكرية تشكل ظاهرة عالمية تضر بكافة البلدان، سواء المتقدمة أو حتى النامية موضحاً في هذا الصدد لا حل يناسب الجميع وأن من الضروري إيجاد حلول محددة تتناسب مع كل بلد. وذكر الوفد بعض المخاطر المقترنة باعتماد منهج سطحي وهي: "1" سوء استغلال حقوق الملكية الفكرية، "2" وزيادة العوائق التي تعرقل التجارة المشروعة والتي أدت بالفعل إلى عواقب خطيرة في مجال الصحة العامة، منها على سبيل المثال التوجس من الأدوية العابرة، "3" وإغفال الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها وعدم احترام الحقوق المدنية. وقال الوفد إن النتائج المنشودة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية ستُسهم بالتأكيد في تحقيق أهداف نظام الملكية الفكرية وهي تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا وستعود بالفائدة على منتجي المعارف التكنولوجية والمنتفعين بها. واختتم الوفد بقوله إن من شأن الحلول المنشودة أن تشجع على تحقيق الرفاهية الاجتماعية الاقتصادية وأن تحقق توازناً بين حقوق وواجبات أصحاب الحقوق وحقوق وواجبات عامة الجمهور بوجه عام.

216. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ورحب بالمنهج الأكثر شمولاً الذي أبرزته اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية منذ أن أنشأتها الجمعية العامة في سنة 2002. . وقال إن ما يشجعه هو أن المناقشات التي دارت في الدورة السادسة للجنة حول التعديات على حقوق الملكية الفكرية سعت إلى التوصل إلى رؤية شاملة لمسألة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية المعقدة وحاولت التصدي لمختلف جوانب هذه المشكلة المتعددة الأبعاد. وأشار إلى أن الدراسات التي عُرضت خلال الدورة السادسة للجنة تقدم أفكاراً قيمة حول المسائل الرئيسية التي تؤثر في الخطاب المتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن سروره على وجه الخصوص لاحتواء هذه الدراسات على استعراض نظري للمنهجيات والثغرات المتعلقة بالتقليد والقرصنة، وأنها تقر خاصة بضرورة تحسين أساليب جمع البيانات والنظر في المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والإنمائية؛ وأثر سياسات التسعير وقرصنة وسائل الإعلام؛ وأحدث الأبحاث عن تصرفات المستهلكين تجاه التقليد والقرصنة. ورحب الوفد بحرارة بمبادرات الأمانة لدعوة طائفة من المتحدثين تمثل تنوعا مثريا للآراء ونتائج الأبحاث، وأعرب عن تشجيعه لهذه المبادرات. وقال إن هذه المبادرات ساهمت في إرساء فهم أشمل وأكثر عملية لمختلف جوانب انتهاكات حقوق الملكية الفكرية عوضا عن اتباع المقاربة التقليدية والبسيطة التي تقوم على المنظور المحدود للإنفاذ القضائي والجنائي الذي ثبت عدم ملاءمته للتصدي بفعالية لهذا التحدي. ومضى يقول إن هذه الدراسات تعكس جهود الويبو من أجل وضع منهج شامل في أنشطتها لتعزيز احترام الملكية الفكرية عن طريق مراعاة مختلف وجهات النظر والآراء

بشأن مسائل الإنفاذ، باعتبارها أساساً جيداً للنهوض بمناقشات متوازنة حول تعزيز احترام الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى المبادرات الرامية إلى وضع قواعد وإجراءات أكثر صرامة فيما يخص إنفاذ الملكية الفكرية خارج المحافل المتعددة الأطراف، وقال إن خير دليل على ذلك هو المفاوضات بشأن الصكوك ما بعد اتفاق تريبس الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، حيث إن ذلك يُعرض للخطر الحيز السياسي المتاح للبلدان النامية المحدود أصلاً ويُقوض مواطن المرونة الحالية واللازمة لمواصلة تنمية البلدان الأقل نموا والبلدان النامية. وأكد الوفد على أن تحديد اللجنة للعوامل الكامنة لإنشاء بيئة مؤاتية لتعزيز احترام الملكية الفكرية ينبغي أن يستند بشكل صارم إلى أهداف المادة 7 من اتفاق تريبس، كما ورد في التوصية 45 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأشار الوفد إلى ضرورة تكثيف الجهود لتفعيل توصيات جدول أعمال التنمية التي اعتمدتها الجمعية العامة للويبو في سنة 2007، لا سيما التوصية 45 بشأن تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها. وقال إن التوصية 45 ذكرت أن إنفاذ الملكية الفكرية ينبغي انتهاجه "في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية بصفة خاصة، بحيث تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقا للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية وللمنتفعين بها وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات". وأشار الوفد إلى أن اللجنة حاولت في الدورة الماضية التصدي لمسألة إنفاذ الملكية الفكرية في سياق الشواغل الاجتماعية والإنمائية الأوسع نطاقا، على النحو الذي طالبت به التوصية 45، ومع ذلك رأت أنه يتعذر تحقيق العناصر الواردة في آخر التوصية وهي كيفية ضمان أن إنفاذ الملكية الفكرية مصمم ليساهم في تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا. واعتبر أن ذلك الأمر أصبح أكثر إلحاحاً في ضوء الأزمة المالية العالمية التي وسعت نطاق الفجوة الإنمائية. واختتم الوفد بقوله إنه اطلع على وجهات نظر واسعة بشأن القضايا محل النقاش في اللجنة وإنه يتطلع إلى مواصلة الحوار في الدورة المقبلة حول برنامج العمل المتفق عليه الذي من المقرر أن يراعي آراء المجموعة ويحترم آراء المجموعات الأخرى في الوقت ذاته. وأكد الوفد من جديد على التزامه الراسخ بالمشاركة على نحو بناء في تلك المناقشات.

217. وأعرب وفد النرويج عن تأييده لمواصلة اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ عملها وأعلن أن العمل يجري في وزارتي العدل والثقافة في النرويج بشأن اقتراحات مقدمة إلى البرلمان فيما يتعلق بإنفاذ حق المؤلف والملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن استعداده لمشاطرة خبراته في الدورة المقبلة للجنة.

218. وأشار وفد السلفادور إلى أن اللجنة واصلت العمل خلال دورتها الأخيرة، بشأن جوانب جوهرية مثل تحليل التعديات على الملكية الفكرية بكل تعقيداتها ومناقشتها، مراعية بعض المبادرات مثل مطالبة الأمانة بإجراء تحليل للمنهجيات والثغرات في الدراسات الموجودة وتحديد مختلف ضروب المخالفات ودوافع انتهاك حقوق الملكية الفكرية مع مراعاة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية ومختلف مستويات التنمية وإجراء دراسات هادفة حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي والتجاري للتقليد والقرصنة على المجتمعات. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تتاح له الفرصة كي يقدم تقريراً عن حلقة عمل نُظمت في عاصمة بلده في سبتمبر 2011 حول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية واستهدفت المدعين العامين والشرطة الوطنية مضيفاً أن حلقة العمل كانت مفيدة لوضع سياسات تجارية ومتعلقة بالملكية الفكرية للسلفادور. وشكر الوفد الويبو على دعمها الفعال لذلك العمل.

219. وأشارت ممثلة شبكة العالم الثالث إلى التوصية 45 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. واعتبر أن النفاذ إلى المعرفة مهم لتحقيق التنمية الاقتصادية وأنه لا ينبغي عرقلته بسبب الإنفاذ. وقالت ممثلة الشبكة إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تستعرض دور الويبو في تنظيم المؤتمر العالمي لمكافحة التقليد والقرصنة مشيراً إلى ضرورة أن تجري اللجنة تحليلاً لتأثير التدابير المنصوص عليها في صكوك ما بعد اتفاق تريبس في الاتفاقات التجارية الثنائية وكذلك تأثير أوجه المرونة لتحقيق أهداف التوصية 45 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. واستطردت ممثلة الشبكة قائلة إن اعتبارات الصحة العامة تُستخدم دوماً لتعزيز الإنفاذ وأن ذلك لا يحمي الصحة لأنه قد يؤدي إلى تقويض النفاذ إلى الأدوية النوعية.

220. وقال ممثل المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية إن المبادرات المهمة التي تتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية تُتخذ خارج إطار الويبو، مثل اتفاقية مكافحة التزوير التجاري واتفاق الشراكة عبر المحيط الهادئ مشيراً إلى ضرورة أن تشارك الويبو في تلك المبادرات لضمان الشفافية وإلى ضرورة أن تجري اللجنة في إطار عملها المقبل تحليلاً لدور القرصنة في إطار إنفاذ حق المؤلف والإنفاذ التعسفي لحق المؤلف وكذلك لتأثير سياسات التسعير والنماذج التجارية الجديدة على التعديات على الملكية الفكرية.

221. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/40/8.

البند 38 من جدول الأعمال الموحّد:
مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بالإضافة إلى أسماء الحقول على الإنترنت

222. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/9.

223. وعرض الرئيس البند 38 من جدول الأعمال المتعلق بمركز الويبو للتحكيم والوساطة (المركز)، بالإضافة إلى أسماء الحقول على الإنترنت. وأشار إلى أن الوثيقة WO/GA/40/9 تعرض آخر الأخبار عن أنشطة المركز بوصفه جهة دولية تصدر حلولا بديلة أسرع وأوفر من التقاضي أمام المحاكم لتسوية منازعات الملكية الفكرية، ويقدم المركز الخبرة القانونية والتنظيمية ويعالج القضايا. وأشار الرئيس إلى أن تلك الوثيقة تتضمن مستجدات عن الأنشطة المتصلة بأسماء الحقول كما هو وارد في الوثيقة WO/GA/39/10 وتتناول معالجة المركز للقضايا المتعلقة بأسماء الحقول إضافة إلى تطورات محددة في مجال السياسة العامة، ولا سيما ما يتعلق بآليات حماية الحقوق في الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة (gTLDs)، وظهور أسماء الحقول الدولية، والمسألة الشائكة الخاصة بتولي هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (الإيكان) تعديل السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (السياسة الموحدة)، وحالة توصيات الدول الأعضاء في المنظمة في سياق مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة.

224. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة WO/GA/40/9 تقدم الخطوط العريضة لأنشطة المركز الرامية إلى تعزيز خدماته البديلة لتسوية المنازعات، ولا سيما بالنسبة للقضايا التي تُعالج وفقا لقواعد الويبو للتحكيم والوساطة. وتقدم الوثيقة أيضا مستجدات عن التزامات المركز مع مختلف أصحاب المصلحة بهدف وضع إجراءات بديلة متخصصة لتسوية المنازعات تكون مكيفة تحديدا مع احتياجات أصحاب المصلحة والقطاعات المعنية.

225. وأفادت الأمانة أن الوثيقة تقدم أيضا آخر الأخبار عن أنشطة المركز المتصلة بأسماء الحقول، بما في ذلك معالجة القضايا في إطار الإجراءات المختلفة القائمة على السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول. ويشمل ذلك إحصاءات محدثة تظهر أن الطلب على خدمات المركز لمعالجة القضايا، الذي سجل عام 2010 زيادة بنسبة 28% مقارنة بعام 2009، يغطي ما يناهز 700 2 منازعة في إطار الإجراءات القائمة على السياسة الموحدة. وأفادت الأمانة أيضا أن الوثيقة تعرض مستجدات عن تعاون الأمانة مع المشرفين على الحقول العليا المكوَّنة من رموز البلدان (ccTLD)، وأشارت على وجه الخصوص إلى المساعدة التي يقدمها المركز إلى هؤلاء المشرفين الراغبين في اعتماد إجراءات التسجيل وتسوية المنازعات وفقا للمعايير الدولية. وأضافت أن المركز يتعاون حاليا مع 66 مشرفا على الحقول العليا المكوَّنة من رموز البلدان، وأن أهمية هذه الحقول في تزايد مستمر كما هو واضح من ارتفاع نسبة الأسماء المتنازع عليها في حقول رموز البلدان من 1% في عام 2000 إلى 15% في عام 2010.

226. ولاحظت الأمانة أن جزءا كبيرا من الوثيقة مخصص لتطورات السياسة العامة في نظام أسماء الحقول، ولا سيما خطة الإيكان بشأن توسيع هائل لأسماء الحقول عبر افتتاح مزيد من الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وأوضحت أنها كانت ترصد هذه الخطة على مدى السنوات الماضية كما هو وارد بتفصيل أكبر في الوثيقة. وتشرح الوثيقة كيف أن القرارات

النهائية للإيكان بشأن دقائق آليات حماية الحقوق في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة لا تزال تثير الكثير من المشاكل. وفي الختام، أشارت الأمانة إلى أن جدول أعمال اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية يتضمن بندا عن افتتاح الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، وهذا سيسمح بحصول الدول الأعضاء على معلومات إضافية عن الموضوع ومناقشتها فيما بينها .

227. وأحاط وفد الصين علما بتقرير الأمانة الذي يلخص أنشطة المركز الرامية إلى تيسير منح الحماية المناسبة لحقوق مالكي العلامات التجارية ومصالحهم، وقال إن الجهود التي تبذلها الأمانة جديرة بالثناء. وأضاف أن المركز له وضع خاص ويؤدي دورا لا يمكن تعويضه في تسوية المنازعات على العلامات التجارية وأسماء الحقول. وأعرب عن أمله في أن يستمر المركز في عمله الفعال مع الإيكان في مجال سياسات الحقول الجديدة لحماية حقوق أصحاب العلامات التجارية.

228. وشكر وفد سويسرا الأمانة والمركز بوجه خاص على اهتمامهما المتواصل بتطورات الإيكان في مجال أسماء الحقول ونظام السياسة الموحدة. ورأى أنه من المهم بالنسبة للأمانة مواصلة تقديم خبراتها، وخاصة فيما يتعلق بالتطورات الخارجية التي تهدد حقوق العلامات التجارية على الإنترنت. وتأسّف على قرار اتخذته الإيكان في وقت سابق بخصوص عدم توفير مستوى كاف من الحماية في أسماء الحقول لأدوات تعريف جغرافية وأسماء بلدان معينة وفقا لتوصيات الجمعية العامة، بيد أنه أشار إلى أن الهيئة أقرت مؤخرا بوجود شواغل حول أدوات التعريف والأسماء هذه وقال إنه لا بد من إتاحة آليات حماية مناسبة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بمواصلة المناقشة بشأن مسألة إتاحة الحماية على الإنترنت لأسماء البلدان وغير ذلك من العلامات المميزة مثل البيانات الجغرافية في سياق اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية.

229. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنه ما فتئ يؤيد السياسة الموحدة والدور الذي تقوم به الأمانة فيما يتعلق بإصدار هذه السياسة وصيانتها وأعرب عن شكره للأمانة على عملها الممتاز على مدى سنوات عديدة. ولاحظ الوفد أنه في أي افتتاح للحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، يجب وضع آليات مناسبة لحماية الملكية الفكرية لتجنب انتهاك حقوق العلامات التجارية وإرباك المستهلك وتقويض ثقة الجمهور في أسماء الحقول. وأعرب عن قلقه إزاء مدى كفاية آليات حماية الحقوق المتوقعة في سياق برنامج الإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وأوضح أنه يدعم إجراء تقييم دوري لكفاءة هذه الآليات. وأبدى قلقه العميق إزاء توقيت أي مراجعة للسياسة الموحدة وقال إن اعتماد آليات لحماية الحقوق في إطار برنامج الإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة يفترض توافر هذه السياسة الموحدة باستمرار بصيغتها الحالية، وأن أية مراجعة لها، إن أُجريت، لا ينبغي أن تتم إلا بعد تنفيذ ذلك البرنامج وإجراء تقييم لمدى فعالية آليات حماية الحقوق في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة.

230. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بمضمون الوثيقة WO/GA/40/9.

البند 39 من جدول الأعمال الموحّد:

التعاون في إطار البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي المعني بمعاهدة قانون البراءات

231. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/40/10.

232. وقدّمت الأمانة للوثيقة التي تصف أنشطة الويبو التي ساهمت في تيسير إيداع الإخطارات بشكل إلكتروني في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحرّ، تجسيدا للبند 4 من البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد معاهدة قانون البراءات.

233. وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بمضمون الوثيقة WO/GA/40/10.

[نهاية الوثيقة]